

الرعاية الاجتماعية تطورها - قضاياها

دكتور

عبدالمحي محمد صالح

أستاذ م. ورئيس قسم عمالالة الخدمة الاجتماعية
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بالألكسندرية

دار المعرفة الجامعية

ع. ش. ص. ت. ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش. ق. ا. السويدي الكمين ٥٠ ٩٧٣١٤٦



الرعاية الاجتماعية تطورها - قضاياها

دكتور
عبد المحي محمد صالح
أستاذ ومدير قسم بحوث الخدمة الاجتماعية
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بألاوسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سويفت - القاهرة - ١٦٣ - ٢٨٣
٣٨٧ شارع النيل - الإسكندرية - ١٧٣١٤٦ - ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

• قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم •

صدق الله العظيم

تقديم

يعيش الإنسان منذ أن وجد على ظهر الأرض أو منذ أن وُجد على وجوده وهو يعيش مع غيره من الناس مدفوعاً بطبيعته الاجتماعية لكي يتفاعل في وسط اجتماعي - إذ لا سبيل له سواء - فهو مسر خلال حياته مع الغير ينتج ما يحتاج اليه ويشبع احتياجاته المتجددة .

فالإنسان في رحلة حياته يعيش في جماعات ينتمي إليها أمماً بصلات القرابة والدم أو علاقات الجفافة والجوار ، أو برباطة الزمالة والعمل .. الخ لتتشابك هذه العلاقات فيما بينها وتؤدي في النهاية لتشكيل وصياغة الحياة التي يعيش الفرد في المجتمع .

ولكي يشبع الإنسان احتياجاته كان عليه أن يتفاعل مع الآخرين الذين يعيشون معه على أرض واحدة ويترب على ذلك التفاعل بعض المشكلات الاجتماعية ، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الجماعة هي المصدر الوحيد للمشكلات ، بل أن الإنسان يعيش في بيئة اجتماعية ، فإنه يعيش في نفس الوقت في بيئة طبيعية تتكون مصدراً لمشكلات الإنسان كالكوارث الطبيعية والزلازل والبراكين والأعاصير التي تهدد كيانه ومستقبله .

وفي ظل هذا التفاعل الدائم بشقيه الاجتماعي والطبيعي المشكلات الانسانية كالمعاناة والألم ، والإنحرافات السلوكية

كالجريمة والتسول والمشكلات الأسرية ، إلا أن هذه المشكلات ليست بظاهرة حديثة وليست إغراز للمجتمع المعاصر فحسب ، بل لازمت الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض على الرغم من اختلاف هذه المشكلات في مضمونها ودرجتها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

وكان نتاجاً لتفاقم المشكلات الانسانية والازمات الفردية أن تعالت أصوات الإصلاح ولم تقف المجتمعات أمام هذه المشكلات مكتوفة الأيدي بل جاهدت وسعت للعمل على توفير بعض الخدمات والبرامج التي من شأنها أن تكفل الرعاية الاجتماعية المناسبة للمواطنين ، واهتم المصلحون الاجتماعيون والمتخصصون في شتى ألوان المعرفة في صياغة معطيات وداخل الرعاية الاجتماعية والتي تخفف من حدة المشكلات التي يعاني منها أبناء المجتمع .

وتقدم المجتمعات الانسانية وقيادة التخصصات العلمية وإجراء الدراسات والبحوث المتصلة بهذا المجال ظهر مفهوم الرعاية الاجتماعية بصورته الحديثة كأحد النظم الاجتماعية التي نشأت في المجتمع الانساني وتطور بتطوره .

وفي إطار ما تقدم كان موضوع هذا الكتاب ، حيث إحتوى على فصول تتابعت بغية تقديم عرض متشاك لتطور الرعاية الاجتماعية . حيث ناقش الفصل الأول المفاهيم الأساسية للرعاية الاجتماعية من حيث مفهوم الرعاية الاجتماعية وفلسفتها وأهدافها وخصائصها

والتطرق إلى مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية ، والرعاية الاجتماعية
في المجتمعات الحضرية والريفية .

وأهتم الفصل الثاني بموضوع الرعاية الاجتماعية في الحضارات
القديمة وفي العائلات السماوية ، حيث ناقش موضوع الرعاية
الاجتماعية عند قدماء المصريين وعند الاغريق والرومان ، ثم ناقش
الفصل الرعاية الاجتماعية في ظل العائلات السماوية اليهودية
والمسيحية والاسلام .

وتناول الفصل الثالث التطور التاريخي للرعاية الاجتماعية ،
حيث ناقش بإيجاز الرعاية الاجتماعية في إنجلترا والاتحاد السوفيتي
والولايات المتحدة الامريكية والتطرق إلى المنظمات العالمية ونورها
في الرعاية الاجتماعية .

وناقش الفصل الرابع تطور الرعاية الاجتماعية في المجتمع
المصري ، حيث ناقش أوجه الرعاية الاجتماعية في مصر الحديثة
أو برامج الرعاية المعاصرة، وعرض لبعض الجهود العلمية والتطبيقية
للخدمة الاجتماعية في المجتمع المصري .

وعرض الفصل الخامس خدمات الرعاية الاجتماعية في القرية
المصرية ، حيث إهتم هذا الفصل بتقديم عرض نقدي تحليلي لبعض
برامج الاصلاح الريفي من حيث واقعها الممارس ومستقبل هذه
الممارسات .

وهذا الكتاب يعتبر محاولة بنواضة لم تصل إلى حد الكمال ،

متيناً أن تلقى قبولاً لدى الدارسين في الخدمة الاجتماعية والمهتمين
بقضايا الرعاية الاجتماعية فكرياً وعملاً .

والله ولي التوفيق

المؤلف

الاسكندرية ١٩٩٥

محتويات الكتاب

الصفحة

٥	تقديم :
٩	محتويات الكتاب

الفصل الأول

(المظهرات الأساسية للرعاية الاجتماعية)

١٤	مفهوم الرعاية الاجتماعية.
١٣	مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية
٢٦	فلسفة الرعاية الاجتماعية
٢٨	أهداف الرعاية الاجتماعية
٣١	خصائص الرعاية الاجتماعية.
٣٤	العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية
٣٩	مجالات الرعاية الاجتماعية
٤٢	الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الحضرية
٥٥	الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الريفية
	الفصل الثاني

(الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة ولي الأديان السماوية)

٧١	أولاً : الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة وتشمل :
٧١	الرعاية الاجتماعية عند قدماء المصريين
٧٨	الرعاية الاجتماعية عند الإغريق
٨٠	الرعاية الاجتماعية عند الرومان

الصفحة

- ٨٤ ثانياً: الرعاية الاجتماعية في الأديان السماوية وتشمل :
- ٨٤ الرعاية الاجتماعية في الديانة اليهودية
- ٩٠ الرعاية الاجتماعية في الديانة المسيحية
- ٩٧ الرعاية الاجتماعية في الاسلام

الفصل الثالث

(التطور التاريخي للرعاية الاجتماعية)

وتشمل :

- ١٣٩ الرعاية الاجتماعية في إنجلترا
- ١٦٤ الرعاية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي •
- ١٨١ الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية •
- ٢٠٣ المنظمات العالمية ودورها في الرعاية الاجتماعية •

الفصل الرابع

(تطور الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري)

وتشمل :

- ٢١٥ المشكلات الاجتماعية
- ٢٢٥ الرعاية الاجتماعية في مصر الحديثة
- ٢٤٩ نماذج لبعض الجهود العلمية والتطبيقية للخدمة الاجتماعية في المجتمع المصري

المحتص

الفصل الخامس

(خدمات الرعاية الاجتماعية في القرية المصرية)

الواقع والمستقبل

ويشمل :

٢٧٥	التطور التاريخي لجهود الاصلاح الريفي للقرية المصرية
٢٨١	المراكز الاجتماعية
٢٨٩	الوحدات المجبعة
٢٩٤	الامكانيات تنمية المجتمع
٢٠١	مراكز الشباب الريفي
٢٠٦	الضمان الاجتماعي
٢١٩	المراجع

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للرعاية الاجتماعية

يشمل :

مفهوم الرعاية الاجتماعية

مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية

فلسفة الرعاية الاجتماعية

أهداف الرعاية الاجتماعية

خصائص الرعاية الاجتماعية

العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

مجالات الرعاية الاجتماعية

الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الحضرية

الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الريفية

المراجع المستخدمة

المفاهيم الأساسية للرعاية الاجتماعية

مفهوم الرعاية الاجتماعية

تعتبر الرعاية الاجتماعية Social Welfare من الواجبات الأساسية للدولة والتي تلتزم به تجاه رعاياها وهي بمثابة المسؤولية الأساسية التي تحاول أي حكومة من الحكومات جاهدة في سبيل توفيرها للمواطنين عن طريق ما تتخذه من ترتيبات وإجراءات تُعبر عن نفسها في شكل سياسات عامة للحكومة ^X ولذلك تحرص في بداية توليها تنظيم أمور المجتمع على تحديد أهدافها ومبادئها والأساليب والوسائل التي ستسير عليها في سبيل تحقيق الأهداف وعلى ذلك فإن سياسة الرعاية الاجتماعية تكون جزءاً أساسياً من السياسة العامة ^(١)

وبعد بداية القرن العشرين قامت العديد من الحكومات بتحمل عبء أكبر من رعاية المواطنين والعمل على رفاهيتهم إيماناً بحقوق الإنسان في أن يعيش حياة كريمة بعد أن إزدادت الأفكار المتعلقة بمسؤولية المجتمع تجاه أعضائه وتوفير سبل الراحة والسعادة لهم .

ولقد أكدت المادة ٢٢ من وثيقة حقوق الإنسان العالمية التي وافقت عليها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ بأن لكل فرد باعتباره عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي والحق في الحصول على إشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى لكرامته عنها . كما أكدت المادة ٢٢ من نفس الوثيقة بأن لكل فرد الحق في

أن يعيش في مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية ، وبصفة خاصة بضمن له الغذاء والكساء والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية ، وله الحق في الضمان في حالة مرضه ، وعجزه وتربله ، ويشخوخته وفي الحالات الأخرى التي يفقد فيها وسائل معيشته لأسباب خارجة عن إرادته ..

والرعاية الاجتماعية قديمة قدم المجتمع الانساني حيث كانت المساعدة المتبادلة بين الناس في حل مشاكلهم الشخصية والعامة جزءاً من حياتهم اليومية ، فالمجتمعات البدائية لم تخل من أساليب المساعدة لحل المشاكل من أفرادها على أساس أن ذلك مطلوب لاستمرار حياة المجتمع ، إلا أن التطورات التي حدثت للمجتمع الانساني قد أثرت بشكل كبير على مفهوم الرعاية الاجتماعية فهل هي برنامج علمي منظم أم أنها نظام اجتماعي أم أنها تجمع بين الاثنين ، واتضح ذلك من المفاهيم ذاتها المستخدمة في التعبير عن وضع الرعاية الاجتماعية مثل الاحسان والاصلاح الاجتماعي ودولة الرفاهية Welfare state ومجتمع الرعاية Welfare Society وكلها تُعبر عن الاتجاهات المتغيرة نمو الرعاية الاجتماعية ، ولعل من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن التحولات التي طرأت على الرعاية الاجتماعية في المجتمع المعاصر مفهوم دولة الرعاية ومجتمع ارياء (٢)

ماهية الرعاية الاجتماعية

حدّدت الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين NASW الرعاية بأنها " مجموعة الأنشطة المنظمة التي تمارسها هيئات حكومية وأهلية تطوعية تسعى من أجل توفير الحماية والوقاية والحد من آثار المشكلات الاجتماعية والعمل على علاجها ، بايجاد الحلول المناسبة لها ، كما تهتم بتحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات " تستند هذه الأنشطة لجهود المتخصصين المهنيين كالأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين والمعالجين الأطباء والممرضات والمحامين والمدرسين ... الخ .

أما في ظل الفكر الاشتراكي فالرعاية ليست مجرد نظام يسعى لتحقيق علاج للمشكلات أو الحد منها أو مجرد إعادة توزيع الثروة والدخل أو أى صورة من الصور التي عرفت وتمارسها الدولة في المجتمع الرأسمالي ، ولكنها في ظل الفكر الاشتراكي هي مهمة المجتمع أو بمعنى آخر ، يكون الانتاج موجها بالدرجة الأولى نحو إشباع حاجات الاستهلاك ويمثل في هذا الهدف الغرض الأساسي من الانتاج الاجتماعي . بمعنى آخر أن النشاط الانتاجي وعلاقات الانتاج في المجتمع الاشتراكي يوجه أساساً لتحقيق هدف محدد هو توفير حاجات السكان . (٣)

ولقد عرفت هيئة الامم المتحدة الرعاية الاجتماعية ، بأنها
نسق منظم للخدمات الاجتماعية والمؤسسات ينشأ لمساعدة الأفراد

والجماعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة ، وهي
تستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية
أقصى قدراتهم وتحقيق تقدمهم حتي يتوافقوا مع حاجات المجتمع * .
ويتضح من هذا التعريف الحقائق الآتية :

- ١ - أن خدمات الرعاية الاجتماعية تعتمد علي التخطيط العلمي .
- ٢ - تهدف الرعاية الاجتماعية إلي تحقيق مستوى أفضل لمعيشة
الأفراد والجماعات والمجتمعات .
- ٣ - تساعد برامج الرعاية الاجتماعية علي توليد الفرص لتنمية قدرات
الرد وامكانياته

كما قدم كل من هارولد ويلنسكي وتشارلز ليدو " Harold
Wilensky-Charles N.L " تعريفاً للرعاية الاجتماعية باعتبارها كـ
" الاجهزة والتنظيمات والبرامج ذات التنظيم الرسمي التي تهدف
إلي تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجميع أفراد
المجتمع أو جزء منهم .

ولقد قدم كل من هارولد ويلنسكي وتشارلز ليدو محاولة جديدة
لتفسير مفهوم الرعاية الاجتماعية خصوصاً في الولايات المتحدة وذلك
في اتجاهين رئيسيين الاتجاه العلاجي Residual ، والاتجاه
المؤسسي Institutional

فالاتجاه العلاجي يبدأ عندما تعجز الانساق الطبيعية عن القيام

بأدوارها ووظائفها في إشباع حاجات الأفراد والمقصود هنا بالانساق الطبيعية النظام الاسرى والاقتصادى . أما الاتجاه الثانى (المؤسسى) فهو عكس الاتجاه الأول لا يقدم في حالة الكوارث أو العجز ، وإنما ينظر للرعاية الاجتماعية باعتبارها وظائف أساسية وطبيعية للمجتمع الصناعى الحديث .

وقدم د . محمد خيرى معمد تعريفاً للرعاية الاجتماعية بأنها " عبارة عن وظيفة للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع " وتعنى الوظيفة هنا تقديم الخدمات المختلفة للأفراد والجماعات مثل الخدمات التعليمية والطبية والعمرانية والاجتماعية ... الخ .

وقدم الأستاذ محمود حسين تعريفاً للرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة الجهود التى تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الإيجابى مع البيئة التى يعيش فيها تكيفاً يهيئ له قسطاً من الراحة الجسمية والنفسية ويتحقق ذلك عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التى تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم^(٤).

ولم يزل تعريفات السابقة يمكن أن نحدد سمات وخصائص مفهوم الرعاية الاجتماعية على النحو الآتى :

١ - أن الرعاية الاجتماعية بمفهومها العلاجي قد تحولت إلى المفهوم المنظم التى يعتبر الرعاية حق للمواطنين تجاه الدولة ، وذلك معنى بالضرورة أن الرعاية الاجتماعية لم تعد صدقة أو إحسان

تقوم بها الهيئات الاجتماعية ذات الطابع الخيري ، بل هي خدمات اجتماعية عامة ، أي أنها تحولت من مجرد رعاية للفقراء ، إلى الرعاية كحق لكل المواطنين منهم ولغيرهم .

٢ - أن مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية ينظر إليها الآن باعتبارها نوعاً من التدخل الجمعي لمواجهة الحاجات المتطورة للأفراد أو المجتمع .

٣ - إن الفكرة الأساسية وراء مفهوم الرعاية الاجتماعية قيامها على قيم إنسانية وهي : " تشارلز فرانكل " أن مفهوم الرعاية الاجتماعية هو مفهوم أخلاقي يشير إلى الحياة الطيبة والعدالة الاجتماعية والحرية .

٤ - يتطلب تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية توفير مجموعة من المهن وأنواع مختلفة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات ومنظمات عامة وخاصة .

٥ - إن الهدف الأساسي والأهداف الضمنية لبرامج الرعاية الاجتماعية تمكن الناس من تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة ، وتحسين أوضاعهم الاجتماعي ، وتنمية قدراتهم لمواجهة احتياجاتهم المختلفة ، وتنظيم أنشطة منظمة مثل رعاية الطفولة ، والضمان الاجتماعي ، والمساعدات العامة ، والصحة والتعليم والتدريب وحماية القوى العاملة وتدريبها .

٦ - نظراً لتشابه وتعدد برامج الرعاية الاجتماعية فإنه يحدث وهذا

ولي تعريف آخر للسياسة الاجتماعية بأنها " نتائج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية ، فالسياسة الاجتماعية تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح كذلك مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وإدائها^(٨) .

ولي ضوء ما سبق نستطيع تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية في ضوء سياسة الرعاية الاجتماعية وذلك على النحو الآتي :

١ - تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية بالدرجة الأولى تعتمد على تدخل سلطة الدولة وهي أعلى سلطة مسؤولة عن اتخاذ القرارات في المجتمع .

٢ - سياسة الرعاية الاجتماعية هي عملية إتخاذ قرارات تتعلق بتحديد أهداف المجتمع خلال فترة زمنية في المدى البعيد .

٣ - ترتبط السياسة الاجتماعية بأيديولوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه فضلا عن تأثيرها بالمناخ الثقافي العام من قيم ومبادئ وتقاليد .

٤ - تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية والفئات التي تتعامل معها برامج الرعاية .

٥ - سياسة الرعاية الاجتماعية متعددة المستويات ، فهي يمكن أن تعبر عن سياسة جهاز أو هيئة تجاه المستفيدين منها ، وكذلك قد تكون سياسة قطاعات الرعاية الاجتماعية بأكملها

ويمكن أن تكون في المستوى القومي ، حيث تعبر عن سياسة المجتمع كله (٩) .

٦ - تشمل السياسة الاجتماعية كلاً من الجهود الحكومية والجهود الأهلية في الرعاية الاجتماعية .

٧ - تقوم الرعاية الاجتماعية على أساس استخدام أسلوب علمي يحدد الحاجات الاجتماعية كأهداف يسعى المجتمع لأشباعها ، وكذلك طرق مواجهة تلك الاحتياجات من خلال التخطيط العلمي .

٨ - إن وضع السياسة الاجتماعية للرعاية هي عملية مشتركة وهي مسؤولية الدولة بأجهزتها المتخصصة ، كما أنها مسؤولية المواطنين .

٩ - إن هذه العمليات تقوم على أساس استقراء الحاجات الاجتماعية للعامة الكبيرة من أبناء المجتمع وليست نتيجة لعطيات إجتهادية أو عشوائية . أو تصدر عن مواقف صراع ، بل هي موضوعية بالدرجة الأولى ويجب أن تكون لصالح الأغلبية من أفراد المجتمع مستجيبة لأمالهم معبرة عن تطلعاتهم .

١٠ - إن صانعي السياسة عادة هم المسؤولون الرسميين في جهاز الدولة وهم الذين يفترض فيهم القدرة على تحديد الأهداف

والنتائج الذي يسعى إليها المجتمع ويأمل في تحقيقها (١٠).

الفلسفة الرعاية الاجتماعية

إن الإنسان اجتماعي بطبيعته ، يعيش ويعمل ويتعلم ويمارس كل أدواره في الحياة من خلال جماعات تنتمي إليها يخضع صفة القرابة والدم ، أو علاقات الصداقة والجوار ، أو برابط الزمالة والعميل ، هذه الصلات والعلاقات الروابط تتشابك فيما بينها لتؤدي في النهاية إلى تشكيل نمط الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع .

والإنسان في انتمائه إلى جماعة من الجماعات ، سواء تم ذلك بشكل تلقائي كما في الأسرة والجماعات القرابية ، أو بشكل مدروس إرادى مثل انضمام الفرد إلى إحدى الجمعيات والنقابات أو الانتماء إلى المنظمات فإنه من المؤكد أن عضويته في مختلف هذه الجماعات تصبح مصدراً لشبكة من العلاقات التي تربط الفرد بغيره من الأفراد في الجماعة .

وتتلخص هذه العلاقات بطريقة الجال بنوعية المراكز التي يشغلها الفرد في كل جماعة ، ويظهر تربطها من التزايدات أو توقعات سلوكية ، على أن الثابت بالنسبة لدور الفرد في الجماعة أنه ليس وحده منفصلة عن غيره من أدوار الأفراد الآخرين في الجماعة ، ولكنها ترتبط جميعاً وكلما ظهرت هذه العلاقات ، وأزادت عمقاً

وتوثقاً كلما أطرده التفاعل بين الناس ، وكلما كبر حجماً وتنوع مضمونها .

إن إنتما الإنسان للجماعة ضرورة حتمية ليس تأكيداً لطبيعته الاجتماعية فحسب ولكنها ضرورة لا بدل عنها لاشباع احتياجات الانسان في الحياة سواء كانت إحتياجاته المادية من مأكل وملبس ومشرب ، أو إحتياجاته المعنوية كالحاجة للإنتما ، والحاجة للأمن والشعور بالحب والتقدير من الآخرين .

ومن المعروف أن تطور الحياة في المجتمع يؤدي إلى زيادة حاجات الانسان وتشعبها وتنوعها وتعقدتها ، وبما لا جئل فيه أن الحاجات الانسانية كلما زادت حجماً وتنوعت شكلاً وتعقدت مضمونها ، كلما إطردت علاقات الانسان بالجماعة وارتبطت حياته بها .

ويعتبر الفقر والمرض ، والضعف والعجز ، والتسول والتشرد والانحرافات والجريمة ، والبطالة والفراغ ، والطلاق ، والأمراض النفسية والجنون ، وغيره من ألوان العجز والازيمات البشرية كلها مشكلات صادفت المجتمع الانساني ، هذه المشكلات قد تختلف نسبي طبيعتها أو في شكلها ومضمونها أو في مبلغ تهديدها لحياة المجتمع وملكساته ، ولكن حيثما وجد الانسان ظهرت المشكلات التي يضطرب بها حياتهم ، فإذا كان المرض قد لازم الجسم الانساني منذ القدم ، فإن المشكلات الاجتماعية قد لازمت المجتمع الانساني منذ القدم .

وأمام ذلك كله كان للمجتمع الانساني دوراً في مواجهة هـذـة المشكلات الاجتماعية لعلاجها ، أو التخفيف من حـتـها ، أو الوقاية الناس من أثارها كل ذلك في شكل رعاية المجتمع لأفراده ، وعلى الأخص المحتاجين منهم ، هذه الرعاية الاجتماعية قديمة قدم المجتمع ، غير أن نظام الرعاية الاجتماعية وفلسفته وأغراضه ومناهجه وفعاليته قد اختلفت باختلاف المجتمعات الانسانية ، وبإختلاف المراحل التطورية التي مرت بها .

يعني ذلك أن الرعاية الاجتماعية هي إحدى النظم الاجتماعية التي تنشأ مع المجتمع الانساني وتطور بتطوره ، وهي تؤدي وظائف لا غنى عنها لحياة الناس في المجتمع شأنها في ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى ، وهي في نفس الوقت ترتبط مع سائر النظم بشبكة من العلاقات التي تشكل معالم البناء الاجتماعي (١١) .

أهداف الرعاية الاجتماعية

تشتمل الرعاية الاجتماعية على الأنشطة والبرامج الحكومية والأهلية المنظمة والتي تسعى إلى الوقاية Pervention والتخفيف Alliviation ، وكذلك الإنشاء والتأهيل Rehabilitation للمشاكل والقضايا الاجتماعية ، أي أن الرعاية تسعى إلى تحسين حالة الفرد والجماعات والمجتمعات ، ويقوم بتأدية الخدمات والبرامج مجموعة من المهنيين في التخصصات المختلفة .

ولا تزال الرعاية الاجتماعية في مصر تحتاج إلى التنسيق والتفصيل على المستوى القومي وأن ترتبط باتجاهات وأفكار المهنيين في الخدمة الاجتماعية .

ولكن من بين الصعوبات التي تواجه الرعاية الاجتماعية في مصر إتساعها وأجرائها مما يجعل من الصعب على الفرد أن يستوعبها متكاملة ، كما يوجد داخل نظام الرعاية أنظمة فرعية من أهمها نظام الرعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية ، نظام الرعاية داخل النظام التعليمي ، الرعاية الاجتماعية في المجال الصحي ... الخ .

ويمكن تحديد الأهداف العامة للرعاية الاجتماعية في الصور الآتية:

أولاً : خدمات نظم الرعاية الاجتماعية العلاجية Curative

هذه المؤسسات تقدم خدمات عند ظهور الحاجة إليها ومن أمثلتها الرعاية الصحية المجانية في حالات المرض . ومثال آخر للخدمات تقع في المجال القانوني والدفاع الاجتماعي والأمن والانضباط مثل خدمات البوليس ونظام المراقبة للأحداث المنصرفين ، ومحاكم الأحداث ومؤسسات الإيداع ... الخ .

ومثال آخر للرعاية الاجتماعية الخدمات التي تقدم للأسر كالمساعدات الخاصة بالأطفال المصروفين من الحب والرعاية الأسرية البديلة ، والكوارث المتصلة في الحرائق والفيضانات ... الخ .

ثانياً : نظم الرعاية الاجتماعية الوقائية Preventive

هذا النوع من المؤسسات يسعى إلى منع المشاكل قبل حدوثها ومن بينها الخدمات الصحية والطب الوقائي وخدمات رعاية الأم والطفل وكذلك خدمات التأمينات الاجتماعية والصحية .

وتقدم هذه الخدمات بؤدى إلى الوقاية من الانحرافات والتدهور الصحي ، وهذه الفئات تشمل الأطفال والامهات والأرامل والشباب المقبل علي الزواج ، ، ومن أمثلة الخدمات الوقائية التعليم الأساسي الذى يتضمن الخدمات التعليمية للأطفال في المراحل المبكرة ، هذا التعليم يضمن للتلاميذ زيادة الوعي في المراحل التعليمية اللاحقة ، كذلك برامج رعاية الشباب من الجوانب الصحية والاجتماعية والثقافية وكذلك فرص العمل ، بجانب البرامج الرياضية والمسكرات الكشفية . . . الخ .

ثالثاً : نظام الرعاية الاجتماعية التأهيلية Rehabilitative

وهي تلك الخدمات التي تساعد من لديهم مشكلات ومساعدات للتغلب عليها ومحاولة تجنبها في المستقبل ، ومن أمثلة ذلك الإستشارات الزوجية لمن يمررن بمشاكل عائلية بحيث يمكن مساعدتهم للتكيف في مثل هذه المواقف وتنمية المواهب والقدرات والمهارات لديهم لا مكانية تجنب مواقف مماثلة في المستقبل .

ومن الملاحظة الأخري لهذا النوع من الرعاية نجده في مجال الخدمات العمالية للمتعطلين عن العمل وتشمل برامج العاطلين وتدريبهم على مهارات تجنبهم اللجوء في المستقبل ، وتعتبر جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم أحد برامج الرعاية التأهيلية حيث تمنح هذه الأسر فرص لتعليم المهارات أو الحصول على موارد مادية ومعنوية تيسر لهم مقابلة إحتياجات الحياة أثناء وجود العائل بالسجن ، وأحياناً تشمل هذه الخدمات تشغيل الأبناء بالأسر لمساعدة أسرههم ، كما تشمل برامج الرعاية التأهيلية المتخلفون عقلياً وفكرياً وكذلك المعوقين جسدياً (١٣) .

خصائص الرعاية الاجتماعية

توجد مجموعة من السمات والخصائص تنسم بها برامج الرعاية الاجتماعية المنظمة بالرغم من عدم ثبوتها بل هي تنفرد وفقاً لظروف المجتمع ، ولكن هذه السمات تُعبر عن مجموعة من المعايير تمثل أنواع الرعاية الرسمية :

أولاً : التنظيم الرسمي (المنظم)

التنظيم الرسمي ويقصد به " أن برامج الرعاية الاجتماعية تُعتبر جهوداً منظمة تنظيمياً رسمياً ، ويتم تقديم هذه البرامج من خلال منظمات وهيئات ومؤسسات ينشأها المجتمع كاستجابة لاشباع

إحتياجاته المختلفة وكل منظمة من هذه المنظمات لها بناءً رسميًا سواء من الناحية الإدارية كالقواعد التي تنظم طبيعته العلاقة بين من يحصل علي الخدمة وبين من يقدم هذه الخدمة - أو تحديد الوظائف والأدوار ، وتتعدد المؤسسات وفقًا لنوع البرامج المقدمة ، وهذه المؤسسات هي التي تتحمل عبء تقديم الرعاية بصورة منظمة وعملية - الأساسي هو ميدان الرعاية الاجتماعية - وعلي ذلك نشير - بأن الصدقات والاحسان الفردي والخدمات والمساعدات المتبادلة بين الأسر أو الجيرة - لا تدخل في نطاق تعريف الرعاية الاجتماعية •

ثانيًا : المسؤولية المجتمعية (الحماية الاجتماعية)

ويُقصد بذلك أن الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث تُعتمد من مسؤوليات المجتمع ، ويعني هذا أن جميع المسؤوليات والأجهزة حكومية أو أهلية يسلطان عن إشباع احتياجات الأفراد بصورة ملائمة هذه الخدمات التي تقدمها أجهزة الرعاية الاجتماعية تمثل نوع من الحماية الاجتماعية التي يقدمها المجتمع لأعضائه ، ومن ثم فهي مسؤولية المجتمع لتوفيرها - ولذلك لابد وأن يكون هناك إتفاق وتعاون بين هذه المؤسسات •

ثالثًا : البعد عن الربح

تعتبر خدمات الرعاية الاجتماعية من أنواع الحقوق التي يحصل عليها المواطنون بدون مقابل سواء قدمت هذه الخدمات من مؤسسات

أهلية أو مؤسسات حكومية ، لذا يجب أن تستفيد كل دوافع الربح المادى - وفي هذا الاطار نود أن نشير بأن الأنشطة التي تدفع فيها الفرد مقابل مادى تخرج عن إطار مفهوم الرعاية الاجتماعية ، وكذلك السلع التي يشتريها الانسان بمقابل مادى تخرج عن مفهوم الرعاية اللاحقة .

رابعاً : الشمول والتكامل

وبغني ذلك أن برامج الرعاية الاجتماعية لابد أن تكون متكاملة في نظرتها للإنسان فلا تشبع بعض الاحتياجات وتترك الأخرى لأن ذلك يعتبر تصوراً في برامج الرعاية الاجتماعية يترتب عليها الكثير من المشكلات - كما يعنى الشمول والتكامل أيضاً ألا تكون برامج الرعاية الاجتماعية قاصرة على فئة دون أخرى أو مجتمع دون مجتمع آخر ، لرعاية الاطفال يجب أن تتلاءم مع رعاية الأسرة وهكذا .

خامساً : الاهتمام بالحاجات الإنسانية

تهدف برامج الرعاية الاجتماعية إلى تحقيق الأبعاد للإنسان وذلك عن طريق اشباع احتياجاته / فمن طريق الخدمات المختلفة وتحسين الموارد وحماية الانبيان ، فهي بهذا تصبح ذات تأثير مباشر على الإنسان ، وهنا يمكن أن نطرح السؤال التالي هل هناك فرق بين برامج الرعاية الاجتماعية وخدماتها ، وبين الخدمات العامة ، حيث يتفق كلا منها بأنه يعبر عن الحاجة المجتمعية ؟

ولكن نجد اجابة على هذا السؤال يمكن تقسيم خدمات الرعاية الاجتماعية التي توصف بهذا :

أ - الخدمات الضرورية : وهي التي تهتم أساسا بمطالب الإنسان والتي قد يكون لها تأثير غير مباشر على الفرد مثل خدمات الطفل ، البلوغ ، المطلق ، ، الكهولة ، ، النواحي العامة ... الخ .

ب - الخدمات ذات التأثير المباشر لمواجهة حاجات الأفراد والأشخاص مثل المؤسسات التوالية ، مؤسسات الضمان الاجتماعي ...

أو بمعنى آخر أن النوع الأول يعبر عن الخدمات التي تعبر عن احتياجات عامة في المجتمع ككل ، وذلك تصحح خدمات عامة ، أساسا النوع الثاني يمثل في اهتماماته معينة ، ولذلك يدخل في إطار برامج الرعاية الاجتماعية (١٣) .

العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية

إذا ما أردنا توضيح العلاقة بين كل من الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ، يمكننا على ما تم عرضه من مفهوم الرعاية الاجتماعية ، قلنا : ستقوم بفرق مرجع لمفهوم الخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة تعتمد على الأساليب العلمية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على القيام بأنوارهم وموظفهم الاجتماعي والتربية ، يستعمل هؤلاء من خلال مؤسسات يقوم بالعمل به أشخاص مختصون بهذا .

وبهذا تُعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد على المنهج العلمي والأساليب التي تصل بها الرعاية الاجتماعية إلى أفراد المجتمع بكيفية الحفاظ على الجهد والوقت والمال (١٤).

وفي ظل برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة كالتعليم تكفل ضمانه لكل فرد وفقاً لقدراته وهي في ذلك تقوم على إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية ليتلقى فيها الأفراد الخدمات التعليمية ، ولكي تصل الخدمات التعليمية للأفراد بصورة فعالة لابد من توفير المناخ الملائم للعملية التعليمية ، وبهذا يتضح دور الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية سواء في عمل الممارس المهني (الاختصاصي الاجتماعي) مع الأفراد ذوي المشكلات المختلفة وساعاتهم على مواجهتها ، أو مع الجماعات المختلفة أو مع المنظمات داخل هذه المؤسسات .

وما ينطبق على المؤسسات التعليمية ينطبق على المجالات المختلفة كالمؤسسات الطبية ، والعالية ، ومراكز الشباب ، ومؤسسات رعاية الطفولة والأهوية ، وغير المسنين ... الخ .

وبهذا يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية فعلى الرغم من أن الرعاية الاجتماعية أشمل وأعم من الخدمة الاجتماعية ، إلا أن الخدمة الاجتماعية لما تعتمد عليه من معارف ومناهج ونظري وممارس متخصص تستخدم الأسلوب والمنهج العلمي في تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية بفاعلية وتأثير على الرغم من أن برامج

الرعاية الاجتماعية تحتاج إلى تضافر كل الجهود والمؤسسات والمتخصصون في شتى العلوم إلا أن الخدمة الاجتماعية أقرب ما يكون إلى تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية •

ومن خلال التطورات التي مرت بها الرعاية الاجتماعية يمكن أن نميز بين مفهومين أساسيين هما :

١ - الرعاية الاجتماعية كوظيفة مؤسسية

وهذا يتدخل المجتمع من خلال بعض الجهود الحكومية أو الأهلية لمساعدة المحتاجين بتوفير الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم ومن ثم تقتصر الرعاية الاجتماعية في هذه الحالة على بعض الفئات المحتاجة من المجتمع كالفقراء والعجزة والمسنين وغيرهم ممن لا يستطيعون كسب العيش والاعتماد على أنفسهم في توفير ما يلزمهم والواقع أن بعض البرامج التقليدية في الرعاية الاجتماعية متأثرة بهذا الاتجاه مثل الملاجي والصلاحيات وبرامج المساعدات العادية •

٢ - الرعاية الاجتماعية كوظيفة دائمة أو إنمائية

هذا الهم للرعاية الاجتماعية يتجاوز حدود مساعدة المحتاجين ليؤكد حقيقة أن كل المواطنين في المجتمع الصناعي الحديث يحتاجون إلى خدمات اجتماعية مختلفة لتنمية قدراتهم على أداء أدوارهم الانتاجية وللوصول إلى مستوى معيشي مناسب •

ولعل من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن التحولات التي طرأت

على الرعاية الاجتماعية في المجتمع المعاصر النماذج الآتية :

دولة الرعاية

ويشير هذا المفهوم إلى مسئولية الحكومة نحو ضمان الحد الأدنى من الدخل والصحة والسكان والتعليم لكل مواطن باعتبار أن ذلك حق للمواطن على الدولة ، هذا المفهوم الذي يسميه البعض دولة الرفاهية يقوم على أساس التفسير الاجتماعي للمشاكل السـيـتـي بـصـالـفـها الناس في إشباع إحتياجاتهم لا على تفسير اخلاقي ، كما يقوم على المسئولية الجماعية عن المشاكل العامة . وحق المواطنين في الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الرفاهية لهم والكفيلة بتحقيق الأداء الفعال للمجتمع في نفس الوقت ، ومن ثم فإن المساواة وتكافؤ الفرص للناس جميعاً تحظى بالأولوية في تدخل الحكومة على حماية الملكية ، وتعتبر التأمينات الاجتماعية مثلاً لذلك . على أن التطور لم يلق عند هذا الحد ، وإنما كان الاتجاه نحو تمسين الحـيـاة ذاتها والاثراء المستمر لهذه الحياة الأمر الذي ساعد على نشأة مفهوم جديد هو مجتمع الرعاية .

مجتمع الرعاية

ويطلق عليه البعض مجتمع الرفاهية ، وقد اتفق هذا المفهوم من التطلع نحو توفير الامكانيات اللازمة لنمو كل فرد في المجتمع . وبناءً عليه يصبح الانسان هو محور الحياة وبناءً على ما سبق يمكن

تلخيص التحولات الأساسية التي طرأت على الرعاية الاجتماعية في النقاط الآتية :

- ١ - إلتجاء وتحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الوظيفة المؤقتة إلى الوظيفة الانمائية أو الثابتة .
- ٢ - تحول هذا المفهوم من النظر إلى الرعاية الاجتماعية كنوع من تقديم الصلوة والاحسان إلى حق المواطنين في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكفالة الدولة لهم .
- ٣ - التحول من أن يحصل المواطنون على الحد الأدنى من أوجه الرعاية الاجتماعية إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الرعاية لأبناء المجتمع .
- ٤ - الإلتجاء من الإصلاح الفردي وحل مشاكل الأفراد إلى الإصلاح الاجتماعي والنظر إلى المشاكل في إطار سباجها الاجتماعي نتيجة لخلل في البناء الاجتماعي .
- ٥ - التحول من خصوصية الرعاية الاجتماعية لفئات محدودة من الفقراء والمحتاجين إلى عومية الرعاية لتلبية الاحتياجات العامة للمواطنين .
- ٦ - التحول من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي ، حيث أصبحت الدولة مسئولة بالدرجة الأولى عن رعاية المواطنين وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم .
- ٧ - التحول من إقتصار الرعاية على الفقراء إلى دولة الرعاية التي

تهدف توفير أقصى حد ممكن من رعاية المواطنين في محاولة منها لتلبية حاجياتهم المتجددة وساعاتهم على واجهتهم مشكلاتهم .

مجالات الرعاية الاجتماعية

ويمكن تقسيم برامج الرعاية الاجتماعية على أساس وظيفي إلى ثلاث مجالات رئيسية هي :

أولاً : الأمن الاجتماعي

والهدف من هذه البرامج تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للناس في المجتمع ، ومن ثم فهي ليست موجهة بالضرورة نحو تغيير الناس أو تهذيب طبائعهم أو نمو المواطنة الصالحة بصفة عامة ، وإن ساهمت في ذلك بشكل غير مباشر . إنها تضمن للأفراد كحق لهم مقرر من قبل الدولة كل ما هو ضروري للوصول بهم إلى مستوى معيشي معين وعلى ذلك تمثل هذه البرامج الوظيفة الاقتصادية للرعاية الاجتماعية ومثال ذلك المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية والاسكان والعلاج ... الخ .

ثانياً : الخدمات الاجتماعية

هذه الخدمات تساعد الانظمة المعنية بالتنسنة والضبط الاجتماعي وخاصة الأسرة والتربية ، ومن ثم فهي مؤسسات تعنى

بتغيير الناس عن طريق تزويدهم بالإمكانات اللازمة للأداء الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية الفعالة ، أو ضبط السلوك للصفات التي تهدد المجتمع .

والواقع أن الأسرة والمدرسة والخدمات الاجتماعية تشكل اللبنات الأساسية لذلك الجهاز الذي يقوم على التنشئة الاجتماعية والذي يتضمن خدمات إنمائية مثل المدرسة ، وخدمات علاجية مثل مراكز العلاج الخارجي ، وتنظيم الأسرة والتوعية الأسرية ، وخدمات بيلة كالأسر البديلة .

ثالثاً : العمل الاجتماعي

وعلى الرغم من عدم وضوح الفواصل بين العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الأول يعني تغيير الفرد التنظيم بينما الثاني يستهدف تغيير الناس . ثالثاً كانت الخدمة الاجتماعية تعني بالدرجة الأولى مساعدة الناس على أداء أدوارهم في إطار النظم القائمة ، يعني العمل الاجتماعي تغيير مضمون هذه النظم الذي يتصل بتوزيع الأدوار والقوى داخل المجتمع ، وتوفير الفرص وإثراء حياة الناس الأمر الذي يجعل الصلة وثيقة بين المهنيين .

ومن خلال هذا العرض المختصر نستطيع أن نقدم البرنامج

الأساسية التي تتضمنها الرعاية الاجتماعية :

- ١ - المساعدات العامة وتتضمن المساعدات المادية وغيرها
الخدمات للفقراء
- ٢ - التأمينات الاجتماعية التي تقدم مزايا متنوعة ترتبط بالعمل
- ٣ - العمالة وتنمية الموارد البشرية (١٧).
- ٤ - الإسكان وحماية البيئة
- ٥ - الصحة العامة والعلاج الطبي
- ٦ - الصحة النفسية
- ٧ - التأهيل المهني
- ٨ - تقويم الإنحرافات السلوكية
- ٩ - الخدمات الترفيهية وشغل أوقات الفراغ
- ١٠ - رعاية الأسرة والطفولة
- ١١ - التخطيط وتنظيم المجتمع

ويمكن تقديم تقسيم آخر على أساس مجالات الممارسة لسي الرعاية الاجتماعية وذلك على النحو التالي :

- ١ - الأمن الاقتصادي وتوفير فرص العمل ويشمل المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية والتدريب المهني
- ٢ - البيئة الاجتماعية والإسكان : ويشمل خدمات الإسكان وحماية البيئة
- ٣ - الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والانمائية وتشمل خدمات الصحة العامة ، الصحة النفسية ، العلاج الطبي ، التأمين الصحي ، الخدمات الاجتماعية الطبية

٤ - النمو الشخصي والاجتماعي (المشاكل النفسية والاجتماعية)

وتشمل رعاية الأسرة ، رعاية الطفولة ، رعاية الشباب ، رعاية
الفئات الخاصة ... الخ .

٥ - الخدمات التعليمية : وتشمل جميع الخدمات التعليمية سواء في

المدارس علي إختلاف أنواعها والجامعات والمعاهد العلمية
وتتولى كافة الامكانيات اللازمة للعملية التعليمية ، لكي تسود
هذه البرامج دورها في توفير أقصى درجة ممكنة من الخدمات
التعليمية لكافة المواطنين .

الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الحضرية

أصبحت الرعاية الاجتماعية كغيرها من مظاهر الحياة الحضرية الحديثة مختلفة كلية عن الخبرة الانسانية حتي ولو كانت تقدم نفس الهدف . وقد كانت الرعاية الاجتماعية في أى صورة كانت موجودة لدى المجتمع ، كما كانت الأسرة موجودة دائماً في شكل من الأشكال . ويمكن أن نعتبر الرعاية من الاسباب الأساسية في وجود الأسرة ، ويظهر الحضر الحديث والعمل الصناعي كان لابد من إعادة تحديد تعريف الرعاية بعد أن تغير تعريف العمل أو بعد أن أصبح لا يعتمد على الروابط الشخصية والعلاقات الأولية والقريبة .

ونظراً لضعف الانسان الكامل في طفولته ، وضعفه النسبي في حياته وضعفه الجزئي في شيخوخته ، أصبح يعتمد في تولي الأمن على النوايا الطيبة للمحيطين به لفترة قد تساوي خمس أو سدس حياته في بدايته الأولى . وهذه الفترة من الاعتماد على الآخرين تميل إلى الاعتماد في نهاية حياة الانسان مع زيادة التقدم الحضارى . وفي الوقت الحاضر قد ينتهي الشباب من دراستهم الجامعية وهم ليسوا الثلاثينات من أعمارهم . هذا العب الذي تتقبله الكائنات الانسانية في تربية الصغار ، وإذا كنا لا نطلق عليه رعاية ، إلا أنه نوع من تسخير الدين يقوم به جيل نحو جيل آخر ، أو يقوم به الآباء مقابل الحماية التي وجهت اليهم في طفولتهم لذا يقدمون خدمة مماثلة لأطفالهم .

وكانت الرعاية في صورتها الأولى لا تقتصر على العلاقة بين الآباء والأطفال بل كانت تمثل تعاقداً اجتماعياً يشمل المجتمع بمرته وكانت أنواعها متعددة وكان تقسيم العمل مثلاً ، من النوع الذى يفرض الكثير على الشباب الأقوياء نمو المسنين الضعفاء ، وقد كان هذا الالتزام مقبولاً من جانب الشباب الأقوياء على أساس أنهم سوف يصلون إلى الشيخوخة في يوم من الأيام ، وقد كانت السلطة والملكية في المجتمع البدائي موزعة بطريقة تربط بين السلطة والملكية مع التقدم في السن ، ومن ثمة كان الضعف الجسمي يعوضه قوة النفوذ وارتفاع المكانة ، وكان هذا في الواقع يعني نسلاً من الرعاية لا يستند اليه العاطفة .

وهكذا كانت الرعاية في صورتها البدائية تحمل مظاهر توليبر الأمن المتبادل كما تقوم على أسس عملية ، وكانت الجماعة بمرتها مسئولة عن الأخطار العنيفة والجماعة وبغيرها من النكبات ، وكان كل شخص يسهم بنصيبه في كل ما من شأنه مساعدة الجماعة لئلا أي أزمة تواجهها ولا جدال في أن نسق الأمن كان له ما يبرره من ناحية اتصاله بالقوى الخفية إلا أنه بالرغم من ذلك ، كان نسلاً عملياً يسائر منطقياً مواجهة أخطار الحياة التي يتعرض لها المجتمع بمرته . ولم تكن للتصرفات العاطفية كالمحبة أو الاحسان ، أو الاخوة الإنسانية ، أو الاستمتاع بتقديم المعونة دخلاً في نظام الرعاية البدائي. ومن الواضح أن نسق الرعاية البدائي كان يفترض تقسيم المسئولية

وفي نطاق المجتمع كانت الجماعة القرابية تتحمل مسؤولية رعاية أعضائها واشباع حاجاتهم ، بينما تتحمل كل الجماعات القرابية مجتمعة مسؤولية حماية المحاصيل من أخطار اللبضانات ولم يكن المجتمع برمته هو الذى يتحمل مسؤولية رعاية ضعاف العقول أو المعوقين أو العجزة ، فقد كانت هذه الفئات تنجس نحو الأقارب المباشرين . وفي مثل هذا المجتمع كان المسنون يتمتعون بالمزايا التي يوفرها نسق الأمن والرعاية .

وهتي نسق الرعاية الذى ساد في العصور الوسطى كان مبنى هذا النوع التقليدى ، أى مسؤولية المجتمع المحلي الذى يجعل كل أسرة مسؤولة عن جماعة أفرادها علي حين يتحمل المجتمع المحلي برمته المسؤوليات التي لا ترتبط بأسرة بعينها ، أو الحالات الطارئة التي لا تستطيع الأسرة أن تواجهها بمفردها . هذه الانساق مبنى الرعاية يمكن أن نعتبرها أقل واقعية من تلك التي سادت المجتمعات البدائية . ذلك أنها كانت ترتبط بالدوافع الدينية ، ذلك أن الشخص الذى يقوم بعمل صالح نحو أخيه أو نحو جيرانه ، يكافئ في محتته علي الأعمال الطيبة التي قدمها في يوم من الأيام . وقد كان التفكير الديني يتدخل بأشكال متعددة في كثير من العلاقات الانسانية .

وأصبحت الرعاية تعني الذوق واللباقة والعدالة في كافة أنواع المعاملات فلا ينبغي علي المرء خداع الأرملة أو إرهاب الخادم بالعمل ، وكذلك ينبغي التسامح مع المسن وحماية الصغير فإذا أعطي الفرد مما لديه للمحتاجين ، فإن ذلك يعتبر سبيلا للحصول علي خزانة

السماوات . وكان ثمة اعتقاد في أن الشخص الذي لا يسدد ديونه نسي هذه الحياة ، فإن عليه أن يسدد أربعة أمثالها في الحياة الأخرى . وكانت الرعاية هي الدافع الأساسي الذي يؤدي إلى تقارب الجماعات وتعاطفها ، والقيام بالعمل المشترك واتخاذ ترتيبات الأمن والنقلم المختلفة ، إذ لا ينبغي أن يبطأ الأقوياء الضعاف بأقدامهم . وكانت هذه التعاليم تمثل مفهوم الاحسان الديني .

وعندما تطورت القرى واتسع وأصبحت مراكز أو تحولت إلى مدن سادت أنساق الرعاية ذاتها باعتبارها الدافع الأساسي لمصلحة المجتمع وحاولت المراكز الجديدة أن تستبقي النسق القرى للحكومة ، أو ظلت فكرة القرية عن حياة الجيرة وتقاليد القرية في الرعاية المتبادلة والاحسان قائمة . وأدت هذه الانساق وظيقتها في القرية المتجانسة إلا أن المراكز الجديدة التي أقيمت حول المصنع لم تكن تمثل مجتمعات متجانسة . وسرعان ما جذبت المراكز كثيراً من الغرباء ، والغريباء وأن كانوا يحملون عوامل التناثر إلا أنهم يعتبرون المظهر الأساسي في حياة الحضر الحديثة . وبدأت القزمات الأسرة بصيها الضعف حتى انعدمت فاعليتها تقريباً . ولم تستطع مسئولية الرعاية الأساسية الجماعية القيام بوظيفتها في مجتمع الغرباء .

إلا أن الرعاية الأساسية المتبادلة في شكلها العالي وجدت لنفسها أشكالاً أخرى للتعبير عندما انخرطت الجماعات الصغيرة في مشروعات صغيرة للتأمين وهذا هو ما حدث في الواقع بالنسبة للطوائف

العربية التي سادت في العصور الوسطى . ولم تكن الطوائف العربية
تتمتع قوة نير تلك المراكز المطبعية الجديدة . بل ارتباط الأعضاء بها
كان كبرياء . بحيث تجعل كل طائفة مسئولة رعاية أعضائها .
بالمثل ما يصح الخطا العرفية متجاوزين في شارع واحد . وتؤكد بقايا
الأمم . المطبوعة للحريتين في مدينة القاهرة فكرة معيشة الحرفيين
حياتهم الخاصة بعيداً عن بقية المجتمع . وتتجمع مساكن الحرفيين
حتى الآن بطريقه تحفظ تاليفهم العرفية وعائلاتهم القسرية والذواتهم
القريبة وتلكهم النظيف . وفي الواقع استخدمت الطوائف القسرية
المدينة لإضافة تنظيم نشاطها الاجتماعي في عالم المطباعة . ويرتمة
أعطت تعبيراً تنسجها الجماعي . وقد كان في كادهم الاستمرار في
هذا العمل طائفة كل الطلب تترك على نوع العمل الذي يمارسونه
ولم يتحول إلى المنهج .

وظفت الطوائف تركز إلى النسخ الأخرى في ترميز النسخ .
إلا أن العلاقات المطبعية التي سادت المطباعة الحديثة كانت تركز على
الترتيب منذ البداية . ولأنهم من ذلك دخلت العلاقات المطبعية في معظم
المجتمعات المطبعية حتى عام ١٨٩٠ في مراعاته عملية في سبيل
الإعتراف القانوني بوجودها . قبل أن تنجح بجهودها نحو جعلت الرعاية
وكانت المعنوية طائفة في تقبل مسئوليات الرعاية فيما بعد حركات الطوائف
والمطبعة الخاصة . وكانت التكاليف السائدة تظهر إلى الرعاية باعتبارها
المسؤولية الفردية القسرية . وتأخر بعدها مسؤولية المجتمعات الخاصة .
ألى مجالات المساعدة المتبادلة . والكثير أو القليل أو الصنف
المنفرد .

وفي معظم المجتمعات الغربية خلال مرحلة التصنيع تكونت كثير من جماعات المساعدة المتبادلة . وتقوم " جماعات الصداقة " على الزمالة الصائقة وتستهدف عن طريق الاشتراكات الاختيارية تكوين رصيد من المال لتقديم المعونة المتبادلة وحماية الجماعة بربتها ومساعدة الأعضاء في حالات الشيخوخة ، والمرض ، والعجز ، أو لمساعدة الأراذل والأطفال في حالة وفاة العضو . ومن الواضح أن الأرضة الضئيلة المتجمعة لم تكن كافية لدفع نفقات دفن العضو المتوفي . وكانت أهمية جماعات الصداقات ، بالرغم من ضآلة المساعدة ترجع إلى أنها ابتعدت عن فكرة الاحسان . إذ كانت المساعدة بمثابة حق العضو أو أسرته .

وقد بدأت الجمعيات الأهلية التي تقدم المساعدات للفقراء في الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر . وقد تكونت أغلب هذه الجمعيات تحت تأثير أغراض دينية وإصلاحية . وكان هدفها تعليم الفقراء أساليب الحياة السليمة ، وتقديم بعض المساعدات ، وكذلك إثارة الوعي العام بالمشكلات الاجتماعية للقائمة وكما يقول أحد المؤرخين " كانت تبث الطمأنينة في نفوس المحتاجين وتزعج الموسرين " هذه الجهود التي بذلت في سبيل إبقاء ضمير المجتمع لم تذهب عبثا ، بل كانت تكتسب قوة وتأثيراً سنة بعد سنة وأصبح من الأسف أن يقل الانغناء والطبقات الموسرة على أعمال الاحسان والاسهام فيها . وعن نشاط الاحسان الذي قامت به الجمعيات الأهلية ظهرت الفكرة الحديثة للرعاية العامة .

ولقد كان الاهتمام بوجه نحو الفقراء، وكانت ألفاظ الفقير والفقراء من الكلمات المألوفة في عناوين الكتب التي صدرت في إنجلترا بين عامي ١٨٨٠ وبعد عام ١٩٠٠ . وكان ثمة ميل إلى الاعتقاد لسي أن أغلب المشكلات الاجتماعية ترتبط بالفقر بصورة ما . وكان هناك افتراض يقول بأن رفع مستوى معيشة الأشخاص فوق خط الفقر يؤدي إلى اختفاء كثير من المشكلات الأخرى . وأدى هذا الاهتمام بموضوع الفقر إلى المسح الاجتماعي الرائد عن حياة سكان لندن وعلمهم الذي بدأه شارلبيوث Charles Booth عام ١٨٨٦ . وفي الواقع أكدت مثل هذه الدراسات التي تنظر إلى الفقر باعتباره ظاهرة عامة أن الفقر الذي يعاني منه شخص يعينه ليس هو الفقر الذي يعاني منه شخص آخر .

وعندما أدركت الحكومات أن الرعاية تدخل أيضا ضمن المسؤوليات العامة ، أصبح من الضروري التمييز بين الأنواع المختلفة من الفقر . وهكذا كانت الخطوة الأولى التي أتخذتها ألمانيا في مجال الرعاية الاجتماعية بتنظيم برنامج للتأمين ضد المرض عام ١٨٨٣ ، وأغلبه برنامج للتأمين ضد الإعاقة عام ١٨٨٤ ، ثم تأمين الشيخوخة والعجز في عام ١٨٨٩ . ومن مشكلة الفقر ظهرت تصنيفات معينة للحاجات . إلا أن ألمانيا ترددت في الأخذ بتأمين البطالة بالرغم من أنه تصنيف حيوي ، ولم تأخذ به إلا في عام ١٩٢٧ . وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى نظمت أغلب المجتمعات الصناعية أنساق الرعاية العامة وتطورت هذه البرامج في حركة سريعة بعد الحرب العالمية الثانية .

مجال الرعاية العامة

١ - البطالة والبطالة الملتصقة

سواء كان الفرد عاطلاً أو لا يعمل كل وقته ، يفترض أنه يرغب في العمل ويقترب عليه كل الوقت ، وأنه إذا عمل كل الوقت فسوف يتمكن من إعالة نفسه . كما يفترض كذلك أن الفرد سواء كان عاطلاً أو لا يعمل كل وقته ، فإن ذلك لا يعزى إليه شخصياً وإنما يرجع إلى ظروف خارجية عن إرادته لا يستطيع السيطرة عليها ، وأنه يسعى ويبحث عن عمل . وفي حالة توفر برنامج للتأمين ضد البطالة فالمفروض أن إجراءات هذا التأمين ومزاياه سوف تساعد الشخص العاطل لفترة معينة حتى يتوفر العمل . فإذا كانت قيمة التأمين غير ملائمة — أو استمرت البطالة أكثر من الفترة التي يحددها القانون فيمكن أن تصرف له معونة عن طريق المساعدات العامة ، ويكون تمويل المشروع عن طريق اشتراكات المصانع واشتراكات العاملين وتتحمّل الحكومة تكاليف الإدارة .

٢ - الأرمال والمطلقات ذات الأطفال

هذا النوع من الرعاية لا يدخل ضمن التأمين ، بل عبارة عن مساهمة من جانب الدولة في تكاليف تربية الأطفال . ويحق مساعدة الأرملة أو المطلقة ذات الأطفال لأن تستطيع من الناحية المالية تقديم الحماية اللازمة للأطفال وتعليمهم . وبالنسبة لهذا النوع من الرعاية

تعامل كل حالة بحسب الظروف المحيطة بها •

٣ - الشيخوخة والعجز

في حالة وجود برنامج للتأمين ضد الشيخوخة ، يسمي
للشخص بترك العمل والتقاعد في سن معينة (في المجتمعات الغربية
٦٥ سنة للرجال و ٦٠ سنة للنساء) ، ويستطيع الشخص أن يتقاعد
في سن مبكرة عن ذلك في حالة العجز الجسدي • وبهذا صرف
المعاش عند التقاعد • وعند وفاة المؤمن عليه ، يصرف المعاش أو جزء
منه للورثة من الأبناء أو غيرهم ممن يعولهم • ويتحدد المعاش على
أساس عدد سنوات الاشتراك وفترة الاشتراك ومستوى الدخل •

٤ - المرض والإصابات

تشمل هذه الفئة حالات العجز المؤقت أو العجز الكلي الذي
يعوق عن القيام بالعمل ، وحالات الأمراض غير الخطيرة أو الإصابات
وكل تلك الحالات التي تحتاج إلى التأهيل المهني •

٥ - المساعدات العامة

هذا النوع من خدمات الرعاية يوجه نحو مشكلات الحاجات
الاستثنائية التي لا تدخل ضمن الفئات المحددة • وتتحمل الحكومة
تكاليف هذه المساعدات • ويمكن أن تمثل المساعدات العامة معونة
إضافية تقدم لبعض الأشخاص الذين يتلقون مزايا حكومية أخرى،

كالمعاشات الصغيرة أو معاشات البطالة غير الملائمة وأغلب طلبات
هذه المساعدات تستمر لفترة مؤقتة .

الرعاية العامة والرعاية الخاصة

في كتاب ادارة الرعاية العامة وقف هوايت White هامناً
ازاء هيئات الرعاية الاجتماعية الأهلية . وفي إحدى الفقرات أشار
اليها بقوله " ربما كان إنشاء الهيئات الأهلية كمجرد تجربة أو
أسلوب لمواجهة واشباع حاجة ملحة في المجتمع المحلي لم تكن ثمة
هيئة قائمة لمقابلتها ، أو لتعزيز المكانة الشخصية لبعض الأفراد
أو الجماعات . والخاصة الأساسية لمثل هذه الهيئات تمثل في
طابعها الخاص . فقد تتقبل أو ترفض الحالات حسب طاقة المؤسسة
وسياسة المسؤولين فيها ، أو حسب الميزانية المتوفرة . ويمكن
أن تدخل وتصلح نشاطها بإشارة من الهيئة المشرفة على الجمعية
كما يجرى تمويلها عن طريق الاشتراكات الخاصة ، ولا يوجد التزام
قانوني يجبر أحداً على تسديد الاشتراك . بينما تنشئ المؤسسة
العامة عن طريق ممثلي الشعب الذين يقررون السياسة الاجتماعية
ويتصرفون استجابة لمطالب الجماهير . ويقوم نفس ممثلو الشعب
أو غيرهم بتحديد الضرائب اللازمة لتمويل الهيئات . وهذه الهيئات
بطبيعة تكوينها تقدم خدماتها لجميع الأشخاص المستحقين حسب
التشريع واللائحة وهي لا تستطيع أن تفرض القيود على الحالات
بطريقة تعسفية ، الا في حالة إستنفاد الاعتمادات المالية التي
تؤدي إلى قصور لا مفر منه .

والحكم الذي أصدره هوايت لا يعتبر قاسياً لمسب بل يجعل كذلك بعض التحيز . فالوظيفة التي تقوم بها مؤسسات الرعاية الأهلية في المجتمع الحضري لا يمكن الغض من قيمتها بهذه البساطة ، فهي تمارس وتقدم خدمات فريدة متعددة لا يمكن أن توفرها لوالده المؤسسات الحكومية المغلفة . وكثير من الأشخاص المحتاجين قد لا تنطبق عليهم شروط المساعدة العامة ، وقد يحتاج البعض الآخر إلى المساعدة التي أن تستوفي المؤسسة الحكومية إجرائاتها .

وفي الواقع لا نجد منافسة بين هيئات الرعاية الحكومية وهيئات الرعاية الأهلية بل تشير الدلائل إلى أنها تعمل على أساس تقسيم العمل فيما بينها . ولقد تعدت المؤسسة الحكومية باعتبارها خدمة مبنية ، عن ضمير المجتمع ، ولكن ما لم يكن ضمير الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الحكومية متيقظا ومشجعاً ، ونافذا ، وأحياناً مؤيداً ، فمن المحتمل أن تخبو جهودهم وينزلوا في مناهات الرئتين الحكومي . هذا الدور التكميلي تبأشره مؤسسات الرعاية الاجتماعية الأهلية . وبمثل هذه الهيئات يحتاج إليها المجتمع لاستكمال الدور الذي تقوم به الهيئات الحكومية .

وبمجرد ظهور مسئوليات الرعاية العامة على نطاق واسع ، كان من الضروري تقديم معايير معينة للخدمات الاجتماعية لتحقيق فاعليتها . هذه المعايير لم تكن مألوفة في الرعاية التقليدية القديمة ، وهكذا ظهر الاخصائي الاجتماعي على المسرح لا في دور " ملاك الدين " .

أو دور " المالك " الذى ينشر ضوء الشمس بل فى دور الباحث عن الحقائق وتقييم الحالات ، فلا تستطيع الحكومة أن تقدم الرعاية الاجتماعية بطريقة أخرى . وهكذا ابتعدت الرعاية عن التصرفات العاطفية أو العفوية .

وفى المجتمع الحضرى الحديث لا نجد أن الجيران دائماً على استعداد لتقديم المساعدة للجيران الذين يقعون فى حـاجة . والأشخاص العاطلون يكتفون بحاجاتهم نظراً لأن الجيران عادة يتجنبون من لا عمل لهم خوفاً من أن يلتمسوا المساعدة لديهم . وقد يتعاون الجيران بحماس فى المسائل التى تهم المجتمع المحلي برمتة ، ولكن المصن التى تصيب الأسرة تعتبر مسألة أخرى ، ويتجنب الجيران الخوض فيها . وأصبحت الفكرة القديمة للرعاية فى الجماعة الأولى لا تتلائم مع المجتمع الحضرى الصناعى الذى تسود فيه علاقات الجماعة الثانوية . وقد كان نمط الرعاية الأول ملائماً فى المجتمع المتجانس الذى يقوم على العلاقات الأولية المباشرة ، وكان النمط الثانى ضرورياً فى المجتمع الحضرى الذى يعيش فيه جماعات متنافرة .

الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الريفية

يعتبر مفهوم المشكلات الاجتماعية الحديثة وليد الحضارة الحضرية الصناعية كما يحل علي ذلك الأسلوب الحديث للرعاية الاجتماعية . وفي إطار المجتمع الزراعي لا تعرف سوى مشكلات اجتماعية قليلة وهي تعتبر مشكلات فردية أو مشكلات محلية أكثر من أن تكون مشكلات اجتماعية بمعناها الواسع . فالفقر ينحصر في عدد قليل من الأفراد لا يثيرون اهتمام الآخرين . وكيف يهتم المجتمع الريفي بالصراعات الأسرية وهو يعتبرها من الأمور الخاصة التي لا تضغط علي أعصاب الجيران التي ترى أن الأسرة أو المحاكم هي السبيل الوحيد لحلها ؟ أو كيف يفكر المجتمع الريفي في الأمن إذا كان الشخص يمتلك أرضاً ؟ أو لماذا يفكر المجتمع الريفي في رعاية الطفل علي حين يعمل معظم الأطفال مع آبائهم أو في حقل الأسرة ؟ مثل هذه المواقف في القرى المنعزلة قد تهم الأقارب أو الجيرة ، ولكنها لا تهم الدولة أو المجتمع برته .

أما في المدينة فإن مشكلة الفرد أو الجيرة تصبح مشكلة اجتماعية لأن الناس يعيشون في ظل نظام يرى في التصرفات الخاصة أمورا ذات طبيعة اجتماعية . فإصابة شخص بمرض معدى يحدد المدينة بأخطائها . أما الصراعات الأسرية لسرعان ما تنعكس في العلاقات الاجتماعية الأخرى وتصبح الأسرة حالة مشكلة للأشخاص الذين يعيشون في السكن المجاور . ويصبح توفير الأمن من أهم الأمور حيث

يعمل كل شخص تقريباً لأغالة غيره ويعتمد علي أجره بإعتباره المصدر الوحيد للدخل • وتدرجياً عندما يتحول المجتمع إلى الخصائص الحضرية الصناعية فإنه يأخذ في إعتباره المخاطر الشخصية عن طريق إصدار التشريعات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي • ونتيجة انتشار الثقافة الحضرية الصناعية وعلاقات الجماعة الثانوية أصبح من الضروري عدم لوم الفرد عن ضعفه وانتقلت المسؤولية من الشخص إلى الجماعة ، وكانت الفلسفة الرفيعة القديمة ترى مسؤولية كل شخص والبيئة الطبيعية المحيطة به عن نجاحه الشخصي أو فشله ، إلا أن الصناعة الآتية جعلت المهتمين بالعلوم الاجتماعية يستخلصون أن قلة ضئيلة من الناس يمكن توجيه اللوم إليها عن فشلها • ومن المعروف أن القوى التي تؤثر في حياة أغلب الأفراد الذين يعيشون في حضارة المدن الصناعية أكبر من أن يسيطروا عليها وحتى مهما بلغت درجة قدرتهم على التنبؤ والاحتياط فبممكن أن تستحوذ علي الناس مواقف مغلقة تؤذيهم ، إلى الفشل •

وتدرجياً ، أنت خبرات النظام الحضري الصناعي بالمجاهير إلى إلقاء اللوم عن الصعاب التي تواجههم علي العوامل الاجتماعية - أي صاحب العمل ، والحكومة ، والذرات الاقتصادية ، والصناعة ، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية • وتدرجياً انتهى الكثيرون إلى أن كل جهودهم الخاصة ليست كافية لتوفير الحماية لهم ضد هذه العوامل • ولا يزال في مقدور الفلاحين توجيه اللوم عن جانب كبير من مظاهر الاحتياط والعجز التي يواجهونها إلى الأرض أو الجو ، وأن

كانت العوامل الاجتماعية تأتي في المرتبة الثانية •

والتي جانب نمو الحضارة الصناعية الحضرية تقدمت قدرة الإنسان في التحكم والسيطرة ، الأمر الذي منحه الشجاعة والثقة في النضال القوى الطبيعية ، وبها جاءت أيضا بصورة متزايدة قدرة القلة على التحكم في حياة العمال والسيطرة على مبادئ الأغلبية • وأغرى النظام الطبقي الاقتصادي الذي يسود الحضرة الغلة التي تعيش في قمة الهرم المهني ومنحها احساساً بالسلطة الاجتماعية ذلك لأنهم لا يسيطرون على الثروة وحدها بل وعلى الناس أيضا • وزحف على جماهير العمال شعورا بالمقارنة نتيجة تحكم العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتحكم القلة في حياتهم ، القوى الاقتصادية مثلا أصبحت في أيدي جماعات محدودة تتحكم في مصير الملايين • وفي المجتمعات الصناعية الرأسمالية يمكن أن يتحكم مجلس إدارة مصنع من المصانع في مصير آلاف العمال • بتقرير استمرار العمل أو توقفه ، هذا القرار لا يتوقف على حالة الجو بل على مشيئة مجلس الإدارة •

ومن الواضح أن الغرفة التجارية أو الصناعية في مدينة نائية يمكن أن تتحدد ثمن أرباب القمح الذي يحصل عليه الفلاح ، إلا أن الفلاح لا يستطيع أن يتصور نفسه في قبضة مثل هذه القوى الاجتماعية بنفس درجة العمال الصناعيين • وفي الواقع يزداد ارتباط الفلاح يوما بعد يوم بشبكة الثقافة التجارية الصناعية وأصبح أكثر تعرضا لتأثير القوى الاجتماعية بصورة أبعد مما يتصورها • ولكن نظرا لان المشكلات

الاجتماعية الحادة تظهر في المدينة أولاً ، فإن تشريعات الرعايــــــــــــة
الاجتماعية تبدأ في المدينة وتطبق أولاً علي عمال الصناعة .

الخدمة الاجتماعية ولبحة الثقافة الحضرية الصناعية

الخدمة الاجتماعية الريفية الخالصة التي تسود فيها الجماعات
الأولية تعتمد علي العلاقات المباشرة وتحمل جماعات القرابة أو الجيرة
مسئوليات مواجهة الصعوبات الاجتماعية . وتشبع حاجاتهم علي
أسس شخصية إلي جانب معرفة تاريخ الحالة الذي يلم بكافة الظروف
أما في المجتمع الحضري فإن المطالب التي يتعرض لها الفرد تصبح من
مسئوليات الدولة ، حيث لا تتوفر الجماعة القرابية أو الجيرة التي
تعني في ذاكرتنا التاريخ الاجتماعي لحالة الفرد الذي يواجه موقفاً
اجتماعياً غير ملائم ، ونتيجة لذلك ظهرت الخدمة الاجتماعية لمواجهة
قيام مجتمع العلاقات الثانوية . فالخدمة الاجتماعية طريقة علمية
تستهدف إيجاد حل لمشكلات الفرد في عالم لا يهتم بالعلاقات
الشخصية . بالمقارنة بجماعات الجيرة والجماعات الأولية . وتدرس كل
حالة حسب ظروفها الفردية بعد تحليل وتلهم العوامل المختلفة
التي تؤثر في الحالة .

وتخضع أساليب الاختصاصي الاجتماعي للتخطيط العلمي وقد
يكون أكثر كفاءة في استخدام المعلومات وتقديم المساعدة عن الأسلوب
الذي تتبعه الجماعة الأولية لأن الاختصاصي الاجتماعي بالرغم من اهتمامه
بالشخص وإنشاء علاقة مهنية مع الحالة إلا أنه يتناول الحالة علي أسس

غير شخصية • ويبني الاخصائي الاجتماعي في المجتمع الريفي التاريخ الاجتماعي للحالة وهو في الواقع تاريخ معروف للجماعة المحليــة • ولا ترحب الجبرة كثيراً بالأسئلة الخاصة بالبيانات السابقة والتاريخ الاجتماعي للعمل ويعتبرون ذلك تدخلاً في شئون الجماعة وسرعان ما تشعر الجبرة بأدني خطأ في التشخيص حيث تقوم لديهم فكرة عن العمل وطريقة التعامل معه • وقد لا يتفق رأيهم مع الرأي السني يصل إليه الأخصائي الاجتماعي ، وحتى الأسلوب العلمي في تناول الحالة قد يتعارض مع أحكام الجبرة • وتعامل الاخصائي مع الأفراد دون التقيد بأحكام سابقة يجعله يعمل على استثمار قدرات العميل وامكانياته بصورة أكبر مما يتوقعه المجتمع المحلي •

دورة مؤسسات الرعاية الاجتماعية الريفية

لم تكن مؤسسات الرعاية الاجتماعية في يوم من الأيام من المظاهر البارزة في المناطق الريفية • وكانت كثير من المحافظات توفر أحد الملاجئ لايوا الأيتام أو المستنق الفقراء • وأغلب هذه المؤسسات كانت وصمة بالنسبة للمجتمع واعتبائاً للفقراء الا أنها كانت أفضل أنواع المؤسسات التي تقيمها المحافظات وتعمل إلى انشائها أو تستطيع الانفاق عليه • وكانت إدارة هذه المؤسسات تجري بأساليب غير فنية أو مهنية ، وبلت كثير من الدراسات على الظروف السيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات •

وقد بدأنا اليوم نلاحظ تقدماً ملحوظاً في تخصصات الرعاية

الاجتماعية في المجتمعات الريفية • وبدأت الخدمة الاجتماعية الريفية تأخذ طريقها على أسس مهنية في مجال المساعدات العامة ، وقيام الاختصاصيين الاجتماعيين بصرف المساعدات للمستحقين وتوجيههم نحو موارد المجتمع المحلي ، وبالرغم من عدم توفر مؤسسات الرعاية الاجتماعية المنتشرة في المدينة كالعيادات النفسية ، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة ، ومحاكم الأحداث المنحرفين ، ومؤسسات رعاية الطفل وغيرها من الاجراءات الحديثة •

تصور برامج الرعاية الاجتماعية الريفية

لا جدال في أن برامج الرعاية الاجتماعية الريفية متخللة لـ
مجالات تأهيل الأحداث المنحرفين ، وعلاج المذنبين ، والمسا
تشغيل الأحداث عما نلاحظه اليوم من برامج الرعاية في المدينة ، ومن الأمور الطبيعية أن تحظى حياة المدينة وتنعقد بالاهتمام الأول •

فعلًا في مجال التطوير تعرضت المدينة منذ سنوات طويلة لتغيرات واضحة من ناحية توفير الراحة ، والكماليات ، والمكانة أكثر من تلعبها في جوانب الاستقرار ، والاقتصاد ، والأمن ، وكذلك زادت مظاهر اللق ، ومن ثمة زادت مسئوليات الجماعة في تحمل مخاطر الأفراد الذين يتعرضون للمحن الاقتصادية • ومن الألفوف أن نجد كثيرًا من الأفراد لا يتوقعون أن يجدوا لديهم فائضا لمواجهة المواقف الطارئة أو حالات الشبخوخة • ومن المعروف كذلك أن كثيرا

من المصانع الحضرية لا يمكنها توفير دخل للأشخاص أو لا ترغب في تقديم مثل هذا الدخل في الأوقات التي لا نحقق فيها الربح . ومن المسلم به في المجتمع الريفي أن الأرض سوف توفر على الأقل الحد الأدنى الضروري للمعيشة . ويؤكد التقاليد الريفية أهمية تحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي وتجعل لهذه القيم أولوية على الراحة والكماليات .

إلا أن الحد الأدنى للضرورات في المجتمع الريفي ثالث تغييراً كبيراً بدرجة أكبر من التغير في التقاليد الريفية وبرامج الرعاية الاجتماعية وأصبح سكان الريف ينشدون ما هو أكثر من مجرد ضمان المطالب الضرورية للحياة . وفي محاولة الفلاح العادي للمشاركة في الأسواق التجارية بوجه أهمية ضئيلة للمحصولات التي تحقق الاكتفاء الذاتي . وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك ، إلى جانب حاجته إلى سلع عملية تتطلب نفقات نقدية وما لم يجد الملاح سوقاً لمنتجاته في السوق التجاري ، فسوف لا يحقق سوى دخلاً ضئيلاً يجعله أقرب إلى عامل المدن المتعطّل . وحتى الفلاحون الذين يمتلكون مقداراً من الأرض ينتج الحد الأدنى الضروري للطعام ، لا يفر من أن يتولّى لديهم مقدار من النقود لشراء الملابس ، وأدوات الزراعة التي يعتبرها الفلاح من الموضوعات الأساسية .

يمثل موضوع تشغيل الصغار كذلك فجوة خطيرة في سياسة الرعاية الاجتماعية وأنشطتها في المناطق الريفية . يعتبر تشغيل الصغار في جمهورية مصر العربية من المشكلات الزراعية . ومن المعروف

عامة أن ممارسة الصغار لبعض الأعمال الزراعية تحت إشراف الآباء ، يعتبر من الظواهر الصحية ، حيث يعود الطفل النظام والاقتصاد وينمي في نفسه إحساساً بالمسئولية . إلا أن هناك إستغلالاً فادحاً للطفولة في شتى فروع العمل الزراعي وخاصة في مناطق زراعة القطن . وحتى إذا عمل الطفل تحت إشراف الآباء ، فقد تعاني الأسرة من ضغوط اقتصادية تفرض عليها التشدد وعدم التسامح . وكيفما كان العمل الذي يقوم به الصغار فقد يتعارض مع تعليمهم ، وصحتهم ، أو غير ذلك من مظاهر نموهم .

وفي بعض المناطق يمثل غياب الطفل وانقطاعه عن المدارس مشكلة خطيرة (إلى جانب المخاطر الصحية التي يتعرض لها . وفي كثير من مناطق استصلاح الأراضي مثلاً يسير آلاف الأطفال مع آبائهم مسافات طويلة ، ويقومون في مساكن غير صحية ، يعيشون على الكفاف ، ويتعرضون لظروف غير صحية ومن المحتمل إصابتهم بالطفيليات أو الدوسنتاريا أو الأمراض المعدية . وفي حقول القطن يضطر الأطفال بدافع الحاجة إلى العمل ساعات طويلة لمساعدة ذويهم على تحمل نفقات المعيشة .

ولا جدال في أن الأخصائي الاجتماعي في المناطق الريفية لا يستطيع أن يلجأ إلى المختصين لانتعاش المشورة والمساعدة لشيء بعض المشكلات الخاصة كالجناح أو المرض ، أو الضعف العقلي ، أو الشخصية السيكوباتية . وينبغي أن تتوفر له كثير من المصادر

- لمواجهة المواقف المتعددة التي لم يحصل فيها علي تدريب خاص .
- وفي كثير من الأحوال سوف يجد أن الحكم المحلي لم يوفر امكانيات علاج الحالات الخاصة .

وعموماً فإن المجتمعات الريفية في حاجة الي كثير من هيئات الرعاية الاجتماعية خاصة وأن الزراعة الآلية وتجارة المحاصيل الزراعية سوف يؤدي الي تفكك العلاقات الأولية^(١٨) .

مراجع الفصل الاول

- ١ - سامية محمد فهمي ، السيد رمضان ، مقدمة في الرعاية الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ١١
- ٢ - محمد سيد فهمي ، مدخل الي الرعاية الاجتماعية من المنظور الاسلامي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ - ١٤ .
- ٣ - محروس محمود خليفة ، ممارسة الخدمة الاجتماعية " دراسة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية ، دار المعرلة الجامعية الاسكندرية ، (ط ١) ، ١٩٨٩ ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٤ - ماجده علام ، السيد عطية ، الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ١٠ - ١١ .
- ٥ - محروس محمود خليفة ، ممارسة الخدمة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٢٣
- 6 - Robert Perlman & Arnold Guren, Community organization and Social Planning, Gohn Wiley and sons Inc., 1972, P, 71.
- ٧ - يحيى درويش ، وآخرون ، السياسة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٤ .
- ٨ - احمد كمال أحمد ، السياسة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤ .

- ٩ - سامية فهمي ، محروس خليفة ، التخطيط الاجتماعي والتدخل لمواجهة المشكلات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٨ - ١٠ .
- ١٠ - سامية فهمي ، السيد رمضان ، مقدمة في الرعاية الاجتماعية - مرجع سابق ، ص ١٥ .
- ١١ - محمد سيد فهمي ، المرجع السابق ، ص ١٨ - ١٩ .
- ١٢ - سامية محمد فهمي ، السيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٨ .
- ١٣ - ماجدة عليم ، السيد عطية ، المرجع السابق ، ص ١٥-١٧ .
- ١٤ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، مدخل الخدمة الاجتماعية مكتبة القاهرة الحديثة ، بدون سنة نشر ، ص ٢٥ .
- ١٥ - الباروق لكي بونس ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٨ ، ص ١٣ - ١٤ .
- 16 - J. Romanyshyn, Social Welfare : charity to Justic, New York, Random House, 1971, PP. 33 - 37.
- ١٧ - الباروق لكي بونس ، المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٩ .
- ١٨ - محمود حسن ، مقدمة الرعاية الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٧-٣٢ .

الفصل الثاني

الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة وفي الأديان السماوية

يشتمل على :

أولاً : الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة ويشمل :

- الرعاية الاجتماعية عند قدماء المصريين
- الرعاية الاجتماعية عند الإغريق
- الرعاية الاجتماعية عند الرومان

ثانياً : الرعاية الاجتماعية في الأديان السماوية ويشمل :

- الرعاية الاجتماعية في الديانة اليهودية
- الرعاية الاجتماعية في الديانة المسيحية
- الرعاية الاجتماعية في الاسلام

المراجع المستخدمة

أولاً : الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة

إن الرعاية الاجتماعية قديمة قدم الإنسان ، بل لازمت الحياة الإنسانية أينما وجدت ، فلم تمر فترة من الزمن لم تعرف فيها البشرية هذه الرعاية بأى شكل من الأشكال ، وقد تطورت صور وبرامج الرعاية الاجتماعية بتطور الزمان والمكان واتسعت ممارستها في المجتمع الإنساني ، وسنعرض في هذا الجزء صوراً من الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة .

أولاً : الرعاية الاجتماعية عند قدماء المصريين

عاشت مصر الفرعونية معظم فترات تاريخها بحكمها فرعون ينظر إليه على أنه اله سليل آله امتد سلطانه وجبروته ليشمل البلاد طولها وعرضها ، وكانت الثورة ضده تعني المروق عن الدين والآلهة المعبودة وكانت العقوبات المصرية القديمة على اختلاف أنواعها تؤكد مثل هذا الزعم ، كما أن سلطان الدين كان عظيماً على شعب مصر الذى كانت الغالبية العظمى منه تعمل بالزراعة .

وكان لرجال الدين مكانة سامية في المجتمع الفرعوني ، كما كان الجزء الأكبر من الشعب يعيش حياة البؤس والفقر بجانب أنهم يساقون للسخره في بناء المعابد والمقابر والأهرامات ، أما العمال فقد كانوا يعملون في تكسير الأحجار ويعيشون حياة الحرمان^(١).

وكان فرعون ثلاثة بملك أسباب الرزق فكان له الحق في تلك
مالمية الأراضي الزراعية وكان يهب جنوده وموظفيه بعض الأراضي
لإستغلالها دون أن يكون لهم الحق في ملكيتها إذ كان يستطيع
أن يطردهم منها في أى وقت يشاء ، وقد كان إنتاج الأرض يودع في
الصوامع والمخازن الملكية وكان فرعون يهب جزءا من هذا الإنتاج
لرجال البلاط ووزراء الدولة وحكام الأقاليم وكذلك الكهنة ، ولم يكن
الغلاخ يحصل إلا على أقل القليل الذى يمكنه من الاستمرار في العمل .

وعلى الرغم من ذلك نرى وجود بعض أنواع من الرعاية الاجتماعية
الحكومية والأهلية على درجة بسيطة من التطور بالإضافة الى مظاهر
الإحسان القائمة ، وما ساعد على إبراز وتوضيح هذه الأوجه —
الرعاية المتطورة نسبيا مجموعة من العوامل المتأثرة في هذه الحقبة من
الزمن منها .

١ - العوامل الطبيعية

أدت خصوبة أراضي وادى النيل إلى قيام الفراعة بممارسة النشاط
الزراعي الذى أدى بدوره الى حياة الإستقرار وعدم الترحال وكان من
نتيجة ذلك ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما —
لإنخفاض منسوب مياه النيل أكبر الأثر في بث روح التعاون بين
المصريين القدماء لمواجهة آثاره السيئة .

٢ - عوامل تكنولوجية

كانت الأساليب الفنية في ذلك العصر أساليب بدائية ولم يكن

المصري القديم بإستطاعته أن يكيف البيئة التي يعيش فيها بشكـل يصلح لمقاومة إحتياجاته الأمر الذى ترتب عليه إستمرار شعوره بالحاجة وهذا الشعور أوحى للبعض الميل نحو معاونة الغير ومساعدة الضعيف ، وكان الفلاحون يعيشون في قرى متلاصقة مما يساعدهم علي إيجـاد نوع من العلاقات الإنسانية القوية بين سكان القرى .

٣ - عوامل سياسية

ولقد لجأت الطبقة الحاكمة الي توفير بعض برامج الرفاهية لتخفيف الشعور بالألم والظلم بين طبقة الفلاحين خوفا علي مصالحهم من جانب ، وخوفا من ثورتهم من جانب آخر .

٤ - عوامل دينية

لقد كانت الزراعة هي عمل غالبية قدماء المصريين ، والمزارع بطبيعته شديد التمسك بالقيم والمبادئ الدينية ، وكانت الديانات المصرية القديمة تهتم بنا وراء الحياة بالموت والبعث مما دفع الناس لفعل الخير ومساعدة الغير ^(٣) .

٥ - عوامل إجتماعية

أدى الإستقرار علي ضفاف النيل في الأرض الخصبة إلي إستمرارية وجود الانسان وتكوين العلاقات الاجتماعية والتعاون والتضامن والوحدة ضد التهديد الخارجي .

٦ - عوامل إدارية

كانت التقسيمات الإدارية تعطي لكل حاكم أو وزير إقليم يقع في نطاق اختصاصه ومسئوليته سواء في فض المنازعات والمظالم ، أو في استمرار الحياة الأمنية أو في جمع العائد من الحاصلات الزراعية .

وعلى الرغم من مظاهر الحياة القاسية وتحكم الطبقة الحاكمة وسوء الحياة والقسوة التي يواجهها الفلاحون القدماء ، إلا أن هناك بعض أوجه الرعاية الاجتماعية التي كلفت تقدم في مجالات متعددة منها :

رعاية الجنود

من المعروف تاريخياً بأن مصر الفرعونية كانت تمتلك أول إمبراطورية حاربت بها وانتصرت ، وذلك بفضل جنود مصر الذين حاربوا بمهارة وكفاءة في ميادين القتال ، ولذلك كلفت الدولة تعطي إهتماماً كبيراً للجنود وتقدم لهم الكثير من أوجه الرعاية ، فكانت تدهمهم بالأرض وتطعمهم بشرط أن يكون مالك الأرض مستعداً لأداء واجبه العسكري في أي وقت نداءً عن الوطن ، أما إذا عجز ليقوم الأبن بالدفاع عن الوطن وإذا لم يوجد فإن الأرض ترد مرة أخرى إلى الدولة .

رعاية الأسرة

كان المصريون القدماء يخدمون الأسرة ويعملون على تدعيمها وتماسكها وتلقية الروابط بين أفرادها ، وكان هناك إحترام وتبجيل

لرب الأسرة وكذلك تقدير للأُم واحترامها بالإضافة إلى ما كان - تقمض به المرأة من مكانة متنازة في المجتمع ، فكان لها الحق الذي يشوب لها ممارسة نواحي النشاط المختلفة من تحارة وزراعة بجانب رعايتها للأسرة . وكذلك كانت الأسرة القديمة أسرة متماسكة متكاملة بقدر أن يحتاج أفرادها نوعاً الأخرين .

رعاية المسنين

عازت رعاية الشيوخ على رعاية كثيرة من الدولة فقد كانت الدولة الفرعونية بإنشاء "الملاجئ" لتتولى من المسنين والعجزة وكانت الدولة توفر لهم بعض الأعمال التي تناسب مع سنهم وقدراتهم - وفي حالة عجزهم عن العمل كانت الدولة تتولى رعايتهم وتنفق عليهم في الدولة .

الرعاية الصحية

كانت النظافة والإعانة بالصحة من مظاهر مصر الفرعونية ، فقد شرعت بعض القوانين الصحية العامة بها : تحريم تناول بعض الأطعمة مثل البجع والخنزير والصوم لفترة معينة ، وكانت الدولة توفر أماكن خاصة لعلاج الشعب أشبه بالمستشفيات ، وكان يتم لسي "المعابد" كما كانت الدولة توفر أماكن لعزل المرضى بأمراض معدية ، أما ذوي الأمراض العقلية فكانوا يعزلون في المعابد بعيداً عن المجتمع ويعملون بالغناء والإمكانيات المرححة والعناية الخاصة حتى تقضي الآلهة فيهم شأنها للتكفير عن الذنوب إذا كانوا يعتقدون أن الجنون

هو عتاب من الآله^(٣).

الرعاية التعليمية

حظيت الرعاية التعليمية في مصر الفرعونية بإهتمام كبير فقد أنشأت العديد من المؤسسات التعليمية سواء كانت هذه المؤسسات خاصة بالتعليم الديني أو الدنيوي (علوم الدنيا - الطب) وبالرغم من كثرة المؤسسات التعليمية إلا أنه كان يتم بطريقة عشوائية غير منظمة ولقد قسمت المدارس إلى مدارس مخصصة لأبناء الملوك والإشراف ومدارس لأبناء الشعب وكان يخرجوا هذه المدارس معينين في الوظائف الحكومية ويحتلون مراكز هامة في المجتمع .

وبما يجدر بالذكر أن نظام الحكم في مصر الفرعونية أن أساسه اللامركزية ، فكانت كل ولاية تخدم بمقاطعة يديرها حاكم أو مدير مكلف برعاية شئونها وتدير إحتياجات سكانها حتى أن بعض هؤلاء الحكام كانوا يستقلون بمقاطعاتهم خلال ضعف الدولة المصرية لسيّئها القديمة^(١٤).

رعاية الشباب

كان الفراغة يبدون إهتماماً كبيراً بتنشئة الشباب ، وكان كبار وزرائهم وحكامهم يكتبون النصائح للشباب ، وقد سجل التاريخ عدة نصائح إنتشرت انتشاراً واسعاً ، وكان الشباب يلقونها ليعملوا بها ، وقد وصل إلينا بعضها كجزء هام من التراث الثقافي

الفرعوني ، ومن أشهرها نوائح " بتاح حنب " و " أني " و " أنموي "

ومن نوائح الحكيم " أني " فكانت نائحه لإبنه " خنسحنب " تشمل على التربية الأسرية والدينية " إتخذ لنفسك زوجة وأنت لا تزال شابا " وكذلك حكمته " لا تأكلن الخبز إذا كان هناك آخر يتألم من عدمه دون أن تد يدك إليه بالخير ، فواحد غني وواحد فقير ، ومن كان غنيا في السنين الخوالي قد أصبح هذا العام بائساً "

وتعطينا نوائح " أنموي " القيم التي كانت تدرس للشباب الفرعوني مثل " [حذر أن تسلب فقيراً بائساً] " .

وأن تكون شجاعاً أمام رجل يهين الجناح

ولا تمدن يدك لتمس رجلاً مستأ

ولا تسخر يدك من كلمة رجل هرم

ولا تجعل نفسك رسولاً في مهمة ضارة

ولا تتدخلن بقلبك وراء الثروة

ولا تجهدن نفسك في طلب المزيد عندما تكون قد حصلت على حاجتك

لأن الثروة لو أتت لك عن طريق السرقة فإنها لا تمكث معك سـواء

الليل .

كما كان الفرعون يربي في قصره أطفالاً من أبناء الشعب يطلق

عليهم أطفال بيت فرعون وكان يعلمهم الرياضة ورمي السهام والقتال

ثم يصبحون ضباط ميدان عندما يكبرون .

ثانيا : الرعاية الاجتماعية عند الإغريق

انتشرت المدن اليونانية في مناطق جبلية إشتهرت بقلّة الإنتاج
مما أدى الي هجرة كثير من السكان خارج بلادهم ، واتخاذ الحروب
وسيلة لكسب الرزق واحتراف القرصنة ، وقد حثمت الظروف الطبيعية
علي اليوناني القديم الإقتصاد التام في حياته اليومية لدرجة البخل .

وكان لكل مدينة فلسفة خاصة ، فقد كان إتجاه إسبرطة مثلاً
يوكد علي أنه ينبغي أن يمتلك كل مواطن قطعة من الأرض تـــــــسد
حاجته حتي يستطيع القيام بواجباته كمواطن ، كما كان هناك نظام
التربية الاطفال منذ ولادتهم الي أن يصيرون جنوداً للدولة ، فعندما
يولد الطفل يتعين أن يخطر ولادة الأمور ، فيؤخذ الطفل أمام جماعة
من الشيوخ وهؤلاء يقررون مصير الطفل ، فإذا كان صحيح البدن
أعطي لوالديه لتربيته وتنشئته حتي سن السابعة ، أما إذا كان ضعيف
البدن أمر الشيوخ بتعريض الطفل للبرد والجوع حتي الموت .

وعندما يبلغ الطفل السليم لسن السابعة يؤخذ من والده ويوضع
في أماكن معدة لأمثاله ، وهناك يدرّب هؤلاء الأطفال علي الجري
والقتل والمصارعة والتمرنات الرياضية والعسكرية ، ونتيجة هذه التنشئة
ينشأ الأفراد ألهاة الجسم يصيرون علي الجوع ويتحلطون الشدائد .

أما طبقة الشعب اليوناني فقد كان أملاها هي طبقة النبلاء
الذين كانوا يملكون الأراضي ، كما كان بدهم إقامة الشعائر الدينية

• وإدارة أعمال الدولة ، ثم طبقة الفلاحين ، وطبقة العمال .

وكان النبلاء يحكون في القضايا التي تعرض عليهم وفقا لمجموعة من الاحكام يتناقلونها شفاهة ، فنظّم العامة من النبلاء الذين يحكون وفق أهوائهم الشخصية وفي صالح أفراد طبقتهم دائما ، وكان أكثر ما يشكونه العامة هو قانون الدين ، فقد كان الفلاحون يفترضون من الاغنيا ما يحتاجونه من مال بأرباح فاحشة ، وللحصول على القرض في مثل هذه الحالات أن تقام أعمدة حول قطعة الأرض المرهونة — ويحفر إسم الدائن على تلك الأعمدة ، وإذا لم يستطيع الفلاح الأجير من السداد آلت إرضه للدائن .

ومن ناحية أخرى كان المدين الذي لا يملك أرضا ، ولم يكن في استطاعته سداد ما عليه من دين أصبح عبدا لدائنه ويحق للدائن بيعه وبيع أطفاله ، وبالرغم من هذه الحالة السيئة التي كان يعيشها الشعب اليوناني القديم إلا أنه قد ظهرت بعض أوجه الرعاية الاجتماعية التي كانت تنصب على مساعدة المحرومين ، وساعدة أفراد المجتمع خاصة في أوقات الطوارئ والكوارث عندما كانوا يصابون بالمجاعات والسيول كما كان أهل جزيرة كريت يقدمون الوجبات العامة للجميع من الخزانة العامة .

وكانت أنثى تحرر الشعب من الأحكام التي تولد عليهم نتيجة للدين ، وكانت تعيد توزيع الأرض لتخفيف حدة الفقر . ومع ذلك لم يكن هناك تحسين لأحوال الشعب من الفقراء ، وكان الأمر يلبسهم

دالما علي نوع من الكرم والسفاه من قبل خزانة الدولة ، أو علي
إجراء استثنائي للإعانة عندما تتأزم الحالة وتسود روح السخط والثورة
بين المنكوبين (٥) .

ثالثاً : الرعاية الاجتماعية عند الرومان

لم تكن أرض روما خصبة ولم يكن موقعها بالمكان الذي يرغب
فيه الطامعون ، فهي تقع في أرض معظمها جذب تحط وجد بها
هذا جعلها في مأمن من طمع الجيران ، لكن الفقر والجذب قد
حفزا اليهم وشعناها لدى سكان روما ، فربما شبعهم روح الصبر ،
فنفغهم الفقر والحاجة الي الفتح والغزو والإغارة علي الجيران .

وقد أدت الظروف المكانية الي أن تجعل سكان روما ينقسمون
إلي قسمين جماعة الأشراف وكانوا يسكنون فوق التلال ، وجماعة
العامة وهم أتباع ملحقون بالأشراف لاهقون لهم ولا مكان ، وكان
الأشراف هم مالكو الأرضي ، وكانت أغلبية الوظائف لاهرة عليهم
ولا يجوز للعامة أن ينتخبوا ولا يصلوا الي الوظائف الإدارية مهما
علت منزلتهم .

وكانت أهم المظالم التي تشكو منها العامة هي التفرقة في
الحياة الاجتماعية والتفرقة في الزواج وسلطة الحاكم علي المدن في
السجن والسخرة .

وكثيراً ما ينشأ النزاع بين كل من طبقة الإشراف وطبقة العامة

واستمر الكفاح من أجل المساواة بين الطبقتين لزمن طويل ، وبعد كفاح مرير أمكن للعامة أن يثبتوا كيانهم ، ولما شعروا بكيانهم وأنهم هم الذين يقدمون للدولة - كما هم في الحروب - طلبوا بالمساواة ، وكان من الطبيعي أن تسبق مطالبهم الاقتصادية كل من المطالبات السياسية والمطالب الاجتماعية ، وكان لا يمكن للعامة أن يفكروا في حقوقهم السياسية أو مطالبهم الاجتماعية قبل الإطمئنان على حياتهم الاقتصادية والتخلي عن الظلم والاستغلال الواقع عليهم والقضاء على قانون الدين الجائر .

وبعد أن تم للعامة النجاح في تحقيق معظم مطالبهم الاقتصادية أخذوا يكافحون من أجل تدوين القوانين وتأكيد حقوقهم حتى لا تصير الاحكام بعيدة عن الموضوعية .

ولم يبنأوا حتى حققوا برنامجا اقتصاديا واجتماعيا أهم ما يميزه عدم التفرقة في الزواج والسماح للأمر أن تجري في طبيعتها دون إقامة عراقيل في وجههم اذا ما تراءى لهم الزواج من الاشراف . كما صدرت القوانين التي تسمح للعامة بتولي الوظائف العديدة واستقلال الرأي على أنه يمكن للعامة أن يتقدموا حتى مناصب المناصب .

وبالرغم من ذلك كله ، فقد كانت الجماعة القاتلة تصيب روما وموت الرجال والنساء والأطفال من الجوع بالمئات . ومن بقي حيا فكان يطلب معونة مجلس الشيوخ في وهن وضعف ، وكان العبيد يباعون مقابل أقل كمية من الطعام يمكن الحصول عليها .

وكان مجلس الشيوخ يُعين مندوباً للأسواق ببذل جهده لإغاثة الشعب ويقوم بشراء كميات ضخمة من القمح من البلاد الأجنبية وبيعها للناس بأسعار زهيدة ، وكان يأمر بأن أى أسرة تخزن قمح ما يزيد عن إستهلاكها لمدة شهر ، يباع الفائض لديها للجائعين ، ومع ذلك فإن المحن كانت لا تخف عن المعينة وظل الفقراء يعانون آلام ، الجوع ويلقى كثيرون من الناس أنفسهم في النهر للموت وتخلصاً من الحياة القاسية .

وعندما كان يبلغ القحط بناءً كان الأثرياء من غير الأشراف يقومون بتوزيع القمح على الشعب دون مقابل بدافع من العطف والرحمة على الفقراء الجائعين ، وأحياناً بأسعار زهيدة .

غير أن الأشراف كانوا يغيضون لهذه التصرفات وينتهزون هذه الكوارث للتفكير بالعامة وإملاء إرادتهم عليهم وإفلالهم ، ومالاً بهمهم ومخازنهم مملوءة بالقمح وتنتولر لهم شتى الاطعمة .

وكانت الأراضي الزراعية مقسمة الى مقاطعات كبيرة يملكها الأغنياء الذين كانوا يستخدمون مجموعة من العبيد في فلاحيتها ، وكان العبيد يعملون وهم منقلون بالسلاسل وقد أحتي ظهورهم العمل الشاق .

وقد ظهر في تلك العصور السحيطة بعض الإتجاهات الإنسانية التي نظرت إلى أولئك المساكين نظرة عطف وحنان وإشفاق ، وساء لهم سوء توزيع الأراضي وإحتكارها في أيدي الأغنياء وحدهم بينما يعاني

كثير من الجنود الأم القالة والحرمان بدلاً من إبتلاك جزء من الأراضي التي حاربوا من أجلها ، خصوصاً وكانت هناك بعض القوانين القديمة التي كانت تحرم أن يملك رجل واحداً قطاعات كبيرة من الأرض .

لقد كانت الدولة الرومانية توزع المساعدات على الفقراء والمحتاجين وتقوم بمساعدة الأسر المنكوبة التي كان يذهب أفرادها ضحية الصروب أو الذين كانت تشوههم المعارك حتي أصبحوا عاجزين عن العمل ، كذلك كانت تقدم المساعدات للزيت والأتري .

ولكن لم يكن الفرض من ذلك هو الشعور بالمسئولية أو تلقيهم الرعاية الاجتماعية لظافات الشعب العاجزة ، بل كانت تقدم لمحاببة نفسها من شرور الجماعات الفئوية ، وكان الدافع الرئيسي للمساعدة المحدودة هو حماية الدولة من شرورهم وتمردهم ، فكان الدافع الأساسي لهذا هو الخوف منهم لا الخوف عليهم .

ومجانب مظاهر الرحمة الضئيلة نجد أن هناك ما تشبهر منه النفوس وعهد الدولة الرومانية ، ومن أمثلة ذلك تسليمة الأغنياء بالوحوش وهي تنهش الآدميين من العبيد بمزجات اللهب ما أضر بعض الحكام المصلحين فيما بعد إلى المطالبة بمن التشريعات التي تحفظ حياة العبيد وتحرم على سادتهم إرسالهم إلى مزجات اللهب

وكان هذا بطبيعة الحال ناتجاً عن قلة العبيد الناجمة عن توقف التشريعات الصربية ، فسنت هذه القوانين حرصاً على إقتصاد الدولة من الإحتجار ، حيث كان العبيد هم القوة العاملة في المجتمع .

ثانياً : الرعاية الاجتماعية في الأديان السماوية

يمثل الدين أهم دعامة في حياتنا الاجتماعية ، ولا يمكن تجاهل أثره مهما كان مظهره عند دراسة أى سلوك إنساني ، فهو قوة فعالة ومؤثرة في حياة الشعوب تصقل ثقافتها وتكيف ما يتمتع به الأفراد من الرفاهية والتكافل الاجتماعي .

وأثر الدين وفلسفته واضح في حياة قدماء المصريين ومعتقداتهم فكانت فكرة عودة الحياة بعد الموت سبباً مباشراً فيما قام به الملوك من بناء أثارهم الضخمة لحفظ جثثهم لصاية خالدة - كما كانت فكرة الدين أيضاً هي الأساس في أن يتكفل هؤلاء الملوك برعاية العمال ورعايتهم أثناء بناء مدافنهم وأثارهم لإرضاء آلهتهم . وكان الدين أيضاً دافعاً قوياً في رفع الروح المعنوية للعامل الذي كان يعاون في مشاركة ملكه ليحفظ له حياة أبدية بين آبائه الأكره بعد وفاته . ولقد أثرت الديانات السماوية في الرعاية الاجتماعية فتناولتها بالتنظيم .

أولاً : اليهودية والرعاية الاجتماعية :

عرفنا أن الرعاية الاجتماعية كانت موجودة منذ القدم وقبل ظهور الأديان السماوية ولكنها كما رأينا كانت تجرى بصفة فردية يقوم بها أشخاص مدفوعين بدافع الرحمة والعطف .

ولم تتخذ الرعاية الاجتماعية طريقتاً واضحة إلا عند نزول أولي

الشرائع السماوية فقد نزلت علي موسى عليه السلام الوصايا العشر فـي
الآيات الآتية :

" أذكر يوم السبت لتقدسـه • سته أيام تعمل وتصنع جميع عملك
وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب الهك لا تصنع فيه عملاً أنت وابنك
وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمنك ونزيلك الذي داخل أبوابك • أكرم أباك
وأُمك لكي تطول أيامك علي الأرض : لا تقتل • لا تنزى • لا تسرق
لا تشهد علي قريبك شهادة زور • لا تشته امرأة قريبك • ولا عبده
ولا أُمته • ولا ثوره ولا حمارة • ولا شيئاً (٧) • معاً لـقريبك "

ويحتوي العهد القديم علي نصوص عديدة تتعلق بالرعاية الاجتماعية

منها علي سبيل المثال

" إفتح يدك لأخيك المسكين والفقير في أرضك "

سفر التثنية : إصحاح ١٥ آية ١٠ ، ١١

" إقضوا للخليل ولليتيم • إنصتوا المسكين والبائس • نجسوا

المسكين والفقير " • مزامير : إصحاح ٧٢ آية ٤ •

" من يرحم الفقير يفرض الرب • وعن معروفه يجازيه "

أمثال : إصحاح ١٩ آية ١٧

" ظالم الفقير يغير خالقه ويمجده راحم المسكين "

أمثال : إصحاح ١٤ آية ٢١

" أليس أن تكسر للجائع خبزك • وأن تدخل المساكين الثانئين

الي بيتك • إذا رأيت عرياناً أن تكسوه • حينئذ ينظر مثل الصبح

نورك " أشعيا : إصحاح ٥٨ آية ٨٢٧ •

" ولا تظلموا الأرملة ولا اليتيم ، ولا الغريب ولا الفقير "

زكريا : اصحاح ٧ آية ١٠

كانت العناية اليهودية إذن تحض على انشاء " ملكة الله على الأرض " التي من الممكن اعتبارها دعوة " للمدينة الفاضلة " فكانت العناية اليهودية تشجع الرعاية الاجتماعية التي توفر للإنسان حياة كريهة .

وبهذا تستمر عملية الخلق بطريقة يرضى عنها الخالق^(٨).

رعاية الفقراء والمحتاجين :

ورد في الشريعة الموسوية الكثير من التعاليم والوصايا الخاصة برعاية الفقراء وواجب الأغنياء نحوهم وكان لهذه الوصايا من القوة ما دفع الأفراد على إحترامهم وتنفيذها . فقد جاء علي لسان موسى عليه السلام " إذا حصدت في حقلك ونسيت حزمة فلا ترجع لتأخذها - للغريب وليتيم والأرملة تكون " . وعندما تحصد حصيد أرضك لا تكمل زوايا حقلك في الحصاد لئلا يفسد حصيدك لا تلتقط وتتار كرمك لا تلتقط للمسكين والغريب تتركه .. "

من هذه الآيات يتضح لنا أنه كان علي بني إسرائيل أن يولوا رعاية للمسكين واليتيم والغريب ، ولو أن هذه الآيات مهدت وحضت علي الرعاية الاجتماعية إلا أن تنظيم هذه الرعاية ورد في الآيات التي نصت علي كيفية دفع العشر ومناسباتها وحق المستحقين فيها

ومن يهتم بتجميعها والمنوطين بتوزيعها كما جاء ذكر ذلك في كتاب
العهد القديم سفر الخروج وما يليه .

العشور :

والعشور نظام محكم دقيق ، فعندما إستولى الإسرائيليون على
أرض كنعان كانوا يقدمون عشورهم للاتفاق على الفقراء والمساكين والأيتام
والأرامل والقبائل ومن يقومون بجميع العشور وقد نظمت العشور على ثلاث
درجات .

- **العشر الاول :** وهو ما يقدم على محصول السنة الاولى وكان

خاصا باللاويين أى جامعي العشور .

- **العشر الثاني :** تقدم في العام الثاني من غلة الأرض لتوزع بمعرفة

اللاويين على خدام خيمة الإجتماع كما يخصى منها

نسبة معينة للفقراء .

- **العشر الثالث :** ويجب على الأرض والحيوانات والثمار ويكون خاصاً

بالفقراء والمحتاجين والغرباء والأيتام والأرامل

وتوزع عليهم حسب إحتياجاتهم .

كذلك نصت الشريعة الموسوية على أن الأرض تستمر زراعتها

ست سنوات ولرلعام السابع يكون المحصول مشتركاً بين جميع مالكي

الأرض ومن لا يمتلك أرضاً فتقسم حاصلات الأرض على الأسر بنسبة

عدد أفرادها .

موظفو العشور " اللادويون "

كان اللادويون هم المنوطون بجمع العشور وظل اللادويون يقومون بجمع العشور وتوزيعها إلى قرب حصار أورشليم وإذاً ذلك تخصصت جماعة من الحاخامات في جمعها وكان في كل بلد ثلاثة حاخامات بتخصص إثنان منهم في جمعها ويشترك الثلاثة في التوزيع على المحتاجين .

رعاية اليتامي والأرامل :

أولت الشريعة العوسية عنايتها باليتيم والأرملة والفقير والمسكين ونزلت في ذلك الوصايا : ونورد هنا بعض الآيات للخلالة على هذه الرعاية " لا تسئ إلى الأرملة واليتيم وإذا أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكون له كالمرابي لا تضعوا عليه ربا وإن ارتهنت ثوب صاحبك فإلى غروب الشمس ترده له " وإن كان منك فقيراً أحد ممن أخوانك في أحد أبوابك في أرضك التي يعطيك الرب الهك فلا يقسوا قلبك ولا تقبض يدك دون أخيك الفقير بل افتح يدك وأقرض ما يحتاج إليه .

نظام الشورى :

لم ينفرد موسى عليه السلام بحكم بني إسرائيل وحده وتوجيه سياستهم بل عمل بنظام الشورى ونزلت في ذلك الآيات الآتية :

" فقال الرب لموسى اجمع إلي سبعين رجلاً من شيوخ إسرائيل

الذين تعلم أنهم شيوخ الشعب وعرفائه وأقبل بهم الى خيمة الاجتماع
فلبثوا هناك معك فَنَزَلَ أَنَا وَأَتَكَلَّمُ مَعَكَ هُنَا وَأَأْخُذُ مِنَ الرُّوحِ الْمُنِيِّ
عَلَيْكَ وَأَضَعُ عَلَيْهِمْ فَيَتَحَمَّلُونَ مَعَكَ ثِقَلِ الشَّعْبِ فَلَا تَحْمِلُهُ أَنْتَ وَحْدَكَ
وَقَدْ إِشْتَرَطْتُ فِي إِخْتِيَارِ السَّبْعِينَ شَيْخًا شُرُوطًا عَدِيدَةً مِنْهَا أَنْ يَكُونُوا
خَائِفِينَ لِلَّهِ • أَمْنَاءَ • ذُرُوعًا • قَدْ حَنَكْتُمُ الْأَيَّامَ وَصَلُّوْا مِنَ التَّجَارِبِ
وَكُنْتُمْ إِخْتِصَاصَاتِ هَذَا الْمَجْلِسِ تَنْحَصِرُ فِيهَا بِلِي :

- ١ - شرح الشريعة والبت في القضايا والأحكام العامة ورسم السياسة
العليا لكل جماعة بني اسرائيل •
- ٢ - تعيين القضاة علي اختلاف درجاتهم ووزلهم •
- ٣ - وضع التشريعات التي تضمن تنفيذ برامجهم التي يضعونها •

✓ التعليم :

أسس اليهود المدارس منذ عهد قديم وقد وضعت أسس وقواعد
للتعليم فلا يقل من الأطفال من هم دون السادسة فكان سن القبول من
بترأوس بين السادسة والسابعة وكان المعلم يتمتع بمركز ممتاز كما كان
يطلق عليه " حارس المدينة " نسبة الي إهتمامه بطريقة النشئ وتنقيفه ،
أما الكبار فكانت أرواقه الهيكلي محط لطالبي العلم منهم •

مظاهر الرعاية العمالية :

لم يلت الشريعة الموسوية أن تقدم جانب من الرعاية العمالية
ونزلت الآيات التالية تنظم علاقة العامل بصاحب العمل •

" لا تبيت أجر أجبر عندك الي الغد ، ولا تظلم مسكيناً
وقلقاً من أخوتك أو من القريب الذين في أرضك في يوم تعطيه أجرته
ولا تقرب عليها الشمس " .

علي أن بني اسرائيل لم يحاولوا المحافظة علي هذه المبادئ
السمة ولم يكونوا الدولة التي ترعي هذه المبادئ السامة كما فعل
المسيحيون والمسلمون من بعد بل أنروا أن يتفرقوا كأقليات في
البلاد ، فأصبحوا دائما منعزلين يستمدون قوتهم عن طريق إكتناز
المال وقرضه بالربح الفاحش مما سبب كره الشعوب لهم وسنت بعض
الدول القوانين التي تحول بينهم وبين إبتلاك العقارات والأراضي
وشجعهم . ذلك علي إستثمار أموالهم في التجارة والتي كان أحدثها
تجارة الأسلحة التي زادت من ثروتهم . (٩)

ثانيا : المسيحية والرعاية الاجتماعية :

قامت الديانة المسيحية في مجتمع إنحرف عن تعاليم دينه ، إذ
كان اليهود في فلسطين قد إنهمكوا في عمليات تجارية لا أخلاقية
جشعة تهدف إلي جمع المال بطرق غير شرعية ، فأصبح المجتمع مائلاً
أنانياً لا يهتم بالضعيف أو المحتاج بل علي العكس كان الغني صاحب
المال يمتص دم الفقير ويصنع منه ثروته .

والتأمل في كثير من آيات الإنجيل سوف يجد الأصول الأولى
لرعاية الاجتماعية التي تتمثل في كثير من الاحكام ويغير عنها صراحة
في مظاهر مختلفة ومن هذه الآيات علي سبيل المثال :

" طوبى للرحمة لأنهم يرحمون "

" انجيل متى الإصحاح الخامس الآية السادسة "

تعالى يا مباركي أبي ، وثوا الملوك المعد لكم منذ تأسيس العالم ،
لأنني جعلت فاطعموني ، عطشت فسقيتموني ، كنت عرياناً فألبستمني ،
عياناً فكسوتوني ، مريضاً فزرتوني ، محبوساً فأنتقم إليّ ، فحبسني
الأبرار حينئذ قالين : يا رب متي رأيناك عرياناً فألبسناك ، أو عرياناً
فكسوناك ومتي رأيناك مريضاً أو محبوساً فأتينا اليك ؟ فاجيب الملك
ويقول لهم الحق أقول لكم : بما أنكم فعلتموه بأحد أخوتي هؤلاء
الأصغر فبني فعلتم "

" انجيل متى الإصحاح الخامس والعشرين الآية ٣٤ - ٤٠ "

■ ببغوا أموالكم وأعطوا صدقة

(انجيل لوقا الإصحاح ١٢ الآية ٣٣)

■ قال يسوع : أن أردت أن تكون كاملاً فانتب بهج أملكك وأعط
الفقراء فيكون لك كنز من السماء وتعال إتبعني ، فلما سمع الشباب
الكلمة مضى حزناً لأنه لا أموال كثيرة .

(انجيل متى الإصحاح ١٩ الآية ٢١ - ٢٢)

وقد إهنت الديانة المسيحية أيام عيسى عليه السلام وتلاميذه
وحواريه برعاية الأيتام والأرامل واعتزلت ببعض النظم الاجتماعية كالتيبني
للبناني والمساكين وإنشاء بيوت لرعاية الغرباء (كونوا مضيئين بعضكم
لبعض) .

وفي مجال حماية الأسرة ورعايتها فان الدارس لمراسم الزواج

المتأمل للوصايا سوف يجد أنها جميعاً تنص على رعاية الأسرة وتناسكها
(ما جمعه الرب لا يفرقه أى إنسان) ، (أبها البنون أطيعوا والديكم
في كل شيء لأن هذا مرض للرب) ، (العيون المستهزئة جالآب
والمستخفة بالأم تفتأها غمها من الوادئ وتأكلها فراغ النسر) ، (أبها
الأولاد أطيعوا والديكم ، ليكون لكل أمهاته ولكل امرأة زوجها) (١٠)

- مظاهر الاحسان في الدين المسيحي :

١- الصدقة :

إعترفت المسيحية بنظام العشور الذى كان معمولاً به في العهد
القديم ولكنها غيرت من وجهة النظر لتتلقى الصدقة فأصبح للفقير حق
مشروع فيها - ولذا يجب أن يساعد كل إنسان - كذلك تطورت الصدقة
من كونها وصية في العهد القديم الى ركن من أركان العبادة المسيحية .
قال المسيح - "الفقراء معكم في كل حين - من له ثوبان فليعط - من
ليس له "

ولقد عرلت الصدقة بأنها مقارضة إلهية مهما كانت بسيطة فالله
يقول " أريد رحمة لا ذبيحة وبالصدقة يقبل الصوم ومعها تقبل الصلاة ..
الصدقة تجلب الرحمة يوم الدين "

والصدقة تشمل المال والعمار والطعام أو الثياب وهي واجبة على
الجميع وثوابها على حسب روح معطيها لا بحسب الكثرة أو القلّة
والصدقة نوعان فردية - وجهرية -

■ والصدقة الفردية : وهي تعطي في الخفاء للعائلات التي قد دبت

عائلها أو أحني عليها الدهر ولها من المكانة الاجتماعية ما لا يسمح لها بالتقدم لطلب المساعدة وعلي الكنيسة أن تحفظ لها كرامتها بأن تقدم مساعدتها في الخفاء دون علم أحد .

• الصفحة الجهرية : وتحتوي علي أنواع عديدة نذكر منها ما يلي :

(أ) العشر : وهي تقديم جزء من عشرة أجزاء مما يرزق الله الإنسان وتعتبر حق للفقير لا صدقة جارية علي أن يكون المعطي اليه من المستحقين لها .

(ب) النور : وهي كل ما ينشره الانسان لله من حي أو نبات أو جماد أو إقامة ولائم يدعي اليها الفقراء .

(ج) البكور : وهي أوائل ثمار الأرض وأشجارها من غلات وفواكه ، أو انتاج الحيوان أو معاصر الزيت والعسل واللبن والصوف وأجرة عمل اليدين وبالجملة أوائل كل خير يصل للانسان .

(د) الوقف الخيري : وهو ما يوقفه الانسان في حياته أو بعدها علي جهة معينة ينتفع به دون غيرها وتكون التصرف فيه بالبيع .

والصفحة الجهرية بجميع أنواعها تقدم للأسقف وتعد العشر والبكور واجب حتمي أما نظم الوقف والنور فهي اختيارية .

وعندما تجمع الصفقات بمعرفة الأسقف يسلمها للشماسة الذين يوزعونها علي المستحقين كل حسب حالته .

وللصفحة المسيحية مبادئ سامية فأشار المسيح ألا تصنعوا

عدايتكم فقام الناس لكي ينظروكم ، طمحا لمن ينطق علي الفقير والمسكين
الرب يجبه من اليوم السوء •

رعاية الأيتام والأرامل :

أولت العناية المسيحية جل عنايتها لليتيم والأرملة قد جاء في
رسالة بولس الي العبرانيين " العناية الظاهرة ... هي إفتقار الأيتام
والأرامل في ضيقهم وحفظ الانسان نفسه بلا نكس " ولقد جاءت تعاليم
الربسل ملينة بالتوصيات للأساقفة بما يتعلق برعاية الأيتام والأرامل
ويمكن سرد بعضها كما يلي :

أبها الاساقفة عندما تجمعوا الغلات لخموها للمحتاجين وفرقوها
علي الأخوة الأيتام والأرامل

أبها الاساقفة اهتموا بطعام الأيتام ولا تدعهم يحتاجون شيئا
أولوا لهم ما لأبائهم ولأرامل ما لأزواجهم ... ولكن اهتمواكم
بالبنيامين أكثر •

من هذا يتضح مدى اهتمام المسيحية برعاية الأيتام والأرامل
علي أنها واجب يتطلب الرب من شعبه •

رعاية الأسرة والطفولة :

ولما كان الزواج من أقدس وأهم مبادئ المسيحية إذ أنه ———
من أسرار الكنيسة فقد جاءت الآيات التي تنظم علاقة الزوجين ونسبوك
عليها علي سبيل المثال (يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بأمراته ويكونان

جسدا واحدا ٠٠٠ وما يزوجہ الرب لا یفرقه انسان)
كما راعت الكنيسة ان تقدم نصائح للعورسين في حفلة الزفاف
حتى يسيرا علي هديها •
كذلك حرمت المسيحية الزواج بأكثر من واحدة وذلك لضمان
وحدة الاسرة وتكاملها • وقد حث الدين المسيحي علي رعاية الطفولة
نقال السيد المسيح • " دعوا الاولاد ياتون الي ولا تمنعوهم لأن لمثل
هو"لا ملكوت السموات " •

رعاية المرضى :

كانت من مهام رجال الكنيسة تفقد المرضى وزيارتهم ولازم لقد
كان لوقا وهو أحد الحواريين الأربعة طبيا • ونهجت الكنيسة بنهاجاً
حسناً إذ قامت بفتح المستشفيات والمستوصفات وتخصي كثير من
رجالها في الطب •

- التعليم :

اهتمت المسيحية بالتعليم كوسيلة لنشر الدين فنرى بولس
يقول لتلميذه تيموثوس (علم وعظ ، لا يستهين أحد بحدائقك) (الترجمـ
شيفا بل عظه كآب والاحداث كأخوه والعجائز كأهات)
وكان التعليم يبدأ منذ الطفولة لما أن يصل الطفل الي سن
الرلعة حتي يرسل الكتائب حيث يتعلم علي يد معلم يلقنه المبادئ
المدينة والمدنية ، ولد تباري بطارقه الاسكندرية في افتتاح المدارس ،

ويجدر بنا أن نذكر أن جامعة الاسكندرية اللاهوتية التي أسست في القرن الرابع الميلادي كانت تحمل مشعل العلم ما دعا كثير من دول أوروبا وغرب آسيا أن يرسلوا أبناءهم كبعثات ليتلقوا العلم فيها في ذلك الحين .

المسيحية ورعاية ذوي العاهات :

أهتبت المسيحية بجميع نبيها علي السواء ويقول بطرس الرسول في ذلك " اسندوا الضعفاء " ... ونرى الراهب المصري ديمتريوس الذي عاش في أواخر القرن الثالث الميلادي وكان ضريحا يقوم بعمل بحث في مشكلة المكفولين ويخرج منه بالكثير من الآراء التي تعتبر حديثة في عهدنا هذا . فكان أول من فكر في إنشاء قسم المترلن بالكنيسة وجعل هذه الوظيفة تلقاً علي المكفولين وكان يجمعهم لحفظوا عن ظهر قلب الاناشيد الدينية .

نظام اللخاء :

كان اللخاء في أول الأمر يعرض علي الرسل للبت فيه حسب الشرائع ولما انقسمت الأبرشيات أسند اللخاء للأسقف ، وكانت هيئة المحكمة تتألف من الأسقف رئيسا يساعده إثنان من الكهنة وشماس كسجل للجلسة . وكانت تعقد الجلسات في يوم الاثنين من كل اسبوع علي أن يعمل الكهنة علي فحص المشكلة ودراستها ومحاولة حلها حتي يحضر الخصمان في يوم الأحد في الكنيسة ويتماحان ويتأني

يوم الاثنين فبعلنا انفاهما أمام هيئة المحكمة^(١١).

ثالثاً : الاسلام والرعاية الاجتماعية :

كانت الديانة الاسلامية خاتمة المطاف في خط التطور السننى جاءت به الديانات السماوية للنظم والعلاقات الاجتماعية بين الناس ولقد وضعت قواعد لتنظيم الحياة العامة والخاصة للناس كالتزواج والطلاق ونظام الأسرة والنظم الاقتصادية ونظم الحكم والدولة وغيرها ، وكذلك العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض وكما ظهرت فلسفات ومبادئ إنسانية تكشفها حضارات أخرى بعد ذلك بقرون عديدة .

وتدلنا تعاليم الدين الاسلامي علي أنه لم يعزل الدنيا عن الدين ، ولم تنزع عن المجتمع كما تدل علي ذلك مواقف التاريخة العديدة ، فإذا كانت المسيحية قد تركت للقانون الوضعي تنظيم المجتمع وتسيير الحياة وتركت للدين تهذيب الضمير وتطهير الوجدان فإن الدين الاسلامي لا ريب قد رسم المسبيل لوضع أسس وقوانين لظروف الحياة الخاصة والعامة - يدخل فيها كل ما يتصل بالنظم التشريعية التي تنمشي مع تطورات المعنوية والحضارة لكل عصر وكل زمن فقد احتاط الاسلام للتطور التاريخي وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام - احتاط لوضع الخطوط المجهلة والمبادئ العامة والقواعد الشاملة وترك التطبيقات للتطور الزمن وبروز الحاجات في حدود مبادئه وقواعده .

كما أن الدين الاسلامي حدد ماهية الرعاية والنظم الاجتماعية

وكيفيتها وأسسها وطريقة أدائها ومكافأة القائمين عليها - كما أوضح الإسلام أيضاً مسؤولية الفرد الأدبية والشرعية نحو أسرته ولا سيما الوالدين والأقارب مع توكيده للأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في تكوين المجتمع .

هذا وقد سن الإسلام التشريعات الاجتماعية التي تنظم العلاقة بين الأفراد كالتشريعات الخاصة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال وحقوقهم في حالات الطلاق واليتم كما أوضح شروط الارث والوقف والاحسان وما اليه .

يمتاز الإسلام أيضاً باعترافه بكرامة الفرد وحرية الشخصية واحترام حقوقه من الدولة والمجتمع . كما حض الإسلام على سياسة المشورة وهي ما يعبر عنه في مجتمعاتنا الحديثة بالديمقراطية في الحكم ونجد أن أغلب هذه المبادئ بعد أساساً في نظم الخدمة الاجتماعية الحديثة والتي لم يسجلها للإسلام الكثير من المؤرخين الاجتماعيين الغربيين .

ولقد نجح الإسلام في إنشاء مجتمع انساني متوازن متناسق فالرعاية الاجتماعية في الإسلام التي تقوم على أساس تلقائي منظم معين .

- مبادئ الرعاية الاجتماعية ونظمها الإسلامية :

أ - مبادئ الرعاية الاجتماعية الإسلامية :

المبدأ هو حائلة أساسية ولاعدة عامة ، والمبدأ تؤيده الخبرة

والبحث العلمي • ويعني آخر فإن المبدأ هو قاعدة أساسية لها صفة العمومية يمكن أن نصل إليها عن طريق الخبرة أو البحث العلمي ومبادئ الرعاية الاجتماعية الإسلامية هي الركائز أو الأسس أو القواعد التي تقوم عليها • وسوف نعرض لهذه المبادئ بإيجاز فيما يلي :

أولاً : الوحدة في سبيل السلام العالمي :

نادى الاسلام بالمواخاة بين جميع الشعوب وحث على الاسلام بينها • وتظهر دعوته إلى التعايش السلمي في قوله تعالى : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا • إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير " صدق الله العظيم •

يوضح من هذه الآيه الكريمة الدعوة الالهية للتعارف بين الناس كأفراد والتعارف بينهم كشعوب أو قبائل • وهذه الدعوة إلى التعارف تهدف إلى السلام والوئام وتهدف إلى التعاون والتآزر في سبيل رقاية الإنسانية • هذه الرقابة التي لا يمكن أن تتم الا بتوثق العروب والمشاحنات والقتال وتعمل على بث روح التعارف والتألف حتى تتولر الطمأنينة النفسية للأفراد والشعوب وينزع من صدرها الغل والحقد وتلقي بسلاح القتال والفخر وتسمو بالإنسانية ويظمن الإنسان إلى حياته ويتفرغ للاحتياج لصالح البشر أجمعين •

وقد اشترط الاسلام للإيمان أن يؤمن المسلمون بالدعوات السماوية جميعها وأن يعاملوا أهل الكتاب معاملة كريمة وبذلك يقلل من عوامل التعصب والنفور بين الطوائف حتى تحل رحمة الله على الجميع •

كما دعي الاسلام إلى إقامة العلاقات الطيبة مع الناس أجمعين
بما كانت دياناتهم وحث علي مساعدتهم والبر بهم فقال تعالى :
" لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من
دياركم أن تبرهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين " ، فهذه
الدعوة إلى معارضة الخول الأخرى والمساهمة في رقايتها ما داموا لهم
يعتدوا على المسلمين هي أسمى ما عرفت البشرية من مبادئ في العصر
الحديث .

كذلك دعي الاسلام إلى وحدة الهدف التي تجمع المسلمين
جميعاً فالقبة واحدة في الصلاة ومواقبتها ولغتها والصوف المنظمة
وتوحيد وقت الحج والأشهر الحرم .

هذا ولد عني الاسلام بوحدة التوجيه للمسلمين في تعاليمه التي
تهدف إلى حماية العقل ما بعد المسلم عن التفكير السليم حتى الس
نفسه وإلى مجتمعه بتحريم تعاطي ما يذهب العقل وكذلك تلك التي
تهدف إلى حماية النفس من الأضرار بها كالانتحار مثلاً حفاظاً على
النفس والدين لصالح المسلم وأسرته ومجتمعه ودينه وكذلك ما يهدف إلى
حماية المال من حرية الكسب مع التحذير من الإسراف ومن البخل
وأن يكون من الفقراء نصيب معلوم في الكسب وهو الزكاة .

ثانياً : الشورى :

الشورى في الاسلام مبدأ أساسي في علاقة الحاكم بالشعب

وعلاقة الافراد ببعضهم وهو ما نسميه اليوم بالنظام الديمقراطي وقد قال الله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " كما قال جل شأنه " وشاورهم في الأمر " والشورى ليست في نظر الإسلام نظاماً للحكم لحسب ، بل هي نهج في الحياة إذ مجمل كل فرد في المجتمع مسئولية اجتماعية في اصلاح مجتمعه والمساهمة في رقيه فاختيار الحاكم في الاسلام لابد وأن يكون عن طريق الانتخاب فالحاكم مسئول امام الرعية وكل راع مسئول عن رعيته .

وبناءً مسئولية المجتمع لا يتحقق الا في إطار حق أفراد هذا المجتمع في الاشتراك في الحياة العامة وابناء الرأى فيها وقد قال عليه السلام " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسانه فإن لم يستطع فليقلبه وهذا أضعف الایمان " .
وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " من رأى منكم فاسقاً فليقوموا " .

وبناءً الشورى في الاسلام واضحة في حقوق الأفراد والجماعات وفي علاقة الأبناء والآباء والأزواج والنزجات والبائع والمشتري والحاكم والمحكوم وما دامت الحرية ، أصبحت رمزاً لحياة مجتمع من المجتمعات لم يصبح عسيراً علي هذا المجتمع ان يبلغ أعلى درجات الرغبات الاجتماعية الاجتماعية فالنفس البشرية لا تحس بمسئوليتها الاجتماعية في البداية التي تعيش فيها الا إذا توفر لها الشعور بالطمأنينة النفسية المنبثقة من إحساس الفرد بأنه في مجتمعه وأن له ضلعاً في توجيه أمور الحياة به

وأن الفرد بالمجتمع يحترم حريته الفردية ويحافظ على حرية مجتمعه •
وهو الهدف السامي لمبادئ الشورى ونظمها •

ثالثاً : المساواة والعدالة الاجتماعية :

تقاس حضارة الشعوب على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية
بين أفرادها ، فالشعوب التي لا يتساوى فيها الأفراد في الحقوق
والواجبات ليست بيئة صالحة لنمو الكفائات والإبتكار والابداع لا ينبثق
الا من عقول قد توفرت لها الطمأنينة النسبية الناشئة من ثقة الأفراد
بعدالة مجتمعهم بأنه لا يفضل بين فرد وآخر الا بما يقدمه لمجتمعهم من
الاعمال الصالحة • والرعاية الاجتماعية التي تعتمد أول ما تعتمد على
المساواة بين الأفراد في الأحكام العامة وصيانة الحقوق وتحديدها
المسئوليات الاجتماعية بقدر ما يستطيع كل فرد دون تمييز تمثل ضمانات
للأمن النفسي ، والاسلام يعبر عن هذه المساواة تعبيراً واضحاً •
اذ يقول تعالى " انما المؤمنون أخوة " - ويقول تعالى " ان أكرمكم
عند الله اتقاكم " • من هذه الآيات الكريمة يتبين حرص الاسلام
على أن يؤكد في جلاء وضوح المساواة التامة بين جميع البشر في
المسئوليات والحقوق العامة وأن التفضل لا يكون الا بالأعمال فيساب
الانسان على عمله بقدر ما يحافظ فيه على حقوق غيره ويقدر ما يبذل
في المسئولية المطلقة على عاتقه وقد قال عليه السلام " الناس سواسية
كأستان المشط " •

وهي تكون هذه المساواة واضحة في الحياة العامة فقد جعل

الوقوف في صلاة الجماعة عامة لا يتقدم الصلوف الا امام الصلاة وهو في الأصل تخافه جماعه المصلين من بينهم ويكون أفضلهم علماً أو أكبرهم سناً .

رابعاً : التعاون :

خلق الإنسان بتكوينه ضعيفاً لا يقدر على شيء الا اذا تولدت له ظروف التعاون مع غيره والقليل إلى القليل كثير . والضعيف اذا ساند الضعيف قوي . والمباة الاجتماعية لم تنشأ الا بتعاون الافراد بينهم وبعضهم كي يقيموا مصالحهم . والرعاية الاجتماعية ما هي الا تعاون أفراد المجتمع في سبيل توفير الطمأنينة النفسية لأفرادهم الذين يعانون تحت تأثير الحاجة أو الفرع أو القلق أو الاضطراب أو العجز عن تهيئه الامكانيات التي تعبد الطمأنينة النفسية اليهم بإزالة أسباب هذا العجز المادي أو النفسي أو العقلي أو الروحي .

والتعاون نمط راق في المعيشة . ولولا التعاون لتفتت الجماعات وظلت موصولة بالحياة البدائية ... ولولا التعاون لما تكونت الأسرة ولا تفرش العالم . فالتعاون متغلغل في جميع أعمالنا . وبهنا هنا تناول التعاون من منظور الرعاية الاجتماعية التي تستهدف توفير الطمأنينة النفسية لمن أعجزتهم ظروف الحياة عن مسيرة ركبها وقد قال تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعنوان " .

وقال عليه السلام " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً " .

خامساً : التكافل الاجتماعي :

تعتمد الرعاية الاجتماعية في الشريعة الإسلامية على مبدأ التكافل الاجتماعي فهو يقرر أن المحتاج إلى الرعاية تقع مسؤولية رعايته على المجتمع وله حق المطالبة بها والقاضي بشأنها لذا جعل كفالة المحتاج على أفراد أسرته مسؤولية مقررّة سواء أكان طفلاً أو أرملة أو مطلقة أو عاجزاً عن الكسب ، فإذا عجزت الأسرة عن هذه الكفالة إنتقلت المسؤولية للدولة التي تتكفل برعاية المحتاج ، ولم يجعل هذه الكفالة تصدقاً أو إحساناً ولكنه قانوناً ، وللتكافل الاجتماعي في الاسلام شقين واضحين أولهما : اللّاءم على الفراعهم وهو غالباً ما اتصل برعاية الأسرة لنهي قريهاها، وقد اعتمد الاسلام في ذلك على الصلة الطبيعية التي تدفع أفراد الأسرة إلى رعاية شئون الأبناء والأقارب - والبناتسي والأرامل منها وهي رعاية أدبيه أكثر منها مادية وإن كان أوجب الكفالة المالية بوضوح وجلاء ليس فيه غموض وإن كان قد إهتم أكثر الاهتمام بالعلاقات الإنسانية داخل الأسرة / ثانيهما وهو التكافل المادي وقد إهتم به طريق تحديد مسؤولية المجتمع نحو المعوزين والمحتاجين - فأوجب لهم حقاً معلوماً وأن لم يقلل أهمية الرحمة والشفقة بل غسى عليها في كل مناسبة .

وقال تعالى موضحاً معنى التكافل الاجتماعي وهذه الرحمة لسي الآية القرآنية الكريمة " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة فخلق منها زوجها بث فيها رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي نسألهن به والأرحام أن الله كان عليكم رقيباً " لقد جعل

تعالى أول أساس للرعاية الاجتماعية هي العلاقات الانسانية التي
تقوم بداخل الأسرة بين ذوى الرحم ، هذه العلاقات تفوق العلاقات
المادية حتى لقد جعل تقوى الله مصحوبة بهذا التراحم بين الأفراد
وجعل هذه النفوس في الأرحام موضع رقابته جل شأنه ثم يقول للملك
قوله تعالى : " وأتو النيتامي أموالهم ولا تبطلوا الخبيث بالطيب
ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم " فهو الرحيم بالنيتامي يعلم أنهم
موضع طمع واستغلال في أموالهم من أقرب القرين بهم ، للإسلام
ينظر الى رعاية الضعيف في أى صورة كانت كواجب ديني ونبوي
بحاسب عليه الانسان حساباً عسيراً ولم يقتصر الأمر في مبادئ التكافل
الاجتماعي داخل أسرة على أموال الضعفاء من النيتامي أو السفهاء
العاجزين عن التصرف في أمورهم أو النساء الخاضعات لسيطرة
أزواجهن ، بل يأمر بالاحسان وينهى عن التكبر في العلاقات مع
هؤلاء الأقارب والجيرة ثم يحذر البخل الذين يكتمون أموالهم عن
مساعدة المحتاجين بالعذاب المهيمن بل قد جعلهم في مرتبة الكافرين .

أما اذا عجزت الأسرة بأفرادها عن هذه الكفالة الاجتماعية فقد
أوضح الله تعالى في هذا المجال مسؤولية المجتمع نحو البائس المحتاج
في قوله جل شأنه " والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " .
وهذا يوضح بأجل المعاني مسؤولية القادرين في المجتمع نحو السائل
والمحروم ولم ينو ان لهم حقاً في أموال الأغنياء فحسب ولكنه قرر
أنه حق معلوم ، أي قرر أنه نظام يعتمد على التشريع والتنفيذ في تحديد
الحق للمعلوم .

ويمكن تقسيم التكافل إلى الأقسام الآتية :

١ - التكافل الأدبي :

من حيث الحب والعطف والرفق والتعاون بين المسلمين وأن يحب

المسلم لأخيه ما يحب لنفسه •

٢ - التكافل العلمي :

وهو تمجيد العلم وفرغ التعليم على كل مسلم في تبادل معرفته

ونقله في أمور الدين والدنيا •

٣ - التكافل السياسي :

هو الإتجاه مع السياسة الحكيمة والرشيدة في المجتمع لواطعوا

الله والرسول وأولي الأمر منكم) ومساعدة الحاكم والدعوة معهم إلى

كل ما فيه خير المجتمع •

٤ - التكافل العائلي :

يزخر القرآن والاحاديث بما يحث المسلمين على الدفاع عن

وطنهم وأقربيتهم ونصرة دينهم •

٥ - التكافل ضد الجرائم :

أن يتعاون المسلمون في كشف كل ما يخرج عليهم وردة إلى

حظيرة الجماعة المسالمة ولا يتسترأ عليه حتى لا يضروا بأنفسهم

ومجتمعهم ويتكلموا فيما بينهم بكل ما يلزم من نفيات في سبيل ذلك •

٦ - التكافل الاخلاقي

(من رأى منكرا فليقومه) وفي هذا توجيه الى صيانة الاخلاق وهي مسئولية الجميع وليست مسئولية فرد بعينه .

٧ - التكافل الاقتصادي :

وهو الحث على صيانة الثروة العامة أو الخاصة وأن يعتبر كل مسلم نفسه وغيره أمينا وحارسا على المال فلا ظلم ولا حسد ولا إسراف ولا إسهلاك في غير فائدة حتي في الثروة العامة .

٨ - التكافل في العبادة :

بالإضافة إلى أنواع العبادات والطقوس الدينية كالحج والصلاة والزكاة وغيرها من أركان الإسلام فإن هناك شعائر أخرى يتكفل بها المجتمع كالصلاة على الميت مثلاً وتشجيع الجنائز وهذه تتنقل ككترات مرغوب من جيل لجيل .

٩ - التكافل الحضاري :

وهو إحياء التراث الاسلامي العربي في العمارة . وفي العلم وفي الحفاظ على لاطابع العربي الاسلامي في عاداتنا وتقاليدنا التي ورثناها عن الأولين من المسلمين من ذوى السيرة الحميدة .

١٠ - التكافل المعيشي :

وهو أن يعتبر المسلمون مسئولين عن مساعدة بعضهم بعضا

والأخذ بيد الضعيف منهم ومعاونة المحتاج وغير ذلك مما يدخل تحت الصنفة الجارية أو الاحسان أو الزكاة في الأسرة أو الجوار أو المجتمع كله .

سادساً : الحرية الفردية :

الحرية الشخصية هي أساس الطمأنينة النفسية التي هي غاية الرعاية الاجتماعية . والحرية الشخصية ركن هام في الاسلام فقد خلق الله الناس جمعاً وأعطاهم العقل والسمع والبصر وأعطاهم الحق في تقرير أمورهم والزمهم بالتواجبات . وقد أجعل حرية الأفراد بوضوح لا لبس فيه في قوله تعالى " وإن جاهدك علي أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً واتبع سبيل من أتاب إلي " فالاسلام يرتفع في الحرية الشخصية حتى في علاقة الانسان بوالديه بالرغم مما لهما من حقوق في نفس الإنسان وما أوصى به الله سبحانه وتعالى الأبناء في رعاية الوالدين حتى تصل هذه الحقوق إلى درجة التقديس لما لهما من فضل لا منازع فيه علي الانسان . فالحرية في نظر الاسلام هي المدخل الأول للسعادة البشرية والحرية في الاسلام أساس العقيدة والايمان إذ يقول الله تعالى " قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ولى دين " فهذا الاحترام الشديد لحرية العبادة نوحى بما يتمتع به الانسان من حرية في الاسلام ، فعلى تحرير النفس البشرية من كل

ما يعرفها ويقوم من مقوماتها فإذا أصيب الإنسان بـ حريته سلطت
عنه أهليته لحمل المسؤولية حتى يسترد هذه الحرية •

سابعاً : الإيمان :

للطمأنينة النفسية في الاسلام عدة طرائق تحدثنا عن بعضها •
وكلها تعتمد على العلاقات بين المجتمعات أو علاقة الفرد بغيره
أو بمجتمعه ولكن الطريق الدائم هو الذي يعتمد على علاقة الفرد
بخالق ذلك هو الإيمان •

والإيمان عامل من أكبر العوامل في توفير الطمأنينة النفسية
إذا لم نقل أنه أهم عامل في توفير هذه الطمأنينة النفسية للإنسان •
فاعتناق المثل الأخلاقية يقوم على الإيمان بقيمة إتباع هذه المثل لأنها
تلقى من الله الرضى عن أصحابها ويتعرض غير المؤمنين بها لعقابه
وتعذيبه في الآخرة • هو الذى تنبثق منه الدواعى التى تكمن وراء
السلوك وهو الذى يعدل من نزوات النفس ودوافعها بما يتلاقى وسعادة
البشر •

والإيمان ينفث عنه عقيدة تعمق جذورها في نفس الفرد فتحمده
نمطه في التعامل مع غيره إذا أن العقيدة تحدد لهم نمط الانسان
واتجاهاته وميله نحو الأمور (١٣) •

- رعاية الفقراء المحتاجين :

أولاً : الزكاة :

فالزكاة ركن من أركان الاسلام * الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم يوفون * . * وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون *

والزكاة حق مفروض بقوة القانون مفتر في المال بحساب معلوم وبجانبها الصدقة وهي موكولة لضيق الفرد بلا حساب ، كما أن الصدقة تعتبر قرضاً من الله مضمون الوفاء * من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً يضاعفه له ، وله أجر كريم * .

وتعتبر الزكاة أحد موارد بيت المال فهي المال الذي يؤخذ من أغنياء المسلمين ويوزع على فقرائهم * وكانت تجبي من المسلمين كل سنة ولها في مركز الخلافة ديوان خاص له فروع في الجهات المختلفة وقد خص الله سبحانه وتعالى بعض الناس بالأموال دون بعضهم نعمه منه عليهم وجعل شكر ذلك منهم إخراج لهم يؤدونه الي من لا مال له نيايه عنه سبحانه وتعالى فيما ضمنه بقوله * ما من دابة في الأرض الا على الله رزقها *

وسميت الزكاة بهذا الاسم لأن إخراج شيء من مال الإنسان والتصديق به كليل بتنمية هذا المال وانزال البركة فيه * وكذلك

لأن إخراج شي من المال يطهره ويذكره ويبعد عن صاحبه نظرة الحقد
والحسد من الفقراء ويذهب عن نفس صاحبه الشح .

أنواع الزكاة :

الزكاة أنواع كثيرة منها زكاة النقد والسوالم (الابل - والغنم
والبحر) وزكاة عروض التجارة الزرع والثمار .

كيفية توزيع الزكاة :

توزع أموال الزكاة على ثمانية أنواع من الناس ، وهم الذين
جاء ذكرهم في قوله تعالى .
" انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة
لدينهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من
الله والله عليم حكيم " ويلاحظ أن ما يخص الفقراء والمساكين من
صدقة مدينة ما يجب توزيعه على أهل هذه المدينة نفسها ولا يجوز
توزيعه على أهل مدينة أخرى وللخليفة أن يتصرف في الباقي كما يرى .
ولكن في حدود الأوجه التي أوصىها الله .

ثانياً : نفقة الأقارب :

وهي كل ما كرهه الاسلام من أموال ينفقها العوسون التي
يؤي قرباهم الذين هم في حاجة اليها وهذه النفقة تتحدد بالنسبة
لحالة الشخص امسر وتبعاً لحاجة المنفق عليه .

والقربة في هذا الموضوع قسمان : القسم الاول : قرابة الولادة
والقسم الثاني قرابة غير الولادة • أما الأولي فتشمل كل أصول الشخصي
ودروعه • أي أبائه وأجداده مهما صعدوا وأولاده وأحفاده مهما نزلوا
أما النوع الثاني وهو قرابة غير الولادة فتشمل القرابة المحرمة للزواج
كالأخوة والعمومة والخوالة • كما تشمل القرابة غير المحرمة للزواج
كقربة بني الأعمام وبني الأخوال والفرد ملزم بالنفقة لجميع هؤلاء
الأقارب في حالة إحتياجهم ما عدا القسم الثاني من النوع الأخير
أي أبناء العمومة والخوالة • وهذا بجانب نفقة الزوجة الواجبة على
زوجها إطلاقاً ، بلا قيد أو شرط ، وفيما عدا الزوجة تلزم النفقة
للأقارب وفقاً لقواعد خاصة تنفق مع العدالة الاجتماعية ، وتعمل على
عدم الالتجاء للكسل والاعتماد على الغير لأنه من شروط إستحقاقها
أن يكون طالبها معدماً محتاجاً للنفقة ولا يملك ما يسد به ريقه • وحتى
بالنسبة للأولاد يشترط ألا تكون لهم من أبيهم إذا كان لهم مال
خاص وأن يكونوا صغاراً أو كباراً عاجزين عن الكسب •

أما الإثبات فعلى الملزم بالنفقة الاتفاق عليهن حتى يتزوجن ••
الخ ••• والإسلام يعتبر أن من حق الأفراد على الدولة أن تــــــســــد
اليهم المعونه ولت الحاجة وعلى ذلك فإن نفقة المحتاج الذي لا يجد
من يعطيه حاجته تكون على بيت المال إلى تدخل الزكاة في تكوين
ماله - وإذا كان الملزم بالنفقة نفسه محتاجاً فتكون نفقته ونفقة من
تجب عليه نفقتهم على بيت المال • وهذا أيضاً مشروط بالقرة على
الاكتساب •

ونذكر هنا مبدأ آخر من أحدث المبادئ الاجتماعية الحديثة
الذى كان مقراً أيام الاسلام الأولى إذ نجد أن النفقة تتبع المستوى
الفردى • فهي ليست مجرد تكاليف الطعام والملبس والسكن فحسب
بل أنها تراعى الظروف الاجتماعية والثقافية للمحتاج من تكاليف
تعليم ونوع الحياة التى يعيشها :

هذا والنفقة تستند الى الآيات الكريمة * وأتى ذا القربى حقه
والمسكين وابن السبيل * ... وترتيب المستحقين يكون بالأقرب
أولاً : * والأقربون أولى بالمعروف * وعن النبي صلى الله عليه وسلم
* يد المعطي العليا فأبداً بمن تعول أمك وأباك وأختك ثم أخاك ثم
أبنائك أمناك * .

ثالثاً : الوفاق الخيرى :

الوفاق هو حبس جزء من الملك عن التصرف فيه بالبيع أو الهبة
أو الوراثه ولكن يستغل إمراده على الصرف لأحد أوجه البر والخير
كالانفاق على الفقراء والمساكين والشيوخ والعجزة أو الائتام أو الأرمال
أو بصرف على المستشفيات التى تعالج المرضى أو على المدارس التى
تحفظ القرآن أو تعلم النشئ ... الخ •

ولقد أدى هذا النظام من نظم الاسلام خدمات اجتماعية
لا توصف • فوفقت الفروات الطائفة على المساجد والمدارس والمستشفيات
والنكاح وورصدت أموال في بيوت المال أو بيوت القضاء لائمانه الملهوف

مختلف الأزمنة قد حثت علي العمل ورفعت من قيمته واعتبرته عبادة حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم لرجل يأكل في عرق أخيه " أخوك أكثر منك تعباً " . فاعتبرت من يأكل بعرقه ويكده أكرم ممن يكرمه الناس لتقواه وورعه . كما حرصت علي أن يعطي الأجبر أجره قبيل أن يجف عرقه . وروى عن أبي ذر الغفاري قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : إخوانكم خولكن (الخول هو الخادم والعبد الأجبر) جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله أخاه في يده فليطعمه مما يطعمهم ويلبسه مما يلبس ولا تكلفوه من العمل مالا يطيقون فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه .

وبلغني الإسلام ببحث حالة كل محتاج وإثبات إستحقاقه وتقدير مدى حاجته وكذلك تنظيم الصرف لهؤلاء المحتاجين . وقد كانت الزكاة مثلاً تحصى وتوزع علي المستحقين مما أدى لنشأة الاحياء والبحث الإجتماعي . فكانوا يبدأون أولاً بتحديد الفئات المستحقة وتحديد النصاب والاشخاص المرشحين . . . الخ . وتحديد مفاهيم الألفاظ ومعناها وقد عني المسلمون بالبحث والتحرر عن كل طالب صدقة وكذلك إحضار شهوداً لإثبات إدعاء الفقر . وبمنح الاسلام علي معاقبة من يأخذ الإعانة بدون حق إذ قال " لا يأكل إلا سحتاً " أي حراماً بنص الحديث الشريف ، كما أمر الإسلام بأن يكسب الإنسان معيشته بكده وتعبه ولا يلجأ للمعونة أو ولت الضرورة .

أما من ناحية التنمية الذاتية للمحتاجين القادرين علي العمل

لحل مشاكلهم بأنفسهم فقد أعطي رسول الله عليه السلام لسانــــل يستجدي مالاً درهماً وأمره أن يشتري به فأسا ليحتطب بها ويأكل من كده فهو قد أشار إليه بما قد يفعله حتى يخرج من فاقته .

وقد نشأت في مصر في العصور الإسلامية الأولى جماعات كثيرة تعمل في ميدان الرعاية الاجتماعية كجماعات الفتوة وغيرها والجماعات التي قامت على الفرق الدينية ، وكلها قامت على نشر البر والمساعدات الخيرية وكانت تقوم بما تقوم به الجمعيات الخيرية الحديثة . وهذا الي جانب نشأة نظام الطوائف والهيئات التي كان ينتظم فيها العمال والتي كانت تدافع عن مصالح العامل الأدبية والمادية .

ونلاحظ أن الاعياد الدينية والوطنية والمحلية التي إستهذبها الفاطميون في مصر كانت فرصاً تتجلى فيها مظاهر البر والاحسان والمساعدات المالية والعينية حتي كان الولاة والأمراء الإسلاميون يتبارون في إجراء الصلقات على المساكين بكل بلد على الدوام ، ومنها تعيين الصدقة الوافرة للمسجونين في جميع البلاد ومنها كسوة المساكين والضعفاء والعجائز والمشايع والملازمين للمساجد ، وكذلك كسوة النمامي ، وكذلك نجد أوجه الرعاية الطبية الاجتماعية كبنــــا الممارساتانات بكل بلدة وتعيين الأوقاف الكثيرة للصرف منها على المرضى .

الإسلام والتعليبم :

وبجانب ما أوضحناه من نظم الإحسان فقد عني الإسلام بإنشاء

الكتاتيب وتعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن وكان يصرف علي هذه
الكتاتيب من أموال الأوقاف وبيت المال • ويعتبر هذا من أولى مبادئ
الرعاية الاجتماعية في شكلها الحديث •

الإسلام والرعاية الصحية :

علي أولو الأمر في العصور الإسلامية انشاء المستشفيات ومراكز
التعليم الطبي وعرفت مصر منذ عهد أحمد بن طولون البيمارستانات
ومعناها (دور علاج المرض) •

الإسلام والأمة والطفولة :

اهم الاسلام بكفالة الطفل وحدد معاني العناية بالجنين قبل
ولادته وعني بحقوق الطفل بعد ولادته وبحفانته وتربيته والمحافظة علي
ثروته • ولكل ذلك في الشريعة الإسلامية آيات وتعاليم محددة • ولقد
حرم الاسلام الاجهاض تصريحاً باتاً الا في حالات معينة كمرض الام
بحيث يكون في الحمل خطر علي حياتها • وتظهر عناية الاسلام بالأم
الحامل بأن أجازها ان تنقض ركناً من أركان الدين وهو الصوم •
كذلك شرع الدين الاسلامي أن ترضع الأم طفلها حولين كاملين
كذلك خص الأم بحق حضانة طفلها وهي أولى النساء الأقارب وتليها
الجدة للأم ثم للأب وعلي الوالد أن يتكفل بحضانة ابنه مالياً في غير
منزله في حالة طلاق أمه • كمالأم المطلقة الحق في أن تحتضن ابنها
لسن التاسعة وابنتها لسن الحادية عشر كما أن لها حق الأولوية

في حضانة ابنتها حتى الزواج إذا لم تتزوج هي بأخر . ويحافظ الدين الاسلامي على ثروة الطفل الي أن يبلغ أشده ، والأب هو الولي الشرعي الذي يتصرف في أموال الطفل ، وإذا أساء التصرف بحاسب علي ذلك . وقد عني الدين الاسلامي بالأسرة كأساس للمجتمع وحث علي تكوينها بالحث علي الزواج حتي أنه اعتبره واجباً علي المسلم في بعض الأحيان ، ونرى الاسلام يحرص علي كيان الاسرة من أن ينهار حتي أنه يضع أسساً لإختيار الزوجة المناسبة ويحدد واجباتها وواجبات زوجها . ولقد أباح الاسلام الطلاق حرصاً علي الأسرة من أن تعيش في تناقض بين كونها قائمة وضارة في نفس الآونة فأباحه كحل للشكل العائلي المتأزم .

ولغني عن الذكر عناية الاسلام بالمرأة وحقوقها التي أعطاها مكانتها التي رفعا بها بالنسبة الي ما كانت عليه في العلم في تلك الآونة وبخاصة وضع مكانة المرأة في الجزيرة العربية .

من كل هذا نرى أن الدين الاسلامي قد وازن من أسلوب الرعاية الاجتماعية ما بين سن تشريعات اجتماعية تعتبر أسمي ما وصلت اليه اتجاهات الخدمة الاجتماعية الحديثة من أساليب رعاية حكومية وبين حثه علي قيام مؤسسات أهلية تعمل عن طريق وقف الأموال علي وسائل الرعاية التعليمية والصحية .

ونرى في تراثنا الاسلامي مجالاً كبيراً لدراسة ومعرفة العلاقة بين الاسلام ومبادئ الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة . ومن سوء الحظ

لم تلق الديانة الإسلامية عناية كافية من المؤرخين الاجتماعيين لسي
إستخراج التطبيقات الخاصة بالخدمة الاجتماعية والتي توالم وتنسجم
مع مبادئ الدين الإسلامي^(١٣).

أثر الإسلام على دفع حركة الرعاية الاجتماعية :

من إستعراض علاقة الأديان السماوية بالرعاية الاجتماعية وبصفة
خاصة الدين الإسلامي الحنيف ، ويمكن أن نلاحظ أثر الدين في حياة
المجتمعات ونظما من الظلمات إلى النور ولها يلي بعض هذه المظاهر .
١ - كانت الشعوب قبل الإسلام تعيش في ظل نظم لا تراعي القيم
الانسانية والاجتماعية ، وجاء الاسلام منها ليرد هذه الشعوب
إلى إنسانيتها .

٢ - نزل الإسلام للشعوب جمعياً وليس للأفراد القلائل من الحكام
أو طبقة الأثنياء فقط أو لشعب دون آخر . ونشر الإسلام
بمبادئ سامية منها المساواة بين البشر والعدالة والتعاضد
السلمي والسعادة في الدنيا والآخرة .

٣ - يلاحظ محاربة الأثنياء والحكام والأمراء للدين في كل أرض
نزلت بها الأديان وذلك لتعارض تعاليمها مع ما كانوا يؤمنون
به من الأتانة والتسلط والإنغماس في الشرور .

٤ - جعلت الأديان السماوية للأغلبية من المستضعفين والمحتاجين
الحق في الرعاية المتنوعة من الأقلية المسيطرة التي تملك كل

شيء فيما يشبه إعادة توزيع الخير بعدالة • وفي نفس الوقت
وعدت الأغنياء برضاء الله وثواب الآخرة إذا اتبعوا تعاليم الدين
وساروا على مبادئه ••

٥ - حثت الأديان كلها على التعاطف والتساند والتكافل بأنواعه بين
الجميع حماية الفرد وحماية للمجتمع ودعوة إلى الاستقرار والطمأنينة
النفسية •

٦ - جعل الإسلام مبدأ المساعدة أساساً في الدين وحث على التمسك
بتعاليمه لإكتساب الثواب خاصة في الآخرة وقد تدرجت المساعدة
بتوالي الأديان فنراها في الدين اليهودي وحيثه ثم في الدين
المسيحي وأجب ثم في الدين الاسلامي فريضة وركن ملزم مسن
أركان الدين ••

٧ - نزلت الأديان كلها تدعو للمبادئ السامية وتدرجت دعوتها حتي
خرجت من الإهتمام بالدين فقط إلى الإهتمام بالدين والدنيا
كما في الاسلام وتشريعاته •

٨ - إهتمت الأديان كلها بنظم الحكم فأدخلت الشورى وأشركت
الحكم والشعوب معاً في حكم نفسها بنفسها وتوجيه أمرها
ما يعرف حديثاً بالديمقراطية •

٩ - إهتمت الأديان بنظام القضاء والفصل في المنازعات وتدرجت من
تولي الأنبياء والرسل أمور القضاء ثم الخلاء من بعدهم ...
ولما زادت رقعة إنتشار الدين (جغرافيا) وتوالي العصور
تولاها غيرهم من رجال الدين لأن هذا يدخل في حل مشكلات

المواطنين ويضمن حقوق الضعفاء من الأقوياء .

١٠- إهتمت الأديان أيضا بتدعيم الأسرة وهي كيان المجتمع
إذا صلحت صلح المجتمع ، وكذلك رعاية الأبناء والعناية
بتربيتهم ورعاية الأرامل والأيتام .

١١- إهتم الإسلام بإعطاء المرأة حقها وتحديد دورها في الحياة
إلى جوار الرجل بإعتبارها إنسان لها حقوق وعليها واجبات
واضحة .

١٢ - إهتمت الأديان في مبدأ الأمر بالتعليم وكان في مبدأ أمره يقوم
على التعليم الديني واتخذ مظاهر شتى في مبدأ نزول الأديان
كإقتضائه على أبناء القراء واليتامي ثم تدرج وشمل جميع الطبقات
بنظم مختلفة ، ثم إهتمت بتقديم العلوم وتنوع فروع المعرفة لغير
الدين والقراءة والكتابة فقط .

١٣ - عنت الأديان بشئون العمل والعمال وتدرجت من إحترام الدين
للعمل وجوب دفع الأجر قبل غروب الشمس إلى أن أصبح العمل
والأجر حقا مقدساً والتي ضرورة إعتقاد الفرد على نفسه عن طريق
العمل أفضل من العبادة الخالصة والعيش من الغير وعدم التواكل
باسم العبادة . . .

١٤ - إهتمت الأديان بالصحة فحنت ضمن تعاليمها على رعاية المرضى
والعجزة وأصحاب العاهات وتدرجت من التوصية إلى الواجب
الإنساني إلى الإهتمام بالصحة كفرض ديني ، فنشأت المستشفيات

الثابتة والمتنقلة التي تهتم بالمرضى والجرحى وتقديم ألوان الرعاية الشاملة لهم ، كما إهتمت الأديان بتقديم الطب والعلوم الطبية .

١٥ - تضمنت الأديان في تعاليمها الإحسان بكل أشكاله من ——— ومساعدة وصلة وزكاة ، وجعلت للإنسان نصيبا من مال كل قادر بنسب محددة تنفق على المحتاجين بحسب إحتياجاتهم واختلاف مطالبهم .

١٦ - سارت الأديان كلها بين الناس وحثت على العطف والرفق والإخاء ونشر المحبة والسلام بينهم . . . وجاء الإسلام وسأوى بين الجميع بصرف النظر عن دياناتهم وجنسياتهم وألوانهم ولم تلبث المجتمعات أن أخذت بتعاليم الدين عن طريق أماكن العبادة ، كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد لتقوم بخدمات الرعاية الاجتماعية تنفيذ تعاليم الدين ومبادئه . . . ، ثم إنتقلت المسؤولية إلى النشاط الأهلي ولكن بدوافع دينية ثم تدرجت إلى إشراك الأهالي بدوافع إنسانية للمشاركة في حمل المسؤولية مع رجال الدين ثم لم تلبث الحكومات أن تحملت نصيبها في هذا المجال باصدار التشريعات المنظمة للكثير من ألوان الرعاية ، وأصبحت الرعاية الاجتماعية في هذه الأوقات وعلى إختلاف الأنظمة الاجتماعية في المجتمعات المختلفة تقوم بها ههذه الهيئات من دينية وأهلية وحكومية ومشاركة بين هذه الهيئات وكان مبعث هذا التطور هو الدين الحنيف وأثره في دفع حركة الرعاية الاجتماعية وتطورها بما يتفق وحاجة المواطنين (١٤).

- مكانة المرأة في الاسلام :

نظم التشريع الإسلامي حياة المرأة ، ومنحها حقوقاً إنسانية
ومدنية واقتصادية واجتماعية متعددة ٠٠٠ كما جعلها من المسئوليات
ما يتناسب مع الحقوق التي حصلت عليها ، فجعلها مسئولة عن نفسها
وأُسرتها ، وعن المجتمع الذي تعيش فيه .

والاسلام رد للمرأة حقها المسلوب في الحياة ، وأزال عنها
ما لحقها من ذل ، ويعد أن كانت تدفن ، فرأياً من عار وجودها
أو تدفن في مبعدها فرأياً من نفقة طعامها .

وفي هذا يقول الله تعالى مذكراً من يمارس البُرد : " وإذا الموءنة
سئلت بأى ذنب قُلت " (١) ، ويقول تعالى في قتل الأولاد عاصية :
" ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم
كان خطئاً كبيراً " (٢) صدق الله العظيم .

وعندما تناول الإسلام دور المرأة والرجل جعل المرأة شريكة فيه
للرجل لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل
الصالح والخصال الطيبة . فيقول تبارك وتعالى " يا أيها الناس اتقوا
ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً
كثيراً ونساءً " (٣) صدق الله العظيم -

(١) الآية ٩ من سورة التكهير . (٢) الآية ٣١ من سورة الاسراء

(٣) الآية الاولى من سورة النساء

وشرع الاسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فما هو من خصائص الانسانية في الدنيا والآخرة فكل منهما ينال ما يستحق من جزاء " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض " (١) ويحمل كل منهما مسئولية عامة " كل امرئ بما كسب رهين " (٢) . ويوصي الإسلام الإنسان برعاية والديه وبخص الام بذكر ما عانت من آلام فيقول تبارك وتعالى " ووصيناك الانسان بالديه إحساناً حملته أمه كرها " (٣)

وفيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .. كرم الاسلام المرأة وحافظ علي حقوقها والغريب أن بعض الناس يقولون أن الإسلام لم يعط المرأة حقوقها كاملة ، وهذا غير صحيح إذا طبقنا تعاليم الدين الصحيحة . ويقتل البعض علي هذا بمسألة الشهادة ، وإعتبار الإسلام شهادة امرأتين شهادة واحدة .. فما ورد بخصوص شهادة المرأة لم يرد في مقام الشهادة التي يقضي بها القاضي ويحكم ، وإنما ورد في مقام الإرشاد الي طريق الإستهتبان والإطمئنان علي الحقوق بين المتعاملين وقت العمل . وإعتبار المرأتين في الإستهتبان كالرجل الواحد ليس لقلّة ذكائها أو النقص إنسانيتها وإنما لتكبرها لكثرة ما يشغلها من مسئوليات .

- حق المرأة في الميراث

إن الاسلام تناول موضوع ميراث المرأة بما يحفظ مكانتها

(١) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران . (٢) الآية ٢٠ من سورة الطور

(٣) الآية ١٥ من سورة الاحكام .

فحين أعطي الاسلام الذكر مثلا حظ الاثنين في المرا لهذا ليس
تقليلا من مكانة المرأة . وإنما هذا الوضع له ما يقابله وهو أن الزوجة
ليست مكلفة بالانفاق على أبيها أو أقاربها المعسرين ، بل أنها
ليست مكلفة حتي بالانفاق على نفسها ولها أن تحتفظ بمالها لنفسها
ولها أن تعطي لزوجها وأولادها إذا شاءت تطبيقا لقوله تعالى والحق
أن حكم المرأة في السمات ليس مبنيا علي أن إنسانيتها أقل ممن
إنسانية الرجل وإنما هو مبني علي أساس آخر قضت به طبيعة المرأة
في الحياة ويقتضاه أن يحمل الرجل نفقات الأسرة من زوجة وبنين
وأقارب ، أما المرأة فزوجها مكلف بالانفاق عليها اذا تزوجت فإذا
لم تتزوج فنفقتها علي إبنها وأخيها أو عمها أو أقرب الناس اليها .

والإسلام في ذلك حكمته الإجتماعية ذلك أنه باعتبار أن الولاية
في الأسرة من حق الرجل . ومن ثم جعل عليه في مقابل ذلك كل
النفقات المالية ، فالرجل مطالب بتقديم الصداق للمرأة ومطالب
أيضا بتوفير جميع متطلبات انفاقها ، وإنفاق أولادها من طعام
وشراب وكسوة ومسكن وكذلك عليه أن يخدمها . وأن يجعل لها
خادما اذا كان في ميسرة ، ومن القبا من يوجب عليه خدمتها
بنفسه ومنهم من يفرق بين ما تقوم به المرأة في وظائفها وما تقوم
به ... فالرجل ملزم بما لا تقوم به ، وحتى الرضاة فقد أوجب
بعض العلماء الأب بأجر الرضاة اذا أرضعت الأم ولبدها . ورغم
كثرة شكوى النساء العصرات من أن نصيب المرأة نصف الذكر ، وهن
يغلطن حكم الاسلام .. حيث نظر اليهن وأعطاهن من أي تكليف ،

وفرض للذكر مثل حظ الأنثيين وحملته بكل أعباء الصداق والنفقة علي زوجته وأولادها وعلي الأقارب من ذوى الأرحام •

ونحن نرى أنه في الظروف الطبيعية للحياة القائمة علي المودة والرحمة والتكافل والتعاون بين الزوجين لا مجال لحساب أو مقايضة بين الزوجين بل كل مالهما للبيت والاسرة وأنه اذا إعترت الحباة الزوجية حالة مرضية فان الشرع يتدخل بقوة لرعايتها هي وأطفالها ، والزوج ملزم بالنفقة عليهم وعليها •

المرأة والزواج في التشريع الاسلامي :

إهتمت الشريعة الإسلامية بالزواج باعتباره الدعامة الأساسية التي يقوم عليها بناء الأسرة ، ولم تتركه للناس يقيمون قواعده وأصوله ويضعون نظمه وأحكامه ، واعتبر الإسلام الزواج واجبا إجتماعيا من وجهة نظر المجتمع وراحة بال وسكنا من وجهة نظر الفرد ، وسبيل مودة ورحمة بين الرجال والنساء ، وقد رفع الاسلام المرأة السبي أوج الإعزاز الذي لم تصل اليه في وقت من الأوقات ، وقد طالببت المرأة كذلك بأن تتعرف علي أحوال من يريد الزواج بها ليكون ككل منهما علي بينة من أمر الآخر حتي اذا تم الزواج بينهما أثمر الثمرة المصونة •

وقد أمر الإسلام بحسن معاشرة النساء وأن يتقاضوا بعضهم مع بعض فيما يتتاب العلاقة من فتن ، وقد أوصى النبي صلى الله عليه

وسلم بالنساء ، خيراً وكان المثل الأعلى في معاملة زوجاته •

هذا وقد أبطل الاسلام نظامين موهفين بالمرأة كان العرب
يعارسونها وهما الظهار والايلاء •

الظهار : أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي •
الايلاء : أن يولي الرجل أي لا يقرب زوجته •

تعدد الزوجات ومكانة المرأة في الأسرة :

ذهب العديون الي أن تعدد الزوجات نظام بدائي ... وللتأمل
للشريعة الاسلامية يرى أن المساواة بين الرجل والمرأة يؤخذ بها فيما
يصلح لها كل من الرجل والمرأة ، ورغم أن الشريعة جعلت نظام
الزوجة الواحدة والزوج الواحد نظاماً يصلح لكل من المرأة والرجل
فجعلت المرأة لا يصلح لها نظام تعدد الأزواج ، بينما يصلح للرجل
نظام تعدد الزوجات فطبيعة المرأة وقابها بعمليات الحمل والولادة
تتعارض مع نظام تعدد الأزواج خشية أن يتعثر تحديد المسئول عن
الطفل اجتماعياً وقانونياً علي أساس الواقع بينما صلحت طبيعة الرجل
لأن يأتي زوجات متعدداً ليس لهن إلا هذا الزوج الواحد ، فيأتي
الجنين من نطفة فيسأل عن رعايته اجتماعياً وقانونياً ودينياً ، وقد
أعطى الله سبحانه وتعالى الرجل الصلاحية لخير المرأة وزفاته فهي
فرض الزواج أمامها • كما جاءت هذه الصلاحية حماية للنسرة
وعلاجاً للانحرافات التي حدثت للنساء غير المتزوجات •

وبخلاصة القول * أن التنظيم الإسلامي لتعدد الزوجات ليس ظملاً للمرأة ولا هضمًا لحقوقها ، هذا فضلاً على أن التشريع الإسلامي لم يجعل نظام التعدد فرضاً لازماً على الرجل ولا أوجب على المرأة وأهلها أن يقبلوا الزواج من رجل ذي زوجة *

الطلاق في الشريعة الإسلامية :

بأخذ الكثيرون من الغربيين على الإسلام أنه أباح الطلاق وجعله حقاً للرجل وحده ويقلدهم في ذلك بعض المسلمين الذين يجهلون أحكام شريعتهم ويدعون أن اباحة الطلاق ينقل من مركز المرأة • والواقع أن الإسلام أباح الطلاق لأن الحياة العائلية كثيراً ما يحدث فيها ما يقتضي الطلاق ولا بدخرا الإسلام وسعاً للحيلولة دون وقوعه فحذر سيطرة النزعة الطارئة وأرشد إلى محاربتها وعدم التأثير بها • بل شكك في وجدانها والشعور بها وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى " عاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً " (١) . فإن لم ينجح ذلك وجدت لسي الألق أمارات الشقاق بينهما كان عليهما أن يختارا حكيم من أهل الزوج ، ومن أهل الزوجة ليكونا أحرص على التوفيق ونية الحكيم التي أن يخلصا في الرغبة في بقاء العلاقة الزوجية ليهيئ الله لها أسباب الصفاء " وإن خلتهم شقاق بينهما فأبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان علماً خبيراً " (٢)

(١) الآية ١٩٠ من سورة النساء

(٢) الآية ٣٥ من سورة النساء •

وإن عجزت كل هذه الوسائل عن إيجاد الصلة بينهما فليس هناك مناص من الطلاق " وإن تفرقا بغني الله كلا من سعة وكران الله واسعا حكما " (١) وإذا تم الطلاق وجب على الزوج أن يتكفل بها بمعيشتها مع أبنائها طول مدة العدة وكذلك حقوق أولادها من النفقة (١٥) .

(١) الآية ١٢ من سورة النساء.

مراجع الفصل الثامن

- حول الرعاية الاجتماعية في مصر الفرعونية انظر :
- ١ - سليم حسن ، الأديب المصري القديم وأدب الفراعنة ، النقااسة المصرية ، (ط ١) ، ١٩٤٥ .
 - ٢ - انظر في هذا الشأن كل من :
 - أحمد مصطفى خاطر ، الخدمة الاجتماعية * نظرة تاريخية - مناهج الممارسة - المجالات ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠ - ٣٣
 - سيد أبو بكر حسانين ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، مطبعة الانتصار ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٠
 - ٣ - ماجدة كمال علام ، السيد عطية ، الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .
 - ٤ - عبد العزيز فتح الباب ، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص ١٥ .
 - ٥ - محمد سيد فهمي ، مدخل الى الرعاية الاجتماعية من المنظور الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٢ .
 - ٦ - سيد أبو بكر حسانين ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، مطبعة الانتصار ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٤٠ - ٤٣ .
 - ٧ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، مدخل الخدمة الاجتماعية - مكتبة القاهرة الحديثة ، بدون سنة نشر ، ص ٥٨ .
 - ٨ - سيد أبو بكر حسانين ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

- ٩ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦١ .
- ١٠ - أحمد مصطفى خاطر ، الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧ - ٤٨ .
- ١١ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٥ .
- ١٢ - محمد سيد فهمي ، مدخل الى الرعاية الاجتماعية من المنظور الاسلامي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص ٤٧-٥٦ .
- ١٣ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، المرجع السابق ، ص ٦٧-٧٢ .
- ١٤ - محمد سيد فهمي ، المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٨٣ .
- ١٥ - سامية محمد فهمي ، المرأة في التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ٢١ - ٢٦ .

الفصل الثالث

التطور التاريخي للرعاية الاجتماعية

ويشمل :

- الرعاية الاجتماعية في إنجلترا
- الرعاية الاجتماعية في الإتحاد السوفيتي
- الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية
- المنظمات العالمية ودورها في الرعاية الاجتماعية

المراجع المستخدمة

تطور الرعاية الاجتماعية في أوروبا

الرعاية الاجتماعية في العصور الوسطى

كان لظهور الأديان السماوية أن احتل الكهنة مكانة عالية لدى المجتمع ، وأصبحوا مسؤولين عن حماية الأرامل والأيتام والمرضى والضعفاء ، وكان الدافع الديني هو الأساس للحصول على رضا الرب وخلاص النفس .

وفي أوروبا سيطرت فكرة الإحسان على المسيحيين وكان الإيمان بضرورة مساعدة الأرامل والأيتام من العوامل التي جعلت الناس يستجيبون لتعاليم الكنيسة ، وأصبح الإحسان من أهم التعبيرات عن رغبة الإنسان في تخفيف الآلام عن زملائه وأسعادهم ، وبالتالي أصبح واجباً دينياً .

وبازدياد نفوذ الكنيسة وانتشار المسيحية حتى أصبحت الدين الرسمي في معظم أنحاء أوروبا ، حيث قامت المؤسسات لرعاية الفقراء والعتل بالأديرة كمنجى (الأيتام - الشيوخ - والعجزة) وفي ظل الظروف انتشر نظام جمع الصدقات في جميع أرجاء أوروبا بعد أن أصبح نظاماً يحترمه المجتمع ، يشترك فيه المبشرون والقساوسة وطلاب الجامعات ، ويلاحظ في هذه الفترة أن الصدقات كانت تعطى في كثير من الأحيان دون التعرف على حالة المستفيدين من هذه الصدقة أو مدى حاجته لها ، مما أدى إلى إقبال الكثير من الناس على هذه الصدقات ، ولقد يكونوا في حاجة غير حقيقية إليها .

وعلى الرغم من أن اتجاه الكنيسة كانت تُبارك نظام الاحسان وتقديم الصلقات الا أن الدولة كان لها إتجاه مختلف فمثلاً أصدرت في دولة شارلمان بعض القوانين التي تنص علي منع التسول ، وتهدد بتوليع العقوبة علي كل فرد بضبط بتقديم الصلقات لأى متسول سليم من الناحية الصحية ، كما قامت الدولة بتنظيم جمع الصلقات ، ثم أصدرت كثيراً من الدول الأوروبية قوانين لمعاقبة المتسولين والمتشردين واستمر الصراع فترة طويلة بين الكنيسة والدولة .

وفي عام ٥٢٠ م وجه " مارتين لوثر " في ألمانيا دعوة لإنشاء صناديق للتحويل تلحق بالكنائس ويشرف عليها رجال الدين مهمتها إستلام الأموال والملابس والتبرعات من أفراد الشعب ثم توزيعها علي الأفراد المحتاجين ، وهذا ألمانيا كل من فرنسا والنمسا وسويسرا باقتراح خطة ماثلة لتنظيم الاحسان .

وكان يشرف علي هذه الصناديق مراقبوا الكنيسة وكانوا يلعبون الدور القبادى الأول في إدارة المساعدات بالإضافة إلي بعض المتطوعين الذين يعملون بدون أجر لجمع التبرعات والاشراف علي توزيعها .

وفي عام ١٧٨٨م ظهر مشروع آخر لمساعدة الفقراء وسمى مشروع " فيف " منسوباً إلي الفيلسوف الأسباني جيان لويس فيف Juan Luis Vives ، وينص مشروع " فيف " أن مساعدة الفقراء يجب أن يتم علي أساس جغرافي وتعطي المساعدة بعد إجراء بحث إجتماعي . يقوم به متطوعين يختارهم مجلس الشيوخ - ويطبق هذا المشروع في

مدينة هامبورج - وكان البحث يتضمن مقابلة الفقراء ودراسة حالتهم الصحية ومقدار الدخل ، وأوجه الانفاق والسكن - التعليم ، ثم يتخذ قرار بشأن تقديم أو عدم تقديم المساعدة ، وكان تمويل هذه المساعدات يتم عن طريق التبرعات والهبات بالإضافة إلى الضرائب^(١).

أولاً : الرعاية الاجتماعية في إنجلترا

كانت رعاية الفقراء في إنجلترا خلال العصور الوسطى كما هو الحال في الدول الأوربية الأخرى نوعاً من النشاط الذي تمارسه الكنيسة ، وكان تقديم الصلوات للمكفرين والعجزة والمحتاجين واجباً دينياً روسيلة من الخلاص للعقاب الإلهي بعد الموت .

وفي أوائل القرن الرابع عشر بدأ الاهتمام بالفروق الفردية بين المحتاجين ووضعت أسس للتمايز بين طبقتين من الفقراء القادرين جسدياً على كسب معاشهم ، ثم الفقراء العاجزين عن العمل وذوي العاهات وكبار السن والمرضى والأطفال والحوامل وخصصت الكنيسة بين ثلث ربيع العشر والهبات التي تجمعها لرعاية الفقراء وبذل المساعدات لهم .

وفي القرن الخامس عشر زاد عدد الأئمة حتى بلغت ما يزيد عن ألف ، كما كانت المستشفيات تأوى المرضى وتقدم لهم الطعام والطبيب ، كما كانت كل مؤسسة من مؤسسات الإحسان تجتذب عدد من المتسولين والمحتاجين ، إلا أن هذه الجهود كانت توجه لتخفيف الظروف التي تحيط بهؤلاء الفقراء حتى يعتصموا على أنفسهم

وعلى الرغم من ذلك فكانت هذه الجهود متواضعة وهزيلة .

كما ظهر نظام الطوائف وهو نوع من تجمع الصانع للحقاف عمن مصالحهم ، وتم تكوين صناديق خاصة بهم ، وتقديم المساعدات منه في حالات المرض والعجز عن العمل حتي بلغ عدد الطوائف عظام ١٢٨٩ ما يقرب من خمسمائة هيئة وطائفة^(٢).

وكان لزوال نظام الاقطاع أثرا علي زيادة المتسولين من الفلاحين وأفراد أسرهم بعدما كانوا يعيشون في رعاية مالكيهم والحصول على المأكل والمشرب والمأوى وزوال نظام الاقطاع تحضر الفلاح من تسيود سيده وأصبح له الحرية في الترحال والتنقل ، ولكن في ظل ظروف قاسية وفي حالة صحية سيئة مما اضطره للبحث عن أي عمل لسد احتياجات أسرته في وقت لم تكن الأعمال فيه متوفرة ، الأمر الذي يؤدي إلى التشرد والتسول للفلاحين وأسرهم .

تدخل الدولة في تنظيم الرعاية الاجتماعية

صدر أول قانون لمعالجة مشكلة الفقر علي أثر نكبة وطنية حلت بالبلاد عام ١٢٤٨ عندما إنتشر مرض الطاعون الذي حملته السفن القادمة من الشرق الأقصى وقضى علي ثلث سكان إنجلترا في خلال عامين ، وأدى ذلك إلي زيادة باهظة في مستويات الأجور ، فأصدر الملك إوارد الثالث تحت الحاج قانون العمل عام ١٢٤٩ وقضى هذا القانون بالزام العمال القادمين علي العمل بأي عمل يعرض عليهم .

ويعتبر قانون العمال فاتحه عدد من القوانين والمراسيم التي صدرت للحد من مشكلة التشرد والتسول وإجبار العامل الزراعي على الارتباط بالأرض ، كما كانت العقوبات القاسية توقع على المتسولين والتشردين ومنها ربط القدمين والجلد بالسياط وعقوبات قد تصل إلى الشنق .

وفي عام ١٥٣٦ صدر قانون يلقي بتكليف العمد والقضاء في القرى والمدن باستلحاء طلبات كبار السن والفقراء والعاجزين عن الكسب ممن كانت الابراشيات (مجلس هي) تتكلف بمساعدتهم وجمع التبرعات وتوزيعها على المحتاجين منهم ، وينص تراخيص تسمح لهم بالتسول في مناطق محدوده .

وفي عام ١٥٣٦ صدر قانون لتنظيم المساعدات العامة تحت إشراف السلطات الحكومية في إنجلترا ، ونص القانون على تسجيل أسماء الفقراء في كل أبرشية (مجلس هي) بشرط إلزامهم في المقاطعة لمدة ثلاث سنوات ، والزم المتسولون الأصحاء بالعمل انتزاع الأطفال المتشردين من أباؤهم من سن الخامسة حتى الرابعة عشر .

وفي عام ١٥٧٢ ولغت الملكة إليزابيث قانوناً برلمانياً يلقي بحرف ضريبة عامة لتمويل الفقراء ، كما تقرر تعيين مراقبين للإشراف على شئون الفقراء وتنفيذ القانون الجديد ، ولقد أكد القانون بصورة لا طعنة مسئولية الحكومة في مساعدة الأشخاص العاجزين عن إعالة أنفسهم ، وفي عام ١٥٧٦ تم إنشاء بيوت الإصلاح ليأوي إليها المحتاجون وزودت

الجوت والكتان والحديد حيث كان الفقراء الأصحاء وخاصة صغار السن منهم يجبرون على العمل .

وفي عام ١٥٩٧ صدر قانون آخر يقضي بانتخاب مراقبي الكنائس بالإضافة إلى أربعة من الأعيان يختارهم قضاة البلاط للإشراف على شئون الفقراء ، كما نص على إنشاء بيوت الصدقة لايواء الفقراء العاجزين عن العمل من كبار السن والمكفوفين ونسب العاهات والعجزة .

ونتيجة للخبرات التي تراكمت بين عامي ١٢٤٩ - ١٦٠١ اتفجع حكام إنجلترا أن العقاب والتهرب والضرب لا يمكن أن ينهي الفقر ، وأن هذه المشاكل لا يمكن حلها إلا بالاستفادة من الموارد المتاحة في مقابلة احتياجات الأفراد (٣) .

قانون المزايايت للفقراء

وتعتبر هذا القانون من أبرز التشريعات التي في هذه المرحلة من تطور الرعاية الاجتماعية ، وأسهمت في إرساء قواعد ثابتة لها ^{في السبعينيات} هو قانون الفقراء الذي صدر عام ١٦٠١ ، واعتبر هذا القانون نقطة تحول في تاريخ الرعاية الاجتماعية في الغرب ، ووضع القانون الهيكل الأساسي لنظام الرعاية الاجتماعية في إنجلترا لعدة قرون .

والواقع أن صدور هذا القانون في ذاته كان دليلاً على التطورات ^{سنة مائة وستين} الجديدة التي استوجبت دخول الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية ^{فقد لا يفهم من القانون على أنه} بشكل أكثر وضوحاً بعد أن كان هذا المجال في أغلبه لا يهتد على عيني

نشاط الكنيسة والجمعيات الخيرية ، ويمقتضاه تقررت مسؤولية الدولة
مسئولية مباشرة نحو رعاية الفقراء بغض النظر عن شكل هذه الرعاية .

وقد أقر القانون مجموعة من المبادئ العامة للاستفادة منها
ويمكن عرضها فيما يلي :

أ - مسؤولية المجتمع المحلي في رعاية الفقراء الذين حرروا من رعاية
الأقارب .

ب - تلتصير مسؤولية المجتمع المحلي على الأشخاص الذين ولدوا فيه
أو أقاموا فيه ثلاث سنوات متتالية دون انقطاع .

ج - مسؤولية الأسرة والأقارب مسؤولية مباشرة عن رعاية الفقراء منهم
وقد لسم القانون الفقراء المحتاجين إلى ثلاث فئات ، ويقرر
لكل فئة من هذه الفئات نوع المساعدة التي يرى أنها تتفق
مع حاجتها ، أو الاجراء الذي يرى أن يتخذ حيالها وذلك
على الوجه التالي :

١ - الفقراء القادرون على العمل : يفرض القانون على هذه الفئة
العمل ويحررها من أى مساعدة مالية أو عينية ، فإذا لم تتوافر
فرص العمل بالنسبة لهؤلاء يكون عليهم العمل في المؤسسات
التابعة للدولة ، وهي مؤسسات انشلت هذه الفئة وابوائهم
في نفس الوقت ويحث القانون المواطنين على وقف التصديق على
الفقراء ماداموا قادرين على العمل حتى لا يشجعهم ذلك على
التواكل واستمرار العيش عالة على الآخرين ، فإذا رفض الشخص

العمل في هذه المعسكرات يكون من حق السلطات إبادعه في السجن ،
وأخذ ببدأ حق الإقامة أعطي القانون للمجتمع المحلي الحق في إعادة
المسولين الذين يفدون اليه إلى آخر مجتمع أقاموا فيه خلال السنة
الأخيرة .

٢ - الفقراء العاجزون عن العمل : وتشمل هذه الفئة المرضى والمسنين
والعميان والصم والبكم والمعنوهين والعجزة والأمهات ذوات الأطفال
الصغار ، ويوصي القانون بالنسبة لهؤلاء جميعا إبداعهم لـ
مؤسسات خيرية كالملاجئ حيث يشجعون على العمل في الحدود التي
تسمح بها حالتهم الصحية أو عجزهم الجزئي أو امكانياتهم الذاتية
عموماً . فإذا كان لأحد هؤلاء مسكن بؤريه ويتكلف أقل اقامته لـ
العلجاً يمكن للسلطات المسؤولة أن تصرح له بالمعيشة في مسكنه ، مع
منحه مساعدات معينة كالطعام والملابس والوقود .

٣ - الأطفال الذين لا عائل لهم : وتضم هذه الفئة يتامي واللقطاء
والأطفال الذين هجرهم عائلهم ، أو وصل عائلهم إلى مستوى من الفقر
لا يسمح له باعالتهم ، وتتولى السلطات المسؤولة عرض هؤلاء الأطفال
على المواطن الذي يتعهد بأبواعهم ورعايتهم دون مقابل ، فإن لم
يوجد يعرض الطفل على أحد أصحاب الحرف حيث يتعلم الطفل حرفة
عائلة جديدة ويعيش معه ويقوم بخدمته إلى أن يبلغ الرابعة والعشرين
من عمره ، أما في حالة الفتيان كن يقمن بالخدمات المنزلية السبي
أن يصلن إلى سن الواحد والعشرين أو يتزوجن خلال هذه الفترة (٤) .

والواقع أن قانون الفقراء لم يكن دوره في مجال الرعاية الاجتماعية قاصراً على التنسيق بين التشريعات السابقة ، ووضع تنظيم واحد لها بل أنه لاشك قد وضع النمط الذي سارت عليه إنجلترا في مجال رعاية الفقراء والعجزة والمحتاجين لقرون عديدة تالية ، كما أثر في نفس الوقت على سياسة الرعاية الاجتماعية في بعض الدول الغربية .

ومن هنا جاءت أهمية هذا القانون في تاريخ الرعاية الاجتماعية في الغرب ، وعلى الرغم من السلبيات التي كشف عنها تطبيق هذا القانون ، وعلى الرغم من الصعوبات والمشاكل الكثيرة التي تترتت على هذا التطبيق وصاحبه ، فإن هذا القانون قد أرسى جملته مبادئ ومجموعة من القواعد في مجال الرعاية الاجتماعية ، ومن ثم حظي بها حظوة نحو العمل المنهجي المنظم ، والواقع أن بعض هذه المبادئ والقواعد مازال قائماً حتى الوقت الحاضر ، ومن المبادئ التي أرساها هذا القانون ما يلي :

- ١ - مسئولية المجتمع عن رعاية الفقراء والمحتاجين من أفراد ، فبعد أن كانت هذه المسئولية قاصرة على بعض الهيئات الخيرية أو المؤسسات الدينية ، وبعد أن كانت رعاية الفقراء عملاً تطوعياً ينبعث عن دوافع شخصية أو فردية أصبح المجتمع ذاته مسئولاً عن هذه الفئة ، بعض النظر عن الشكل الذي ترجمت إليه هذه المسئولية ، أو خدمات الرعاية التي يقدمها المجتمع بالفعل .

٢ - مسؤولية المجتمع عن رعاية المحتاجين من أفرادها ليست مسؤولية مطلقة ، ولكنها محدودة بحدود معينة في مقدمتها التزامات الأسرة والأقارب نحو الفرد المحتاج ، وذلك حرصاً على تماسك الأسرة وتنمية المشاعر الودية والتعاطف والاخاء بين أفراد الأسرة الواحدة . إلى جانب حق الأقامة حتى لا يؤدي تطبيق القانون إلى هجرات تستمره من مجتمع لآخر طلباً للدعانة .

٣ - رعاية الفقراء والمحتاجين ، لم تعد عملية فردية ، أو علاقة مباشرة وبسيطة بين شخصين ، بين المتصدق والمتصدق عليه . كما كان الحال من قبل ، وإنما أصبحت عملية منظمة بشرف عليها المجتمع على توجيهها وتمويلها . والواقع أن هذا التحول الجديد لا يلقي دور الجهود الفردية في هذا المجال ، ولكن حجم المشاكل التي صاحبت بدء الثورة الصناعية جعل من المتعذر على الجهود الفردية القيام بدور فعال في علاج هذه المشاكل ، ومن ثم كان لابد أن ينتقل زمام المبادرة إلى المجتمع ذاته باعتباره مسؤولاً عن رعاية أفراد من ناحية ، وباعتبار ما يستحوذ عليه من موارد يمكن أن تسهم أكثر في هذا المجال .

٤ - مسؤولية الرعاية من جانب المجتمع قاهرة على العاجزين عن العمل أو الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم ، أما القادرون على العمل فتتخصر مسؤولية المجتمع نحوهم في توفير فرص العمل أمامهم .

٥ - بحث حالة الفقير أو المحتاجين قبل تقرير نوع الرعاية

التي يحتاجها وحجم الاعانة التي يستحقها وبذلك وضع القانونيون
البواصر الأولى علي طريق دراسة الحالات العلمية دراسة علمية^(٥).

ولقد زادت المعارضة لهذا القانون ، ولقد حمل القس توماس
تشارلمز (١٧٨٠ - ١٧٤٧) لواء الهجوم ضد هذا القانون ورأى أنه
لا يساعد الفقراء بقدر ما يقضي علي معنوياتهم بالإضافة الي لفساد
الادارة والاسراف في النفقات ، وقام تشارلمز ببعض التجارب فسي
مجال الرعاية الاجتماعية في إحدى المقاطعات الانجليزية وأرسي بعض
المبادئ في مجال الرعاية الاجتماعية أهمها :

١ - دراسة حالة الفقراء دراسة شاملة تكشف عن الأسباب التي
أدت به إلي الفقر ، وتقدير احتمالات الاعالة الذاتية أو الاعتماد علي
النفس في كل حالة ، ويعتبر هذا المبدأ عما اعتقده تشارلمز من
أن العوامل الذاتية لها دخل كبير فيما يصل اليه الانسان من ثاقلة
ويؤس .

٢ - تبين من الدراسة أن الاعالة الذاتية أصبحت أمراً متعذراً
بكون الاتجاه نحو الأتارب ثم الاحصاء ثم الجبران .

٣ - اذا تعذر تطبيق المبدأ السابق بكون البحث عن أحد
الأثرها من المواطنين في المجتمع يستطيع اعالة بعض المحتاجين .

٤ - اذا تعذر ذلك يصبح المجتمع المحلي مسئولا تجاه هؤلاء
الأفراد .

وجملة القول أن تطبيق قانون الفقراء قد أثار طائفة من ردود الأفعال التي ظهرت من مصادر مختلفة ، أضف إلي ذلك أن هذا القانون لم يخفف من مشكلة الفقر بل أنه على العكس من ذلك قد شهد تفاقم المشاكل الاجتماعية ، وتضخم عدد المتسولين والشحاذين وازدياد العبء الضريبي لتمويل الفقراء .

وبلغ ضو ذلك كان لابد من إعادة النظر في هذا القانون ، وبالفعل ظهر قانون الفقر الجديد عام ١٨٣٤ واشتمل على ست تعديلات نجعلها فيما يلي :

١ - إلغاء نظام المساعدات الجزئية لاستكمال الأجور كما جاء في القانون الذي صدر عام ١٧٩٥ .

٢ - إلحاق جميع الفقراء على العمل في بيوت التشغيل
٣ - قصر منح المساعدات الخارجية على المرضى وكبار السن والعاجزين والارامل ذوات الأولاد وحدهم .

٤ - تنظيم وتنسيق العمل بين عدد من الأطباء يضمهم إتحاد اقليمي يشرف على تنفيذ قانون الفقراء لادارة ومراقبة أعمال المساعدات في منطقة معينة .

٥ - جعل ظروف معيشة الفرد الذي يحصل على مساعدة الفقراء أقل أمرا ، وجاذبية من ظروف ومعيشة الفرد الذي يحصل على الأجور من عمله .

٦ - تكوين المجلس الاعلى للرقابة والاشراف ويقوم الملك بتعيينه .

وفي ضوء ما ورد في قانون الفقر نستطيع أن نحدد أهم السلبات في هذا القانون :

- أ - أن الفرد مسئول مسئولية تامة عن فقره .
- ب - أن الفقر ناتج عن عيب في الفرد .
- ج - أن الموظفين والمتطوعين لا يدرن على سد حاجات الفقراء وعائلتهم ولا يحتاج الأمر الى مؤهلين .
- د - قدر القانون إعانات الكنيسة والاقارب والجيران والاصدقاء والجمعيات الأهلية تقديماً كبيراً في حين أن هذه المصادر لا يمكن أن تفي بحاجات حالات الفقراء .
- هـ - لم يراعي القانون حالات الرعاية الخاصة كالمرضى والعجزة والمسنين والأطفال .

وفي عام ١٩٠٩ وجدت إنجلترا إنها في حالة شديدة الى تعديل جدرى في القانون (قانون الفقراء) بحيث يكون التعديل اكثر عمقا من التعديل في عام ١٨٣٤ .

تطور قانون الفقراء من ١٩٠٩ - ١٩٣٤

وقد اصطبغت القوانين بعد عام ١٩٠٩ بصورة قومية فقد ظهر عام ١٩١١ قانون الضمان الاجتماعي والذي أعطي تأميناً إجبارياً ضد المرض والبطالة ، وفي عام ١٩٢٥ بدأ صرف معاشات الأرمال والايتم وكبار السن ، أما المساعدات النقدية فقد تم صرفها للفئات الآتية :

- معاش للأرامل اللاتي كان أزواجهن مؤمن عليهم .
- إعانات مؤقتة للأطفال المعتمدين علي والديهما
- دفعات مالية للأطفال المعتمدين علي والديهما
- معاشات لكبار السن (ما بين ٦٥ - ٧٠ عاما) المؤمن عليهم .

وقد أصدرت الحكومة المحلية عام ١٩٢٩ الذى أدى إلى تفتيت قانون الفكر القديم وتم بقتضاء إزالة مجالس المتعبدن الفقراء وتحولت هذه الوظائف إلى المجتمعات المحلية ضمن تكوين المجالس المضربة والرفيعة .

وفي عام ١٩٢٤ تكون المجلس المساعد للمتعاظنين ليعمل على المستوى القومي الانجليزى ، ومن خلال بنوده تحددت مساعدات العاطلين لا سيما الذين لم يستفيدوا من مساعدات أخرى .

تقرير بيلدرج

في عام ١٩٤٢ أصدر لورد بيلدرج رئيس اللجنة الداخلية للضمأن الاجتماعى والخدمات تقريراً سمي بإسمه لتحسين الأوضاع المتعلقة بالفقراء في إنجلترا ولقد أسفر القانون عن الجوانب الآتية :

- ١ - يجب تغطية كل مواطن بالمساعدات .
- ٢ - هؤلاء الذين يحملون علي دخل ثابت مثل حالات المرض الشديد البطالة ، الحوادث ، كبر السن ، الأرامل .
- ٣ - تعطى نسب ثابتة للأفراد بصرف النظر عن كم المبالغ المدفوعة .

- ٤ - تدفع نسب ثابتة للفوائد للأفراد بصرف النظر عن كم الدخل الاصلى
٥ - رعاية الأفراد رعاية طبية كاملة بدون أجر .

ورغم التطور الذى حدث في برامج الرعاية الاجتماعية على-
الصعيد الرسمي وزيادة أعباء الدولة في هذا المجال ، فليس معني
ذلك أن نشاط الرعاية الاجتماعية على الصعيد الأهلى قد ظل ساكناً ،
بل أن هذا النشاط اشتد عوده في الفترة اللاحقة لصدور قانون الفقراء
الجديد ، وقد ظهر ذلك بصفة خاصة في الحركات الانسانية التي
ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مقدمتها حركة
تنظيم الاحسان ، وحركة المحلات الاجتماعية وستقوم بعرض موجز
لكل منهما على النحو التالي :

أولاً : حركة تنظيم الاحسان . Charity Organization

اما كان قانون الفقراء الجديد أن يخفف بالفعل من الأعباء
المالية التي تتطلبها تمويل القانون ، كما استطاع أن يقضي على كثير
من أوجه الفساد الإدارى الذى صاحب تطبيق القانون الا أنه وقف
عاجزاً أمام التفاوت الصارخ بين الثراء الفاحش لطبقة الرأسماليين من
أصحاب المصانع وبين الفقر والبؤس والحرمان الذى تعانيه الإعمداد
المتزايد من عمال الصناعة .

ولما لم يستطع النشاط الحكومى أن يجابه الاحتياجات المتزايدة
للعناية الاجتماعية لفظ أدى ذلك إلى تنشيط القطاع الأهلى في شكل

إنشاء كثير من الجمعيات الخيرية الأهلية لمساندة النشاط الحكومي
وسد يد العون الي المحتاجين وعلى الأخص في فترات الأزمات . كما
كان لزيادة إعداد الجمعيات وفقدان التعاون بين الهيئات الحكومية
والأهلية أدى الي ضرورة إنشاء هيئة جديدة تتولي التنسيق بين جهود
القطاع الاهلي والقطاع الحكومي ، وقد إطلق علي الهيئة الجديدة
إسم جمعية تنظيم الاحسان وذلك عام ١٨٦٩ .

حيث قامت هذه الجمعية بإنشاء مكتب للاستعلامات الغرض منه
أن يكون مرجعا أو سجلا شاملا يضم كل البيانات المتعلقة بنشاط
الهيئات والمؤسسات العاطة في مجال الرعاية الاجتماعية ، ويستطيع
المستولون في الهيئات الأهلية والحكومية والأفراد والتقدم لهذا المكتب
للحصول علي ما يلزمهم من بيانات خاصة بالمحتاجين وطالب المساعدة
حتى يمكن التنسيق بين مختلف الجهود الأهلية والحكومية .

والواقع أن الفهم الذي قامت به حركة تنظيم الاحسان في تطوير
الرعاية الاجتماعية لم يكن قاصراً علي أحباء تعاليم توماس تشالمرسز
الذي سارت عليه السياسة الاجتماعية بالنسبة للفقراء والمحتاجين
والذي لم يوفق في نظريهم في الاستعانة بالرصيد غير المنظور من التعاطف
والنوايا الحسنة والاعالة الذاتية التي تربط بين أفراد المجتمع ومجاعاته
بحيث تصبح الصلة شارة لنا لم نعي هذه الروابط .

وتعمل حركة تنظيم الاحسان في ناحيتين أساسيتين ، احدهما
تقديم خدمات شخصية أكثر كثافة وأشد فاعلية للأسر والأفراد المحتاجين

لمثل هذه الخدمات ، أما الأخرى فتتمثل في الاتجاه التعاوني نحو مشاكل الفقر أو نحو مشاكل الرعاية الاجتماعية بصفة عامة .

وإذا حاولنا التعبير عن ذلك بلغة الخدمة الاجتماعية المعاصرة يمكن القول بأن هذه الحركة كانت تعمل في مجالين هما خدمة الفرد وتقديم العون والمساعدة للأفراد من ذوي المشكلات ، وتنظيم المجتمع في إيجاد نوع من التنسيق وعدم التكرار والازدواج في تقديم الخدمة .

وهكذا لعبت حركة تنظيم الاحسان دوراً ملموساً في التمهيد لنشأة الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة وخدمة الفرد بالذات على أساس أن المتطوعين إتجهوا في عطيم مع الأفراد والاسر نحو تنمية العلاقات ونحو الخدمات الشخصية قبل منح المساعدات المالية ، ولي نفس الوقت عنيت هذه الحركة بتفريب المتطوعين حيث أسست لهذا الغرض عام ١٩٠٣ مدرسة الاجتماع والاقتصاد الاجتماعي والتي اندمجت فيما بعد في مدرسة لندن للاقتصاد .

حركة المحلات الاجتماعية

ولد قام طائفة من قادة الاصلاح في إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر وعلى رأسهم دينسون E. Denison وصوبيل بارنيت S. Barnert بتكوين حركة المحلات الاجتماعية حيث تاربت هذه الطائفة على النهج التقليدي في معالجة مشاكل الحريان واليوس والفقر ، واعتقدوا أن العلاج المثل لمشاكل ينبغي أن يؤسس على معرفة بالفقر واليوس عن طريق المعيشة بينهم وتنمية الروابط

الوثيقة معهم •

وقد أشارت بعض الدراسات عن هذه الحركة إلى أنها قد ظهرت استجابة لاحتياجات ثلاث أساسية هي :

١ - الحاجة إلى البحث العلمي وعلى الأخص بالنسبة للمشاكل الاجتماعية •

٢ - الحاجة إلى القيادة وعلى الأخص في مجالات الإصلاح الاجتماعي
٣ - الحاجة إلى أفاق رحبة للحياة عن طريق التعليم •

واستطاعت هذه الحركة أن تجند مجموعة كبيرة من طلبة الجامعات في لندن للعمل التطوعي في المجالات الاجتماعية التي أنشئت في الأحياء الشعبية ، وأنشئت أول مجلة اجتماعية في لندن عام ١٨٨٤ سميت باسم " مجلة توينبي " تخليداً لاسم راند من رواد هذه الحركة واتخذت هذه المجلة لها أهدافاً ثلاث أصبحت تمثل الخطوط الرئيسية للسياسة الاجتماعية وهي :

١ - رفع المستوى التعليمي والثقافي للفقراء •

٢ - دراسة أحوال الفئات المحتاجة في المجتمع والكشف عن نواحي

الإصلاح اللازمة •

٣ - تنوير الرأي العام واستنارته بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والثقافية والصحية ومساندة التشريعات الاجتماعية اللازمة لعلاج هذه

المشكلات •

وهكذا عملت الحركة علي إنشاء مراكز في الأحياء الفقيرة عسرف كل مركز باسم المجلة لتكون مقراً للمنطوعين من المصلحين الاجتماعيين ولتكون مركز إشعاع ثقافي وديني بين سكان الأحياء الفقيرة ، وكان معظم المنطوعين للعمل بهذه المجالات من المثقفين وطلاب الجامعات ومن أفراد الطبقة المتوسطة ، ولذلك أصبحت المجلة مركزاً يحقق اللقاء بين أفراد علي مستوى عال من الثقافة والثروة مع أولئك الذين حرمتهم الظروف من كثير من نعم الحياة .

وساهمت هذه الحركة في تحسين الأحوال الاجتماعية عن طريق العمل الجماعي وإثراء الشخصية ، ولذلك يمكن القول بأن جوهر حركة المجالات الاجتماعية بصفة عامة هو خلق رابطة قوية وبستمرية ومتجددة بين فئة المثقفين في المجتمع من رجال ونساء وبين الطبقات الفقيرة والمحرومة ، إذ من شأن هذه الرابطة رفع المستوى الثقافي للطبقات الفقيرة وتوسيع مدارك الفئة المثقلة حيث تفتح أمامها آفاق جديدة للمعرفة بدراساتها للأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة بين الأغلبية الكبرى للشعب .

والواقع أن حركتي تنظيم الاحسان والمصالحات الاجتماعية قد ظهرتنا كرد فعل لسياسة الرعاية الاجتماعية وللنظم المتبعة في علاج مشكلة الفقر والتسول في ذلك الوقت ، وبناءً علي ذلك فقد اتفقتا في بعض الأمور وإن اختلفتا في أمور أخرى ، وهنا يمكن القول بأن الغايات التي كانت تعمل من أجلها الحركتين غايات متشابهة أو متقاربة إن لم تكن متطابقة⁽⁵⁾.

للمسنين والمرض والمواقف الطارئة التي تقابل الأفراد . وفي عام ١٩٠٧ بدأ ظهور مفهوم جديد في مجال رعاية الإنحراف سبغته علاج المنصرف وعدم الاقتصار علي العقاب ، وفي عام ١٩٠٨ بدأ الاهتمام بتوفير الدعم المادي لرعاية المسنين ، وفي عام ١٩١٠ بدأت إنجلترا بالمساعدات العمالية وابتعاد فرض العمل لهم ومقاومة البطالة ، وفي عام ١٩١١ بدأ تشريع بعض القوانين المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية فـفي حالات المرض والبطالة .

وفيما بين عامي ١٩١٩ - ١٩٣٩ أضافت الدولة بعض المسئوليات إلى الاجهزة المحلية من بينها رعاية المكفوفين والمرضى بأمراض مزمنة وذلك عن طريق تخصيص ميزانية للمحليات ومساعدات مالية للأجهزة التطوعية للقيام والمساهمة في هذه المسئوليات وفي نفس الوقت إتخذت بعض الخطوات لزيادة فعالية الرعاية وجعلها عطية انسانية مع بعض الفئات مثل :

- المعوقين نفسياً وعقلياً .
- المرضى بالحرن والأمراض التناسلية .
- التركيز علي العمليات الوقائية في المقام الأول ثم العمليات العلاجية عند التعامل مع المشكلات الاجتماعية .

واعتباراً من عام ١٩٣٩ أصبحت التأمينات الاجتماعية متوفرة بإنجلترا وذلك للفئات الآتية :

- معاشات الشيخوخة والمكفوفين .

- تأميمات ضد البطالة
- تأمين صحي ضد المرض
- معاشات للأرامل والأيتام الحرفيين وغيرهم
- مساعدات مركزية للعاطلين الذين لا يجدون فرصة عمل وذلك بعد التأكد من إحتياجهم المادى •
- تعديل لائحة معاشات التقاعد للمحاربين أثناء الحرب العالمية الأولى على أساس منح المعاشات لغير القادرين ، وصـرف المعاش للأسر الشهداء (الايتام والأرامل)

تطور الرعاية الاجتماعية في إنجلترا من عام ١٩٣٩ وحتى الآن

وسنقدم في هذا المزمع عرضاً موجزاً لأهم برامج الرعاية الاجتماعية في إنجلترا منذ عام ١٩٣٩ ولغاية الوقت الراهن والتي من أهمها :

١ - برنامج التأمين الاجتماعي

وهو برنامج شامل يقوم عليه الضمان الاجتماعي ويتضمن الفئات الآتية :

- أ - صرف معاشات في حالات التقاعد للرجال والنساء الذين تجاوزوا سن الستين •
- ب - معاشات للأفراد المتعطلين أو المقعدين بسبب المرض •
- ج - رعاية الأفراد رعاية طبية كاملة بدون أجر •
- د - رعاية الأطفال في حالة وفاة العائل للأسرة •
- هـ - صرف مساعدة للأسر المحتاجة وتقديم وجبات لهم •

و - صرف مساعدات وتعويضات للعمال •

ويلاحظ أن نظام التأمين يتضمن مساهمة كلا الفرد وصاحب

العمل والدولة •

٢ - المساعدات العامة (الضمان الاجتماعي)

ويشمل برنامج المساعدات نوعين :

النوع الأول : مساعدات مادية للأشخاص الذين لا ينطبق عليهم قانون التأمينات الاجتماعية وفي حالة من الفقر تحتاج إلى مساعدة وحسنت فئات كالشيوخ والبطالة والأرامل ذوي الأطفال والعجز الكلي والعجز الجزئي •

النوع الثاني : من المساعدات هي المساعدات التي يحصل عليها الأفراد الذين يقيمون داخل المؤسسات الاجتماعية ولا يستطيعون العناية بأنفسهم •

٣ - مشروعات العمل والوضع ورعاية الطفولة

قامت إنجلترا في العصر الحديث بوضع مشروعات خاصة برعاية الحوامل والأطفال وذلك بإنشاء المستوصفات المزودة بالطبيب والأخصائيين للقيام بهذه المهمة ثلاث فترات قبل الوضع بمعالجة الأم المرض التي تتعرض لها الأم في هذه الفترة • وكذلك أثناء فترة الولادة وما بعدها •

كما تم إنشاء المراكز العامة بصرف المواد الغذائية والادوية
الضرورية إما بالمجان أو بأسعار مخفضة ، فمثلاً تتولى الدولة صرف
كميات خاصة من اللبن بأقل من نصف ثمنها للحوامل والأمهات
والمرضعات والأولاد حتى سن الخامسة •
وتقوم هذه المراكز بما يلي :

أ - رعاية ٧٠% من الأطفال بانجلترا •

ب - تقوم بمهمة طبيب العائلة من حيث الكشف العمومي واتباع نظام
السجلات للأطفال وتشمل التطعيم والأمراض وتطور نمو الطفل •

٤ - برامج التأهيل المهني

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية أكبر الأضرار
في زيادة عدد المعوقين الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع برامج خاصة
بهم لتأهيلهم من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية •

ولذلك سنت الحكومة الانجليزية قانوناً عام ١٩٤٤ خاص بتأهيل
العجزة والمعوقين في الحروب والزيت أصحاب الاعمال بتشغيلهم
وتدريب نسبة منهم للعمل بكل مصنع •

٥ - إنشاء أماكن ومبوت للمسنين

أهنت انجلترا منذ عام ١٩١٩ بالمسنين وذلك بإنشاء مساكن
لهم في الاحياء الأهلة بالسكان حتي لا يشعر المسن بأنه في عزله عن
العالم ولقد انشأت انجلترا بعد الحرب العالميتين حوالي ثلاثين ألف

مسكن للشيوخ صمما مهندسين لهذا الغرض^(٦).

إنشاء مساكن لايوا الشيوخ المحتاجين بأجور زهيدة أو بالمجان وتضم كل منها ٤٠ شيخا وزودت هذه المساكن بكل ما يحتاج اليه المسنون كما زودت بالخدم والزائرات الصحيات والاجتماعيات للأشراف علي النزلاء ولتوفير وسائل الترفيه والراحة لهم .

٦ - الرعاية الصحية :

وتقدم الرعاية الصحية لكل المواطنين ويتضمن ذلك الفحص الشامل والعلاج في العيادات أو المستشفيات كما يتضمن البرنامج صرف الأدوية والأطراف الصناعية مجاناً للمواطنين .

٧ - العلاقات العامة

وفي هذا الصدد تقوم المؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية بتوجيه الرأي العام فيما يتعلق بوظيفة الخدمات الاجتماعية في المجتمع ، ولفت نظر السلطات الحكومية المسئولة تجاه المشاكل المجتمعية التي تستحق البحث والعلاج .

٨ - البحوث والدراسات الاجتماعية

تمارس المؤسسات الأهلية دورها بالنسبة للبحوث والدراسات الاجتماعية بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين في المجتمع وذلك في مجال الرعاية الاجتماعية ، كذلك تقترح المؤسسات الأهلية

أشكال التشريعات المناسبة التي تتفق مع التغيرات السريعة التي
يعيشها المجتمع .

٩ - علاقات الأسرة

وتصرف للأسرة ذات الوالدين أو أكثر بشرط ألا يزيد الواحد
منهم عن ستة عشر عاماً ، تصرف بناءً على طلب الأسرة بغض النظر
عن وضعها الاقتصادي . ورفع السن إلى تسعة عشر عاماً بالنسبة
للطلاب .

وفي ظل برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة من الجانب الحكومي
في إنجلترا كان من الضروري إعادة النظر في دور المؤسسات الأهلية
ولذا تم إجراء بعض التعديلات لهذه المؤسسات مع التركيز على الوظائف
الآتية :

١ - الوظيفة التجريبية : حيث تقوم هذه المؤسسات بالمشروعات
التجريبية لاختبار مناهج جديدة أو برامج جديدة في مجال الرعاية
الاجتماعية تواجه الاحتياجات المتغيرة للقات المختلفة من
المجتمع ، وقد تصبح هذه المشروعات نواة لبرامج حكومية في
المستقبل .

٢ - وظيفة تكميلية : وهنا تعمل المؤسسات الأهلية على تكملة
الخدمات الحكومية وعلى الأخص بالنسبة للقات التي لا تغطيها
البرامج الحكومية ، أو الاحتياجات التي لا تدخل في نطاقها
نظراً لأن الخدمات الحكومية مرتبطة بالتشريعات من ناحية

وبالاعتمادات المالية من ناحية أخرى .

٣ - وظيفة علاقات عامة وقد سبق عرضها في الجزء السابق وتختص

بنوعية الرأي العام بشأن وظيفة الخدمة الاجتماعية .

٤ - وظيفة البحث والدراسات الاجتماعية لتحديد الاحتياجات المتغيرة

واتجاهات المواطنين تجاه أوجه الرعاية المختلفة^(٧) .

ثانياً : الرعاية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي .

قبل ثورة ١٩١٧ كان عصر الآلة قد بدأ في الجزء الأوربي من روسيا القيصريّة علي حين كان الجزء الأكبر من الامبراطورية فيما وراء جبال الأورال لا يزال متخلفاً ، وكانت شعوب القوقاز وآسيا الوسطى ماعدا المدن القليلة التي أنشأها المستوطنون الأوروبيون تعيش عيشة الرعاة مع أنها مرت عليها في الماضي فترات من المجد الإمبراطوري .

وجاءت الثورة الصناعية في أواخر عهد الامبراطورية القيصريّة وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر بدأت الآلات تحل محل أدوات الصناعة البدائية وانتشرت مصانع النسيج والصناعات المعدنية في مناطق موسكو وسانت بطرسبرج (عاصمة الامبراطورية القديمة) وبدأت صناعة الحديد والصلب تنمو في جبال الأورال وبدأ البترول يتدفق في باكر علي بحر قزوين .

ولكن التصنيع الذي تم إلي حد ما نتيجة إستثمار القسروخ الاجنبية كان طفيف الأثر نسبياً في تلك البلاد الواسعة وكان العمال الصناعيون يشكلون نسبة ضئيلة جداً من السكان . وفي تلك الأيام كانت روسيا لا تزال تعرف ببلاد الفلاحين المعدمين والملاك الاتطاعيين . وقد كان عمال الصناعة أصلا للاحين تركوا العمل الزراعي منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٨٦١ .

وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية السيئة التي تعتمد اعتماداً

كبيراً على الزراعة وحيث تسيطر فئة من الاشخاص على ثروات البلاد لم يكن من المنتظر حدوث ارتفاع يذكر في مستوى المعيشة . وكانت هناك مدارس قليلة وكانت الحكومة والطبقة الحاكمة تظهر عدم المبالاة وأحياناً الخوف من التعليم . وأدى هذا إلى انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية هذا بالإضافة حكم القياصرة المطلق والنظام السياسي التعسفي الذي يعمل لكبت الفكر المستقل والقضاء على كل محاولة لتحسين الأوضاع .

ولكن على الرغم من هذه السياسة التعسفية بدأ السخط والاستياء ينتشر في جميع أنحاء البلاد وأدى تزايد السخط بين طبقات الفلاحين التي لقّام ثورات كثيرة هزت بعض أجزاء الإمبراطورية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . ولكن ثورات الفلاحين كانت تنقصها الزعامات والتنظيم ولهذا فإن الأقلية المتعلمة من سكان المدن والعمال الصناعيين والمثقلين قامت بسد هذا النقص .

وخلال المدة من عام ١٨٦٥ حتى عام ١٨٩٠ ازداد عدد العمال المشغولين في الصناعة زيادة كبيرة ومع أنهم كانوا بمثابة قلة بالنسبة لعمال الصناعة إلا أنهم سرعان ما أصبحوا من أنشط قطاعات الشعب . وقد ساعد على هذا التطور تركيز العمال في مناطق صناعية معينة وكذلك في بعض المشروعات . وارتفعت الأصوات التي تطالب بتحسين ظروف العمل وظروف المعيشة وقامت اضطرابات في عدة مصانع ولكن نشاط العمال أصبح أكثر فاعلية عندما وجدوا صفوفهم مع طبقة المثقلين

وقد لعبت طبقة المثقفين وطبقة العمال الفتيين دوراً خاصاً في روسيا القيصرية وهذه الطبقة المحدودة العدد تلقت معظم تعليمها في الخارج ولذلك كانت تستجيب للأفكار الجديدة واقتنعت بضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على النظام الاقتصادي والاجتماعي فكانت تتبوء المنظمة لطبقة العمال الصناعيين والزراعيين وقامت بينهم بطور القيادة .

وسرعان ما أصبح النضال لتحسين الأوضاع الاقتصادية والنقـدم الاجتماعي مرتبطاً بالنضال في سبيل الحرية السياسية وبدأ العمال المنظمون وزعمائهم يعتقدون أنه لا يمكن إدخال تحسينات ملموسة على ظروف العامل والفلاح .

الحركة النقابية في روسيا القيصرية :

يمكن اعتبار الأمر الإمبراطوري بتحريم عبء الأرض عام ١٨٦١ نقطة البداية الحقيقية للتصنيع في روسيا . وبينما كان هناك ٥٢٢ ألف عامل يشتغلون في الصناعة عام ١٨٦١ ، ارتفع العدد إلى مليونين وسبعمائــة وخمسون ألف عام ١٨٨١ . ووصل هذا العدد إلى نحو خمسة ملايين ونصف المليون عام ١٨٩٧ وكان التوسع الصناعي سريعاً خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر بوجه خاص . وخلال هذه الفترة كانت ظروف العمل قاسية وبحفوفة بالمخاطر فانخفضت الأجور وطالت ساعات العمل وزاد تسلط أصحاب الأعمال وتفاقم نظام الجزاءات ، وسوء حالة المساكن وعدم توفر الشروط الصحية فيها ، وإرغام العمال على الشراء من مخازن الشركات التي يعطون بها . ولم يكن لحق

النكتل وتكوين النقابات وجود في ذلك الوقت وكان قانون العقوبات يوقع جزاءات صارمة على كل من يشترك في الاضرابات أو ينضم إلى عضوية أية رابطة تهدف إلى التدخل في العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال .

وعلى الرغم من القوانين الرسمية وإشراف الشرطة استطاع العمال في بعض الأحيان أن يلقوا في وجه أصحاب الأعمال . وبعد عام ١٨٧٠ أصبحت إنفجارات التذمر أمراً عادياً وقاتمت إضرابات عنيفة في لندن إلى جانب ثورات الفلاحين التي كانت تحدث بين حين وآخر ضد الملاك ووكلائهم .

وقد ظهرت أول جماعة مهنية معترف بها قبل نهاية القرن التاسع عشر وهي تشبه نظام الطوائف أي عبارة عن جماعة صداقة أو رابطة تعاونية تقوم بتقديم المساعدات المتبادلة للأعضاء في حالات المرض أو العجز ومنذ عام ١٨٩٠ ضمت عضوية هذه المنظمات عدداً كبيراً من العمال .

وفي أوائل القرن العشرين أدت الحرب بين روسيا واليابان إلى أزمة اقتصادية خانقة وزادت البطالة وعم السخط بين الطبقات العمالية الفقيرة وفي يناير ١٩٠٥ قامت الاضطرابات في مصنع بوتيلوف في سانت بطرسبرج ثم شمل الاضراب جميع أجزاء المدينة ، وابتدت الاضرابات إلى المدن الأخرى احتجاجاً على مذابح بطرسبرج وامت جميع أنصاف الأبراطورية لأسباب سياسية واقتصادية واشترك في اضرابات سنة ١٩٠٥

أكثر من أربعة ملايين عامل وتكونت في المصانع لجان للاضرابات ومجالس للعمال وذلك لتنظيم الاضرابات ثم للمساومة مع أصحاب الأعمال حول مطالب العمال وقد أصبحت هذه اللجان نواة للتنظيم النقابي فيما بعد .

وفي يناير عام ١٩٠٥ أنشئت نقابة عمال السكك الحديدية في موسكو وفي إبريل من العام نفسه عقد مؤتمر لتكوين إتحاد يضم جميع عمال السكك الحديدية في روسيا . وسار عمال المطابع والمطاهم والنسيج في الطريق نفسه . وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٥ أصدر القيصر بياناً أعلن فيه رغبته في إنشاء هيئة تشريعية وإطلاق حرية الصحافة وحرية الكلام وحرية الاجتماعات وأعلنت السلطات أنها تكتفي بإبلاغها بأية منظمة يتم انشاؤها . إلا أن " اللوائح النظامية للجمعيات العمالية " التي صدرت في مارس سنة ١٩٠٦ منعت نقابات العمال من أن تكون أكثر من جمعيات صداقة ووضعا تحت إشراف السلطات .

وفي بداية عام ١٩١٢ عندما دخلت حدة أعمال القمع كان هناك ٦٥ نقابة في البلاد مجموع أعضائها ١٥ ألف عضو . وفي عام ١٩١٢ زاد عدد النقابات إلى ١١٨ نقابة وزاد عدد الأعضاء إلى ٤٥ ألف عضو . وإلى جانب تطور النقابات إشتراك عدد كبير من صناديق العلاج التي أنشئت بقتضى قانون التأمين الاجتماعي الصادر في ٢٢ يونيو ١٩١٢ . وفي خريف عام ١٩١٢ كانت هذه الصناديق تضم حوالي مليون عامل

ووصل هذا العدد إلى مليون ونصف المليون عند قيام الحرب العالمية الأولى .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى وإشتراك روسيا فيها حلت جميع منظمات العمال في سانت بطرسبرج وانتشرت أعمال القمع فسي جميع أنحاء روسيا وبدأت عمليات التفتيش والاعتقال والترحيل . وأدى سوء الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب إلى تجديد الأضرابات التي بلغت أوجها في يناير ١٩١٧ .

وفي فبراير سنة ١٩١٧ سقط النظام القيصرى وبدأت لجان الحرب البلشفى تدعو العمال إلى تكوين النقابات . وفي أول مؤتمر لجبرمج النقابات الروسية الذى عقد في يناير سنة ١٩١٨ تقرر تحويل لجان المصانع التي ظهرت خلال الثورة إلى فروع نقابة محلية . وحددت واجبات النقابات من تركيز جهودها للإنتاج وتوليف المواد الغذائية وتنظيم الأجور والتأمين الاجتماعى .

النقابة منظمة الرعاية الاجتماعية :

طرأت كثير من التغيرات على مفهوم الوظائف النقابية في الدول التي قامت فيها ثورة اجتماعية نتيجة إلغاء الرأسمالية والتأميم الكلى أو الجزئى لوسائل الإنتاج . وفي هذه الدول تتحمل النقابات مسئولية زيادة التقدم الاقتصادى للبلاد بالإضافة إلى دفاعها عن حقوق العمال وعن نصيبهم في المكاسب التي تعود على المجتمع .

وهذا المفهوم الجديد للوظائف النقابية يرجع إلى أنه في المجتمع الاشتراكي الذي يعمل فيه كل الشعب في سبيل الهدف العام المشترك وهو زيادة رفاهية المجتمع بمرته - لا تعد جهود الجماعات المختلفة في دفاعها عن مصالحها مضادة أو متعارضة ، وباختلاف هذا التعارض لا تعتبر العلاقة بين العمل والإدارة علاقة عدائية وينظر إلى موقف العمال والمديرين في ضوء وظائفهم ونظرية التخصص فحسب .

وظائف النقابة :

١ - مسائل العمل والأجور : تشترك النقابات على مختلف مستوياتها مركزية أو اقليمية في تقرير مسائل العمل والأجور وتبذل النقابات جهوداً كبيرة تتمثل في البعثة والإقدام والكتابة للمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية . وتبدأ وظيفة النقابة هنا من إقترح التشريع والمشاركة في التخطيط الاقتصادي القومي . والتفاوض بشأن الاتفاقيات الجماعية فالنقابات تتمتع بحق اقتراح الاجراءات التشريعية لدى السلطات الحكومية العليا مباشرة ، والاقتراحات الخاصة بظروف العمل في جميع أنحاء البلاد . وتناقش النقابة الخطط الاقتصادية من ناحية (أ) أهداف الإنتاج (ب) عدد العمال المطلوبين لتنفيذ الخطة (ج) الأجور .

ومن بين الوظائف الرئيسية لنقابات العمال المحافظة على مستويات الأجور وتحسينها عن طريق المساومة الجماعية ورفع الحد الأدنى للأجور وإنشاء جهاز خاص لتحديد الأجور .

٢ - رعاية العمال والتأمين الاجتماعي : بعد إلغاء وزارة العمل تولت النقابات وظائف متعددة تتعلق برعاية العمال • وتمارس النقابة مسئولية التفتيش علي أحوال العمل مراعاة شروط الوقاية وحماية العامل والمحافظة علي صحته كما تقوم النقابة بإدارة صندوق التأمين الاجتماعي الذي تموله الدولة وتقوم اللجنة النقابية بوضع ميزانية صندوق التأمين الاجتماعي للوحدة الانجانية التي تمثلها وتحدد مبالغ التأمين الموقت •

ومع أن الاشخاص المتقدين في السن أو المحالين إلي المعاش يحصلون عادة علي مساكن تدبرها سلطات الضمان الاجتماعي فإن المنظمات النقابية المحلية تهتم بمسائل كذلك تهتم النقابات بالعمال المرضى وتضعهم في الأعمال التي تناسب حالتهم الصحية •

٣ - الاسكان والخدمات الاجتماعية تعتبر مشكلة الاسكان من المشكلات الحادة في الاتحاد السوفيتي • ويحتل توفير المساكن المرتبة الأولى من الأهمية وفي جميع المدن يجري بناء المستعمرات السكنية الضخمة وتقوم السلطات المحلية أو المؤسسات الصناعية بتشبيدها • بالإضافة إلي إنشاء جمعيات تعاونية سكنية لبناء شقق خاصة تصبح ملكاً لأصحابها أو منازل خاصة للعائلات •

ولنقابات العمال صلة وثيقة يخطط الإسكان التي تناقش أولاً في المصنع ثم علي مستوى الاقليم ثم الجمهورية وأخيراً في المجلس المركزي لاتحاد النقابات التي ينسق الطلبات الواردة من المستويات المحلية

ويقدم مقترحاتها بشأنها الى السلطات العليا • ويقوم مندوبوها
النقابات بمعاينة المساكن الجديدة لتقرير صلاحيتها كما يقومون بدراسة
دقيقة لطلبات الراغبين في شغل المساكن حسب مقاييس موضوعية •

وبالرغم من أن الخدمات الاجتماعية التي تقدم داخل المصنع تديرها
وتمولها وتساعدها إدارة المصنع إلا أن الاشراف يكون من إختصاص
لجنة المصنع النقابية • وتشمل هذه الخدمات تقديم وجبات غذائية
كاملة لكل ورديه من ورديات العمل •

وفي كثير من المصانع تنتشر دور احضانة ورياض الأطفال ويشرف
علي إدارتها موظفون مدربون ومن بينهم عدد من الأطباء المتخصصين
ودور الحضانة تخصص عادة للأطفال من سن شهرين حتى ثلاثة أعوام
أما رياض الأطفال فتخصص لمن هم أكبر من ذلك حتى سن الالتحاق
بالمدراس الابتدائية • وتعتبر دور الحضانة ورياض الأطفال علي جانب
كبير من الأهمية وخاصة بالنسبة للمصانع التي تضم عددا كبيراً من
النساء العاملات كذلك تقيم النقابات معسكرات للفتيات من سن
١٠ سنوات حتى ١٥ سنة طوال الاجازات الدراسية •

والخدمات الطبية تعد في مقدمة الخدمات الاجتماعية التي توليها
النقابات للعمال وتقوم إدارة المصنع بإعداد المباني والمنشآت كما يتولى
صايتها • ولكن وزارة الصحة هي التي تشرف علي الخدمات الصحية •
والعلاج مجاناً لجميع العمال وتعالج الأسر عادة في المراكز الصحية
القائمة في أماكن السكن • ويقتصر دور اللجنة النقابية للمصنع علي

مراقبة تقديم هذه الخدمات وعلى كفاءتها ويختلف حجم هذه الخدمات على حسب حجم المصنع نفسه •

٤ - التعليم والتدريب : تقوم النقابة بدور إيجابي في تشجيع العمال على الحراسة ومراقبة برامج التدريب والتسهيلات التي يقدمها المصنع • وفضلاً على هذا فإن زيادة الخبرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالترقية • وهذا يعتبر من الحوافز الهامة فعند ترقية العامل لا توجد في الاعتبار أقدميته بقدر تفوقه في العمل ومستواه التعليمي •

ومن الواضح أن المهام التعليمية للنقابات لا تقتصر على التعاون في تشجيع العمال للإقبال على التدريب المهني بل تقوم النقابات بتنظيم البرامج التثقيفية لتدريب الأعضاء في مجال النشاط والتنظيم النقابي •

٥ - الثقافة والترفيه : تقوم النقابات بتزويد الجماهير بحد أدنى مشترك من الثقافة بصرف النظر عن جنسياتهم والعمل على سد الهوة التي تفصل بين القرية والمدينة - وتملك نقابات العمال معدات ثقافية شاملة تضم حوالي ١٤ ألف قصر ومبيت من قصور ومبوت الثقافة ، بالإضافة إلى الأندية التي أنشئت في المصانع أو المناطق السكنية الجديدة • وقصر الثقافة • وكذلك النادي يضم عادة كل أنواع النشاط الثقافي والترفيهي فبعض قاعة للعروض السينمائية أو قاعة كبرى للاجتماعات يمكن تحويلها إلى مكان للعرض السينمائي أو مسرحاً ، ومكتبة ومجموعة من المجرات تستخدم للاجتماعات وأجهزة الراديو والتلفزيون • وقصر الثقافة مفتوحة للجميع بصرف النظر عن عضوية النقابة •

أما الأندية فتقتصر خدماتها على الأعضاء وعائلاتهم ، وهم في العادة عمال مصنع معين ، وتنتشر هذه الخدمات في كل من المدن والمزارع الجماعية . وتهتم النقابات كذلك بتعليم الفنون الجميلة وتشجيع الهواة وعرض أعمالهم الفنية من الرسم والتصوير والنحت . كما أن هناك الأندية التي توجه نشاطها للمسرح وحده . والابوا والباليه لها نصيبها من برامج الفنون الجميلة . وتنتشر الأندية الرياضية التي تنشئها النقابات وتوفر التسهيلات الرياضية للعمال . وتضم معظم الأندية وقصور الثقافة أقساما خاصة بالأطفال . وفي هذه الأقسام مكتبات للأطفال من مختلف الأعمار ، وحجرات للتصوير والموسيقى وفصول للباليه والمسرح وعروض خاصة للأفلام التاريخية والتعليمية .

الضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي :

تدير جميع أوجه الضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي وزارات الضمان الاجتماعي في الجمهوريات الاتحادية ، وهي تشرف على مؤسسات التأهيل المهني لخلق العاهات ومعاهد البحث العلمي المتخصصة في دراسة تحديد مدى العجز ، وتبحث الامكانيات والقدرات المهنية ، وتشرف على المصحات وعدد كبير من المصانع الكبرى التي تصنع الأطراف الصناعية .

ويعتبر نظام الضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي من أهم المكاسب الشعبية فالعامة ١٢٠ من الدستور تمنحني أن لكل مواطن

الحق في كفاية الدولة في حالات الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل وتقوم هيئات الضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي بأعمال كثيرة هامة في تطبيق نظام المعاشات في حالات الشيخوخة والعجز عن العمل وفقد العائل وغيرها / كما تعد المؤسسات لذوي العاهات والمسنين وتنظيم التدريب المهني للمصابين وتساعدهم في الحصول على أعمال ملائمة وفي حل مشكلاتهم اليومية • كما تقوم هذه الهيئات بدفع إعانات أو مساعدات شهرية للأمهات ذوات الأطفال العديدين ولأرامل منهن • وإلى جانب هذا النظام الحكومي تقوم في الاتحاد السوفيتي أنظمة أخرى للضمان الاجتماعي للعجز والمسنين تتولاها الجماعات التعاونية للمتجدين في المزارع الجماعية التي تساعد الأعضاء من أموالها الخاصة •

ومحور الضمان الاجتماعي هو المعاشات يحصل الأفراد وأعضاء الأسرة على معاشات الشيخوخة أو العجز أو فقد العائل وفيما يلي أنواع هذه المعاشات •

١ - معاشات الشيخوخة :

أغلب الأشخاص الذين يحصلون على معاشات هم من كبار السن ولكي يحصل الشخص على معاش كامل للشيخوخة يجب عليه أن يشتغل عدداً معيناً من السنين وهي ٢٥ سنة بالنسبة للرجال ، ٢٠ سنة بالنسبة للنساء ، وتمتع معاشات الشيخوخة بصرف النظر عن حاله المستفيد الصحية ومن الاحالة الى المعاش هي ٦٠ سنة للرجال ،

٥٥ سنة للنساء ، وينظر القانون نظرة خاصة إلى عمال المناجم الذين يعملون تحت الأرض أو في مصانع شديدة الحرارة أو بدون أعمالاً تعرضهم للخطر ومنحهم المعاش في سن الخمسين وبعد عشرون عاماً من الخدمة ويقل النساء عن الرجال بمقدار خمس سنوات . ويعني القانون عناية خاصة بالأمهات ، فالنساء اللاتي أنجبن خمس أطفال فأكثر ويربتهن حتى سن الثامنة يحلن للمعاش في سن الخمسين وتكون فترة العمل المطلوبة لاستحقاق المعاش هي ١٥ عاماً فقط .

٢ - معاشات العجز :

يمنح هذا المعاش للعمال والموظفين في حالة عجزهم عن العمل سواء أكان هذا العجز مؤقتاً أم دائماً ، ويقسم المستحقون إلى ثلاث فئات حسب درجة عجزهم . ودرجة العجز تقرها لجان من خبراء الطب المهني وتتكون هذه اللجان من الأخصائيين في الطب المهني وسلي النقابات وينبغي هيكلة الضمان الاجتماعي وتراعي اللجان في تقدير درجة العجز عدة اعتبارات كالمهنة والجنس والسن وحالات العمل ومستوى المعيشة . وإذا حدث العجز نتيجة إصابات العمل أو أمراض المهنة بصرف المعاش دون مراعاة لطول المدة التي قضاها الشخص في العمل . ويستحق العمال والموظفون هذا المعاش إذا أصيبوا بما يقعدهم عن العمل بسبب الإصابات التي تحدث عند ذهاب الشخص إلى عمله أو عند عودته منه .

ولا يقتصر هذا النوع من المعاش على العمال وموظفي الحكومة

وأفراد القوات المسلحة وحدهم وإنما يشمل الطلبة في المرحلتين الثانوية والعالية ، كما يشمل المواطنين الآخرين الذين يصابون وهو —ودون واجبات حكومية أو أعمالاً عامة .

٣ - معاش الرعاية :

يستحق أفراد الأسره غير القادرين علي العمل معاشات إذا فقدوا عائلهم سواء كان المتوفي من عمال المصانع أو موظفي المكاتب أو المهنيين أو رجال القوات المسلحة . وتنم معاشات فقد العائل للأولاد والأخوة والأخوات والأحفاد والأبوين والزوجة أو الزوج ، والجدين . ويحصل الأبناء علي المعاش لحين بلوغهم سن السادسة عشر أما تلاميذ المدارس منهم فيستمر صرف المعاش حتي الثامنة عشر - أما الأخوة والأحفاد فيحصلون علي معاش إذا لم يكن لهم أقارب قادرين علي العمل وتبذل عناية خاصة للأطفال الذين فقدوا عائلهم فهم يقبلون في دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الداخلية دون مراعاة لجنسهم في القبول كما تمنحهم نقابات المؤسسات التي كان يعمل فيها أبائهم تعويضاً مضافة للقاء الأجازة في المعسكرات الصيفية .

التأهيل المهني لنوى العاهات :

يحرص المجتمع علي تعلم كل المساعدات المسكنة للرجال والنساء من نوى العاهات الذين يرغبون في أداء عمل ما لكي يصبحوا أعضاء نافعين في المجتمع الذي يعيشون فيه . ويعتبر العمل من أكبر العوامل في

تحسين الصحة ولذلك يعتبر توفير العمل لذوي العاهات من أسباب
راستعانتهم للصحة الجسمية والراحة النفسية وفي نفس الوقت يعتبر
العمل وسيلة لرفع مستوى معيشتهم .

وتتبع هيئات الضمان الاجتماعي شبكة من مراكز التأهيل المهني
لذوي العاهات مجهزة بالورش الكاملة لتدريب ذوي العاهات على
الاعمال التي تلائم حالاتهم الجسمية والصحية . وعند إنتهاء فترة
التدريب يلتحق الاشخاص بمؤسسات خاصة أنشأتها الدولة لتساعدهم
على إسترداد صحتهم عن طريق العمل . ويلتحق الاشخاص العاجزين
بسبب المرض بالضعف العالي أو أمراض القلب بمصانع خاصة تهيئ لهم
فرص استعادة الصحة وتساهم ظروف العمل مساهمة كبيرة في ذلك .
وإلى جانب المعاش الذي تلقيه الدولة فان برنامج المساعدة يشمل
تزويد ذوي العاهات بالاطراف الصناعية مجانا .

رعاية المكفوفين والصم والبكم :

يهتم المجتمع إهتماماً خاصاً بالاشخاص الذين فقدوا السمع
أو البصر وتوجد مجموعة هائلة من المؤسسات الخاصة لتدريب
وعلاج الاطفال المصابين بضعف السمع . وأنشئت مؤسسات خاصة
لرعاية الاطفال الذين فقدوا السمع والنطق . ويهرب الأطفال على
الكلام والمحافظة على ما تبقى من قوة سمعهم حتي يمكنهم استخدام
أجهزة السمع والاتحاق بمعارف خاصة .

وتقوم جمعيات الصم والبكم بإداره مصانع خاصة يتعلمون فيها
المهن المختلفة ، ولا يغفل الاصرع عن الصفا العامة لأنه يستطيع
الاتصال عن طريق لغة الاشارة أو التعبير عن طريق الكتاب كما تنظم
لهم برامج متنوعة ذات طابع ثقافي أو رياضي أو فني ..

يهتم المجتمع إهتماماً كبيراً بالمكفولين وإعادة تكيفهم في
الحياة الاجتماعية وأغلب المكفولين في الاتحاد السوفيتي قد فُقدوا
بصرهم في الحرب العالمية الثانية . ويستطيع الكثير من المكفولين العمل في
المراحل المختلفة والتدريب على كثير من المهن وأداء وظائف خاصة ،
كما يشاركون في كثير من البرامج الترفيهية .

ويمنح المكفولين إمتيازات متعددة . فيوم العمل بالنسبة لهم
مئة ست ساعات ويحصلون سنوياً على شهر أجازة بأجر كامل ، وهم
مُعفون تماماً من الضرائب بأنواعها ، يستخدمون وسائل المواصلات
في المدن بالمجان ، كما يستطيعون الحصول على كل ما يحتاجون
إليه من كتب (بريل) من أية مكتبة وتكون لهم الأولوية عن منحه
التصاريح المجانية للأجازات في دور الاستشفاء أو المناطق
الصحية .

رعاية الأم والطفل :

يهتم القانون برعاية الأمومة والطفولة وتشجع الدولة الاسر الكبيرة
العدد وتوفر لها المساعدة المادية . وتحصل الأم على مساعدة مالية
عن ولادة الطفل الثالث ، ويبلغ نقدي آخر علاوة على مرتب شهري

عند ولادة كل طفل بعد الثالث • كما تحصل الأسرة كبيرة العدد
على امتيازات أخرى ، فلها الأولوية عند توزيع المساكن الجديدة ،
ويحصل أطفالها عند الالتحاق بدور الحضانة ورياض الأطفال أو
المدارس الداخلية^(A) .

ثالثاً : تطور الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية

في غضون القرن السابع عشر وبسبيل القرن الثامن عشر إكتساب تيار الهجرة من أوروبا إلى أمريكا في حركة تعتبر من أعظم حركات الهجرة التي عرفها التاريخ ، وقد أمت هذه الحركة التي دفعتم بها عوامل متعددة إلى إقامة مجتمع في أرض مقلرة موحدة .

ويعتبر المجتمع الجديد نتاج قوتين أساسيتين هما : هجرة الشعوب الأوروبية بأرائها المختلفة وعاداتها وخصائصها الوطنية ، ثم تفاعل بينية جديدة مع هذه الخواص الثقافية الأوروبية .

وكان أمريكا في عصر الاستعمار تمثل توسعاً أوروبا فكت بهـ الضرورة ، وقد جاءت عبر المحيط الاطلنطي جماعات متعاقبة من الانجليز والفرنسيين والالمان ، والاسكتلنديين والاييرلنديين والبولنديين والسويديين وكثير غيرهم ، مما حاولوا نقل عاداتهم وتقاليدهم إلى الحياة الجديدة .

وعموماً كان المهاجرون أشغاهما أشده ، رحلوا إلى التفتيش الجديدة ليعلقوا لأنفسهم حرية العقيدة ، ويحصلوا على أرض التصادية أفضل ، ويتمتعوا بحريتهم السياسية ويتخلصوا من الإضطهاد السياسي ، أو رحلوا هرباً في المخاطرة والمغامرة ، وكان أول ما وقع عليه نظر المستعمرين الأوائل الأرض الجديدة تلك المساحات الشاسعة التي تكسوها الغابات والأشجار ، والأودية الخصبة .

وكان أغلب المهاجرين يعيشون على الوسائل الأساسية للمعيشة ولا يملكون إلا الضروريات ، بيد أن الحماس والريفة الشديدة لمسي الكتاج والعمل الشاق كانت تستحوذ عليهم وتغلبهم للمضي وراء الأراضي والرحيل إلى البراري يطمحون لأنفسهم بيوتا فيها ، ويعملون في الزراعة أو التجارة وكانت متابعهم كثيرة .

وكانت هذه المستعمرات الجديدة معزولة عن العمران ما أدى إلى تعرضها للعائم لغارات الهنود الحمر والحيوانات الطوحشة والكررات الطبيعية ، وكان أغلب هذه الجماعات تلزم بحسن التدبير في الانطاق وعدم الاسراف ، ويؤمنون بالعمل ويعتبرون الكسل والبطالة خطيئة يصدر للمؤس والشقاء .

وعلى العكس من ذلك كانت حياة المدن مزعجة بالسكان وكان المهاجرين يعيشون في مناطق متناثرة يعطون بالزراعة والصيد ولأنفسهم في سبيل الحصول على لقمة العيش ، ولما زاد عدد القرى زادة كثرة كان لابد من اتخاذ إجراءات معينة لمعالجة مشكلات القرى ، تولت في إختيار المراقبين أو المشرفين لرعاية القرى في نطاق مجلس المحي أو المدينة ، وتلعب الضرائب على القرى ، ومراقبة الموارد الخاصة بالقرى الذين يتقدمون في طلب المساعدة ، ثم توزيع الصفقات على المستحقين ثم توزيع الصفقات على المستحقين .

ولقد تبنت قانون المراقبة للقرى من حيث المبدأ على الأكل .

وقامت كل مدينة بتوفير الموارد اللازمة لمساعدة الفقراء كالمأكل والملبس والوقود والضروريات المنزلية وكان شرط الإقامة ضرورياً للحصول على المساعدة ، وطبقاً للقوانين الانجليزية الانذاررات توجه للمهاجرين الجدد لمقادرة المنطقة الا إذا قدموا ضماناً في شكل تعهد كتابي بتقديم به أحد المقيمين من ذوي المكانة والسعة .

ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى الشقاء واليأس فكان القنصل يعامل باعتباره شخصاً ضعيفاً ، وكان عليه أن يؤدي بمن الفقراء ، ويسجل اسمه في قوائم الفقراء ويعرض على الملأ في الأماكن العامة كالمطاعم والمشارب والأسواق ، كما كانت الصحف المحلية تنشر أسماء الفقراء ويقدر ما يحصلون عليه من مساعدات .

وكانت القسوة والقمع هي الطابع العام في معاملة الفقراء والمنشردين كما كانت توجه اليهم تهمة الاحتيال والغش والخداع ويجلدون بالسياط عراء ملا يقل عن خمسة عشرة جلده ثم يطردون من المدينة ، وكثيراً ما كان يحكم على الكسالي والمسولين بالسجن أو ابداعهم في الاصلاحيات ، وكان الفرض الأساسي هي توفير ما يخلقه المواطن من ضرائب لمساعدة الفقراء .

وكانت فرجينيا وكارولينا الشمالية تستخدم نظم الابراشمية الانجليزية ليقوم مندوبو الكنيسة ومراقبوها بالإشراف على الفقراء وجمع الضرائب الخاصة بالفقراء وتوزيع الصنقات ، وتنظيم معيشة المحتاجين .

كما ظل الأيتام واللقطاء يمثلون مشكلة حادة في الولايات الجنوبية وكان كثير منهم من أبناء الزنوج والهنود والحر وغيرهم من أبناء الخدمات البيض ، وكان تحرير الرقيق من الزنوج واطلاق سراح الخدم المولدين في القرن الثامن عشر يمثل أعباء جديدة نتيجة وجود جماعات أخرى في حاجة إلى مساعدات الفقراء .

وقد أنشئ أول بيت من بيوت الإحسان في مدينة نيويورك عام ١٦٥٧ ، وأنشأت مستعمرة بليموث بيتا للتشغيل عام ١٦٥٨ ، وأقامت بوسطن بيتا للصنف عام ١٦٦٠ ، وقد قررت الهيئة التشريعية في ماساشوستس عام ١٦٩٩ إبعاد المتشردين والتسولين والمتمردين للعمل في بيوت الإصلاح والتشغيل .

وبجانب المساعدات المادية والعينية التي تقدم للفقراء ، قامت الجمعيات الخيرية الطائفية في أمريكا بتقديم الإحسان ، وتم تكوين أول جمعية خيرية من هذا النوع من المهاجرين الاسكتلنديين عام ١٦٥٧ أما النوع الثاني من الأحسان الخاص فظهر في صورة الاتجاهات الخيرية التي تكونت بغاى انساني لمساعدة بعض الفئات الخاصة في الحالات الطارئة مثل جمعية فيلادلفيا لرعاية المسجونين عام ١٧٨٧ .

الحرب بين الولايات المتحدة وبيوت الإحسان

تأثرت الثورة الأمريكية برغبة الشعب الجارة في تحقيق حريته نتيجة الاستياء العام من استبداد الحاكم البريطاني ، وسبب للسنة

الحرية والمساواة التي نادى بها جان جاك رسو بالإضافة إلى الدعوة
بالغاء الرقيق والحق في التعليم وتقرير حقوق المرأة وتوفير الرعاية
الملائمة للفقراء والدعوة لإصلاح السجون •

ومن خلال أوائل القرن التاسع عشر أرتفعت شكوى الأبراشيات
والمقاطعات من زيادة تكاليف الفقراء واجتهدت بعض الولايات الغربية
إلى أن تجعل المقاطعات مسئولة عن إدارة قوانين الفقراء • بينما ظلت
المستعمرات في الولايات الشرقية تباشر مساعدات الفقراء •

ولقد أقامت المدن الكبرى بيوتا للإحسان وأعتبرت هذه الوسائل
ملائمة من الناحية الاقتصادية لرعاية الفقراء • وفي عام ١٨٢١ شكلت
المحكمة العليا في ماساشوستس لجنة برئاسة جون باكينس Ouncy
لمراجعة القوانين في أنحاء البلاد • واقتُرحت هذه اللجنة الأخذ
بالمبادئ الآتية :

- ١ - تعتبر المساعدات الخارجية مضحكة للوقت والجهد والمال ، كما
تؤدي إلى تدمير الفرد وشخصية •
- ٢ - تعتبر بيوت التشغيل أفضل الأساليب الاقتصادية لمساعدة الفقراء
- ٣ - يجب تشغيل الفقراء القادرين في الأعمال الزراعية •
- ٤ - يجب أن تقوم المجالس الشعبية بالإشراف على بيوت الإحسان •
- ٥ - يعتبر إيمان الخمر من أهم الأسباب التي تؤدي للقر •

ولقد قدم ياتس Yates تقريرا عن الأوضاع التي آلت اليها

جهود قسم القراء الى فئتين :

- ١ - فئة تحتاج الى مساعدات دائمة .
- ٢ - فئة تحتاج الى مساعدات مؤقتة .

وبناءً على هذا التقرير وضعت التوصيات الآتية :

- ١ - تعميم بيوت التشغيل في المقاطعات المختلفة ، وتوفير العمل الزراعي للقراء ، وتعليم الأطفال وتربيتهم .
- ٢ - إنشاء بيوت للإصلاح أو " الإصلاحيات " لتدريب المتسولين مع الحكم عليهم بالأشغال الشاقة .
- ٣ - اعتبار القائمة لمدة سنة في إحدى مقاطعات نيويورك قائمة قانونية
- ٤ - تحصيل ضريبة إنتاج على المشروبات الروحية لرفع اعتمادات مساعدة القراء .
- ٥ - عدم وضع أسماء الأشخاص القادرين على العمل بين سن ١٨ - ٥ سنة في قائمة القراء .
- ٦ - توقيع العقوبة على كل متسول في الطرق وعلى كل من يساعده .

ونتيجة التوصيات التي جاءت في التقرير قامت أغلب الولايات بإنشاء بيوت للإحسان وبيوت التشغيل ، وللأسف فشلت هذه البيوت في تحسين حالات القراء^(٩) .

وكانت الرعاية الاجتماعية في أمريكا حتى نهاية القرن التاسع عشر تقوم على الاعتبارات المحلية والأقليمية . أكثر منها على الاعتبارات

الولاية ، أي أن كل حكومة ولاية مسئولة عن رعاية سكان هذه الولاية .

ولقد ظهرت أفكاراً وأساليباً عمر تلك التي كانت سائدة فحسب
أوروبا كالاعتقاد بأن النظر لله وعقاب أو أنه من الفرد ذاته ، ونجد
أن بعض النتائج التي توصلت إليها الأبحاث تتغلغل فيما يلي :

١ - الجهل : وذلك لخلو العقل من الأفكار الصحيحة للنتاج .

٢ - التراكيل : وهو اعتماد القرية على خدمات الكنيسة والجمعيات
الخيرية دون لى العمل أو الاعتماد على الذات .

٣ - الإيمان والظلمة .

٤ - إنتشار الفساد وتنازل الفعارة .

٥ - تفشي الجانصيب .

٦ - الزواج المبكر وضعف المستوى الاقتصادي .

٧ - الجهل بالنظم الاقتصادية في ميزانية الأسرة .

٨ - تعدد جيات الاحسان وتخاريفها دون تنسيق بينها .

وبجانب الاهتمام بالقرية والمناجيم قامت اللجان الأهلية
بالاهتمام بالطفولة نتيجة القوة والتعذيب الذي كان يواجهها الأطفال
ولقد صدر للحكومة بعض التشريعات الخاصة بحماية الطفل ويشمل
هذا التشريع وضع برامج لتعليم الأطفال وتغذيتهم وقا لاستعدادهم
البدني والعقلي .

كما ذات الاهتمام بالأطفال الشوارع كالصم والبكم والفقير البصر

والمبتورين وخصصت لهم مؤسسات تقدم لهم أوجه الرعاية الصحية
والمسكن والأكل والتعليم . ولقد عني البيت الأبيض (مقر رئاسة
جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية) عناية فائقة برعاية الطفولة ،
وذلك بعقد مؤتمرات برأسها ولدى الجمهورية مرة كل عشر سنوات
ليبحث حاجيات الطفولة ومشكلاتها .

ولقد صدرت التشريعات الخاصة برعاية الطفولة كمعالجة كل
من حاول إفساد أخلاق الطفل ودفعه للفشل والتشرد أو السرقة
أو تشغيله ليلاً في بعض الأعمال الطارة وأعطى القانون الجارح حق
التبليغ عن جاره إذا لاحظ عليه أمثال هذه المخالفات .

وعلى الأثر الاقتصادية عام ١٩٣٠ شرعت الدولة قانون الضمان
الاجتماعي الأمريكي وكذلك نظام التأمين الاجتماعي للمشيغوسية ،
والمسنين والمتعطلين للخب خارج إرادتهم . كما جاء أيضاً في ظل
هذه القوانين المساعدات العامة وأهم فئاتها ما يلي :

- ١ - المساعدات العامة للشيوخ والمسنين ممن يزيد سنهم عن ٦٥ سنة
- ٢ - الأم المحتاجة وأطفالها .
- ٣ - الأيتام العائلون (من ليس لهم عائل) .
- ٤ - المكفولين وذوي الإعاقات .

ومن ذلك نرى أن الهدف الاجتماعي الحقيقي الذي يرمي من وراءه
قانون الضمان الاجتماعي ليس هو الإعانة المالية في ذاتها - بل يرمي

إلى توجيه وتعليم وإرشاد وخدمة اجتماعية مهنية يقصد بها تكبير
هذه الفئة لبيئتهم الخاصة وإيجاد الحلول المناسبة لسد حاجاتهم
الضرورية كل حسب إمكانياته ومواهبه .

تلك هي التطورات التي للنظم الاجتماعية حكومية وأهلية ، ويمكن
تلخيص التطور التاريخي لهذه النظم في الولايات المتحدة علي النحو
التالي :

أولاً : فترة ما قبل الاستعمار حتي عام ١٨٠٠

عام ١٦٤٢ (أ) صدر قانون المدارس الإلزامية في ما ستشوستش

(ب) قانون الفكر الانجليزي وتطبيقه في بليموث

عام ١٦٦٤ - تم تطبيق قانون الفكر في فرجينيا

عام ١٦٦٧ - صدر قانون حماية الرقيق في فرجينيا

عام ١٧١١ - إنشاء أول مستشفى في فيلادلفيا

عام ١٧٣١ (أ) إنشاء أول ملجأ للأطفال العائلين

(ب) إنشاء أول ملجأ في فيلادلفيا يتبع البلدية .

الفترة ما بين عام ١٨٠٠ حتي ١٨٦٣

عام ١٨٢١ - مشروع تنظيم وتنسيق الاحسان في ولاية ماستشوستش

عام ١٨٢٣ - إنشاء أول معهد للعميان في نيويورك وبنسلفانيا

عام ١٨٥٣ - إنشاء أول جمعية لمساعدة الطفولة في نيويورك

عام ١٨٥٤ (أ) إنشاء أول مكتبة عامة

(ب) إنشاء معهد فيدرالي لرعاية مرضي العقول .

- عام ١٨٥٦ - تعميم نظام الاكواخ في مدارس أوهايو
عام ١٨٦٢ - إنشاء أول مجلس لتنسيق وتنظيم الاحسان

فترة الحرب الأهلية حتي عام ١٩٠٠

- عام ١٨٦٦ - إنشاء معهد للأطفال الجانحين
عام ١٨٦٦ - إنشاء جمعيات الشباب المسيحيات
عام ١٨٦٧ - وضع قانون لتحديد إيجارات المساكن للطبقات العاملة
عام ١٨٦٩ - وضع مشروع قانون لبيوت العذانة
عام ١٨٦٩ - إنشاء نظام الاصلاحيات في ولاية نيويورك
عام ١٨٧٠ (أ) تنظيم جمعية رعاية المسجونين في نيويورك
(ب) وضع قانون فصل الأحداث عن المسجونين الكبار
عام ١٨٢٢ - عقد أول مؤتمر سنظم الإحسان والاصلاحيات
عام ١٨٧٥ - ادخال نظام فصل الاطفال عن الكبار في بيوت التشغيل
عام ١٨٧٨ - ادخال نظام المراقبة في رعاية الاحداث في المحاكم
عام ١٨٨٠ - وضع أول كتب ونشره عن أخبار الرعاية الاجتماعية
عام ١٨٨١ - تنظيم جمعية الصليب الأحمر الأمريكية
عام ١٨٨٦ - إنشاء أول ساحة شعبية في مدينة بوسطن
عام ١٨٨٧ - إنشاء أول بيت للجبره في نيويورك وأول مدرسة زراعية
عام ١٨٩٨ - إنشاء أول منهج دراسي للاخصائيين الاجتماعيين يتبع
جمعية تنظيم الاحسان •
عام ١٨٩٨ - إنشاء أول محكمة للأحداث في ولاية البنوي وكولورادو

الفترة ما بين عام ١٩٠٠ حتى ١٩١٤ ما قبل الحرب العالمية

عام ١٩٠٢ - إنشاء أول وسيلة تنسيق الإتصال ما بين الجمعيات الاهلية

(نواة سجل تبادل المعلومات) •

عام ١٩٠٤ - تكوين لجنة مستقلة للأحداث لتنظيم قوانين تشغيلهم

وحمايتهم •

عام ١٩٠٥ - إنشاء أول ادارة للخدمة الاجتماعية الطبية •

عام ١٩٠٦ (أ) إنشاء أول سجل لتبادل المعلومات في بوسطن

(ب) ظهور نظام المعرس الزائر

(ج) إنشاء أول جمعية قومية لشؤون الترويج

(د) ظهور حركة أندية الصبيان

عام ١٩٠٧ (أ) عمل أول مسرح اجتماعي في مدينة بتسبرج

(ب) تعميم نظام المنارس الالزامية في جميع الولايات

(ج) تعميم نظام مكاتب التخدم

عام ١٩٠٨ (أ) إنشاء أول لجنة حكومية لشؤون الصحة العقلية

(ب) إنشاء أول عيادة نفسية للأطفال

(ج) إنشاء أول مكتب للتوجيه المهني

(د) إنشاء أول مجلس للمؤسسات والجمعيات الأهلية

عام ١٩١٠ (أ) سن تشريع التعويض للعمال في نيويورك

(ب) إنشاء أول مجلس للرعاية الأهلية والحكومية في

نيويورك •

(ج) إنشاء أول مكتب تشغيل العجزة في نيويورك

(د) عقد أول مؤتمر لبحث شئون المؤسسات الاجتماعية

عام ١٩١١ (أ) عقد أول مؤتمر لبحث شئون المساكن الشعبية

(ب) سن تشريع تعويض الأمهات

(ج) إنشاء أول جمعية لرعاية الأسرة

(د) سن تشريعات الأحوال الشخصية

(هـ) إنشاء جمعية رواد المعسكرات للفتيات

عام ١٩١٢ (أ) إنشاء أول مكتبة للأطفال

(ب) ظهور حركة المرشدات

عام ١٩١٣ (أ) ظهور مجالس التوليق والتحكيم العمالية

(ب) إنشاء أول صندوق عام للأحسان

عام ١٩١٤ - وضع أول تشريع لاعانة الشيفوخة

الفترة ما بين عام ١٩١٥ حتى ١٩٢٠ (بعد الحرب العالمية الاولى)

عام ١٩١٧ - إنشاء أول جمعيات مساعدة المسافرين في أمريكا

عام ١٩١٨ (أ) إنشاء أول جمعية لرعاية المرأة العاملة

(ب) إنشاء أول جمعية للخدمة الاجتماعية الطبية

عام ١٩١٩ (أ) عقد ثاني مؤتمر في البيت الابيض للطفولة .

(ب) إنشاء أول جمعية قومية للأخصائيين الاجتماعيين^(١٠)

الفترة ما بين عام ١٩٢٠ حتى ١٩٦٩

عام ١٩٢١ - تعميم انشاء الجمعيات الأمريكية القومية للصحة

والتعليم ورعاية الاطفال العجزة وتحديد النسل

- عام ١٩٢٩ - تشكيل الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين —
العاملين في مجال الطب النفسي *
عام ١٩٣٥ - صدر قانون التأمين الاجتماعي الأمريكي
عام ١٩٥٥ - تشكيل الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين
عام ١٩٦٠ - صدور قوانين حماية الأحداث الجانحين
عام ١٩٦٥ - تطبيق نظام المساعدات الطبية الفيدرالي
عام ١٩٦٩ - إصدار خطة فيدرالية للمساعدات الموجهة للأسرة
الأمريكية علي مستوى الولايات *

وبعد هذا السرد التاريخي لبرامج الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية سنقوم بتقديم عرض موجز لبعض النماذج الحديثة لسي مجالات الرعاية الاجتماعية في المجتمع الأمريكي :

أولا : العمالة والاكثاء الذاتي

تعتبر العناية أهم العوامل في العملية الإنتاجية ، فلا تعتبر هامة لقط بل أنها تعتبر الأساس في تأكيد ذاتية الفرد وتأكيد مكانة البشر ، ولكن حين تنعدم فرص العمل وتزيد البطالة يزداد وضع الفرد سوءا ويشعر بعدم الرضا وتظهر المشكلات المتعلقة بانعدام الدخل وحالة الفقر .

ويهتم مجال العمالة بوضع تشريعات لحماية العمال وأصبح وجود وزارة خاصة مشغولة عن العمل والعمال ، وتختص هذه الوزارة عن طريق

مكاتبها المتنوعة على إيجاد فرص العمل أو معالجة مشاكل العمال ،
وتعتبر إدارة برنامج العمل الذي بدأته الولايات المتحدة الأمريكية في
عام ١٩٢٥ حيث خصصت له مبلغ خمس مليون جنيه من أهم البرامج
الفيدرالية والمحلية في إيجاد فرص عمل ورفع تأمينات البطالة لمن
ليس لهم عمل^(١١) .

ثانياً : الرعاية الصحية :

رغم التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في المجتمع الأمريكي إلا
أن هناك العديد من التساؤلات والاستفسارات حول الاحتياجات
الحقيقية التي ترتبط بصحة أبناء المجتمع ، ولعل أثارته هــ
التساؤلات رفد أفعال لدرجة أن الاهتمام بها على المستوى القومي
والعمل على توفير جزء كبير من الميزانية القومية لها .

وكان من نتيجة زيادة البرامج الصحية أن زادت البرامج التأهيلية
وبرامج الأطفال المعوقين ، وبرامج رعاية الأمومة والطفولة وكذلك تضاعف
الخدمات الخاصة بالمصابين بالأمراض المزمنة وللمسنين والخدمات الصحية
الموقتة في المنازل وفي بيوت التمريض لكبار السن .

وكذلك تضاعف الاهتمام بالولاية من الأمراض المتوطنة وتشجيع
الناس للمشاركة في برامج التأمينات الصحية ، وقد اهتمت الدولة
بزيادة مهمة الاختصاصي الاجتماعي في المجال الطبي وذلك بالحاقهم
في دراسة عليا في خدمة الفرد وخطة الجماعة لاستخدامها في

المستشفيات •

ومن أهم التطورات التي شملت هذا المجال إنشاء مراكز الرعاية الشاملة الاقتصادية والمركزية التي ارتبطت ببرامج التأمين الصحي وقوانين الضمان الاجتماعي •

ثالثاً : حركات برامج الشباب

وقد وجهت الرعاية إلى فئات الشباب والشابات من النواحي الدينية ثم الإهتمام بحركة الكشفة عام ١٩١٥ وحركة المرشدات عام ١٩١٢ وتألفت علوم مثل علم النفس والاجتماع في اظهار دراسات حول أهمية مراحل العمر ومن أهمها مرحلة المراهقة والشباب •

وفي عام ١٩١٩ عقد المؤتمر الثاني بالبيت الأبيض لمناقشة مشكلات تشغيل الأحداث للصناعة ومشكلات جناح الأحداث والاهتمام وصحة الأم والطفل وحاجات الطفولة وتشريعات حماية الطفل ، وعقد مؤتمر آخر لصحة الطفل في البيت الابيض عام ١٩٣٠ لدراسة الحاجات الصحية للطفولة وحمايتها ، كما عرفت مبادئ رعاية الطفل باسم وثيقة رعاية الطفولة •

وقد أغلب هذا المؤتمر عدة مؤتمرات قومية أخرى في الخمسينات والستينات أخذت توسع من دائرة الاهتمام بدلاً من التركيز على الأطفال فقط بل الاهتمام أيضاً بالشباب والصغار معاً ودراسة أثر البيئة في

تكوينهم وأثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نموهم ،
وكذلك الاهتمام بدراسة مراحل النمو من الطفولة إلى المراهقة والبلوغ ،
وكذلك الاهتمام بالملكات الخاصة .

رابعاً : قانون الضمان الاجتماعي عام ١٩٣٥

صدر القانون الفيدرالي في مجال الرعاية الاجتماعية عام ١٩٣٥ وقد
تضمن الفئات الآتية :

- ١ - برامج المساعدات العامة وتتضمن ثلاث أنواع هم المسنين ،
المكفوفين ، الأيتام فضلاً عن مساعدات العاجزين عجزاً كلياً .
- ٢ - برامج الصحة العامة والوقاية من الأمراض الاجتماعية ويوفر هذا
البرنامج مساعدات للأمهات والأطفال وخدمات صحية وخدمات
لمواجهة شلل الأطفال ورعاية الطفولة والتأهيل المهني والصحة
العامة .
- ٣ - برامج التأمين الاجتماعي ويتضمن نظاماً للتأمين الاجتماعي ورعاية
الشيخوخة ويشمل معاشات ضد البطالة .

هذا ويلاحظ ظهور برامج متزايدة لرعاية المسنين في المستوى
الوطني والمحلي ، فقد خصصت لهم الدولة والولايات مساكن بمواصفات
معيّنة تقابل حاجات المسن من منتصف العمر ٥٥ - ٦٥ إلى سنوات
متقدمة قد تصل أحياناً إلى مائة أو أكثر ، هذا بالإضافة إلى توافر
الخدمات المجانية لهم من خلال مؤسسات المجتمع ، وتوسعت

الجامعات في دراسة علم الشيخوخة ، وخصصت له دراسات متعمقة حيث أصبح الإنسان المسن ينظر اليه من خلال مفهوم متكامل ————
أى " صمياً واجتماعياً وثقافياً " .

خامساً : برامج رعاية الأطفال (الأسوياء - المتخلفين عقلياً)

إهتم الرئيس الأمريكى كيندى ببرامج الأطفال لا سيما المتخلفين عقلياً بعد زيادة نسب الوفيات لهم ، وزيادة حالات الأطفال المشوهين جسمياً وعقلياً ، وقد لاحظ أن نسب وفيات الأطفال إستمريت فى الإرتفاع ، وبدأ العديد من المسئولين بطالبون بالإهتمام بتقليل الام والعناية بصحتها أثناء الحمل وبعد الولادة وتقديم البرامج المختلفة لحمايتها وولائها في هذه الفترة حتى لا تحدث التشوهات للأطفال (١٢) .

ولقد كشفت البحوث والدراسات الارتباط بين صحة الأم والطفل لا سيما بالنسبة للخلطات والطبقات المعوية والفقره ، ومن بين البرامج التى إهتمت بها العولة ببرامج الوقاية الصحية للأم خلال فترة الحمل ، كما زاد الإهتمام بالدراسات والبحوث عن حالات الحمل غير المرغوب فيه ، والتزام الأمهات بضرورة التردد على المؤسسات الطبية من حين وآخر لتأكد على سلامتها وسلامة طفلها .

أما بالنسبة للأطفال المتخلفين عقلياً فقد توسعت الدولة فى رعايتهم وذلك بهدف تحقيق بعدين رئيسيين هما :

- ١ - توصيل الخدمات الصحية للأطفال المتخلفين عقلياً واسرهم •
- ٢ - توفير مصدر تمويل هذه البرامج وتوفير الوسائل لمواجهة إحتياجات المؤسسات التي تقوم برعاية هؤلاء الأطفال •

سابعاً : الإسكان المتكامل

يُعتبر المسكن من أهم ضرورات الحياة ، ولذا إهتمت برامج الرعاية الأمريكية إلى توفير السكن المناسب لأبناء المجتمع ، ولقد أوضحت بعض الدراسات أن سكان المناطق الفقيرة عادة ما يكونون صحة لارتفاع مصروفات الإسكان وانخفاض مستوى الخدمات ، ولذا إتجهت حركات الإصلاح إلى تعديل الأحوال السكنية لا سيما في الأحياء منخفضة الدخل ، كما إهتمت الدولة بالسكان في المناطق المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً Shum Areas والعمل على توفير المسكن المناسب والصحي لهم في مكان آمن ، بجانب توفير الخدمات الصحية لهم فيه •

سابعاً : رعاية المرضى النفسيين والعقليين

وبعد بداية القرن التاسع عشر إهتمت الولايات المتحدة برعاية السلوك الانحرافي من خلال المؤسسات القائمة ، ولقد كان لحركات الإصلاح القائمة خلال كبراً في تحسين أوضاع المرضى النفسيين والعقليين فقد ظهرت قوانين على المستوى الولاية تحث على ضرورة رفع مستوى أماكن إقامة المرضى من جانب ، ومستوى العاملين من جانب آخر •

واهتمت الدولة بنوعية وتوجيه الأسر لوضع الأطفال المتخلفين في المؤسسات التي خصصت لذلك ، وفي عام ١٩٢٧ ظهرت الاتجاهات الخاصة بعدم فصل هؤلاء المرضى عن المجتمع فقد لوحظ أن المستشفيات الخاصة بهؤلاء المتخلفين تبني خارج المدن وبعبدة عن العمران السكان وبالتالي ظهرت الآراء التي تنادى بعدم عزل هؤلاء المرضى في مناطق نائية بعيدة عن السكان والعمران •

وكانت لكتابات " سيجموند فرويد " وزملائه أكبر الأثر في لهم طبقة ما يسمى بالشعور والاشعور ومكتوباته ، وتفتحت الأنفوسان لعلاج مرضي العقل بسوائل أفضل ، فالكتابات العلمية في الشخصية وتكوينها وسماتها بدأت تغير من كثير من المفاهيم السائدة ، ورغم ذلك فكان كثير من الأطباء النفسيين في أمريكا في ذلك الوقت لا يؤمنون بفكرة التحليل النفسي ويشككون في نتائجها ، وكانوا ينظرون إلى الشخصية بصورة ديناميكية متكاملة •

ولكن منذ بداية القرن العشرين وزيادة الكتابات التي تتصل بالجوانب النفسية للإنسان ومكونات الشخصية والأسباب التي قد تؤدي إلى إعتلال الجوانب النفسية تغيرت وجهات نظر الأطباء النفسيين الذين يعطون على المرضى المتخلفين ، واعتقدوا في أهمية تواجدهم المرض في وسط يحبه ويتعامل معه بدلاً من العزلة والبعد عن الوسط الطبيعي للحياة ، بجانب قيامهم بتصنيف المرضى وفقاً لطبيعة مرضهم من جانب ودرجة المرض (١٢) •

وكان من نتائج تغير وجهة نظر الأطباء واقتناعهم بدراسة أسباب التخلف والعوامل الشخصية والاجتماعية وضرورة عدم عزل المريض أن زاد إنشاء المؤسسات العلاجية للأمراض السيكوسوماتية والعيادات العصبية ، وإدارات الخدمة الاجتماعية الطبية ، وبدأ الاهتمام بأثر الخبرات الإنفعالية على الشخصية والاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للحالة والاهتمام بدراسة الاخصائين الاجتماعيين في هذا المجال .

ولقد عين أول أخصائي في مستشفى شاشوتس تحت إشراف ، أحد الأطباء النفسيين بعد ذلك انتشر الإستفادة بالاخصائين الاجتماعيين في المستشفيات الخاصة بالأمراض النفسية وفي بقية المستشفيات الطبية ومع بداية اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية عام ١٩١٧ أصبح من الواضح ضرورة نمو وزيادة الخدمات النفسية الاجتماعية في المستشفيات المدنية أكثر ضرورة من في المستشفيات العسكرية للاهتمام بالجنود وتخفيف حدة التوترات النفسية التي تتألبهم أثناء فترات الحروب .

وكانت ندرة الاخصائين الاجتماعيين في هذا الوقت مـمن المشكلات التي واجهت المستشفيات لأداء رسالتها الأمر الذي أدى التوسع في تدريب الاخصائين الاجتماعيين في مستشفى بوسطن للمرضى " السيكوباتيين " وقد بدأت دراسات عن طريق كلية سببست والجمعية القومية للصحة النفسية ومستشفى بوسطن وبدأ الإصلاح المعروف بالخدمة الاجتماعية ، وبعد أن كان المنهج التدريبي يستمر فترة ثمانية

أسابيع أصبح يستمر عاما كاملا ، وأصبحت جميع مدارس وكليات الخدمة الاجتماعية تخصص مناهج خاصة للعمل في تلك المجال .

وأصبح الاختصاصي النفسي أحد أركان الفريق المعالج ، ويلاحظ أن الاختصاصيين الاجتماعيين الذين تدربوا في مثل هذه المدارس إستندوا في دراساتهم على أساس عام مكنهم من أن يمارسوا طريقهم في العديد من المؤسسات وبين الفريق العلاجي الذي يقوده الطبيب النفسي .

ثامناً : الصحة النفسية للمجتمع

أوضحت الدراسات والبحوث أن الكثير من الجنود الذين انسحبوا من الاشتراك في الحروب كان سببها مشكلات نفسية وعقلية ، وعلى أثر ذلك أصدرت السلطات العسكرية تعليمات مشددة لعلاج هؤلاء الشباب ، وقد أعد برنامج اجتماعي من أجل توفير الرعاية للمشاركين في الحروب لا سيما في الرعاية النفسية ، وذلك من بداية اختيار الجندي للاشتراك في الحرب .

كما صدر قرار فيدرالي عام ١٩٤٦ للصحة العقلية ، وكذلك قرار عام ١٩٦٣ ونص على إنشاء مراكز للصحة النفسية العقلية في كل ولاية ، وكان آخر هذه القرارات وأكثرها شمولاً ذلك القرار الخاص بوضع سياسة وبرامج قومية للصحة العقلية ، وكان من نتيجة هذه القرارات أن شارك العديد في الولايات في خدمات الرعاية النفسية الشاملة وكذلك تعهد الجديد من المهنيين على الاشتراك مع الفريق

المعالج في عمليات الدراسة والتشخيص والعلاج وأصبح العاملون في المجال النفسي العقلي على مستوى ودرجة عالية من التخصص والمهارة وقد لوحظ أنه نتيجة هذه البرامج أن حدث إنخفاض واضح في إنشاء المستشفيات العامة للعناية بالمرضى النفسيين والعقليين وبدأت تزاد خدمات أخرى مثل خدمات الرعاية البديلة وكذلك الرعاية المنزلية منتصف الطريق والرعاية النهارية كل هذا أدى إلى مضاعفة وسائل العلاج قصير الأمد وأهمية مضاعفة الموارد للصرف على هذه البرامج كما زاد عدد المتطوعين الذين يبذلون جهودهم لخدمة مرضى النفس والعقل^(١٤).

المنظمات العالمية ودورها في الرعاية الاجتماعية

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات واضحة من تنفيذ برامج الرعاية الاقليمية من المستويات القوية الي المستويات العالمية . حيث تحولت النظرة إلي المشاكل وعلى الأسرة البشرية علي المستوى العالمي . ومن هذا المنطلق أخذت الرعاية الاجتماعية علي المستوى الدولي في النمو والازدهار .

وإذا كانت الرعاية الاجتماعية علي المستويات القوية تهتم بتكافؤ الفرص وتقريب الفوارق بين المواطنين في المجتمع الواحد ، فإن أعظم التحديات التي تواجهها الرعاية الاجتماعية الدولية هو تقريب الفوارق بين الدول الغنية منها والنامية .

ويعتبر التفاوت الهائل بين مظاهر الحياة المختلفة بين كل من الدول المتقدمة صناعياً في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وبين الدول النامية والمختلفة في آسيا وأفريقيا ، هذا التفاوت الهائل بشكل عكس في سبيل السلام العالمي والخروج من دائرة الفقر والتخلف .

وهكذا أصبحت الرعاية الاجتماعية علي المستوى الدولي ضرورة تحتها ظروف وملابسات العصر ، حيث عن طريقها يتم تبادل المعارف والخبرات بين مختلف دول العالم وأيضاً يتم التعاون بين هذه الدول بما يحقق الأمن والرفاهية الاقتصادية ، والاجتماعية للجنس البشري في كل مكان . ومن خلال التعاون بين الدول تقوم الأمم

المتحدة كمنظمة دولية على إقرار السلام العالمي عن طريق التدخل في
مختلف الأنشطة :

هيئة الأمم المتحدة والرعاية الاجتماعية :

أنشأت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وكان الهدف من إنشائها
هو تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية
حيث تهدف من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من
المنظمات التابعة لها إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين الأحوال
الصحية والاجتماعية لشعوب العالم والعمل على تحقيق العمالة الكاملة
وتشجيع التعاون الدولي بين الأمم المختلفة في حل المشاكل الاقتصادية
والاجتماعية والصحية .

ولتحقيق هذا التعاون أنشئ من هيئة الأمم المتحدة المنظمات
التالية :

١ - المجلس الاقتصادي الاجتماعي :

- يتكون المجلس الاقتصادي الاجتماعي من مائه عضو تنتخبهم
الجمعية العامة للأمم المتحدة ويقد اجتماعاته مرتين في العام الأول
بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة . والإجتماع الثاني بمدينة جنيف
بسويسرا وأهم المسؤوليات التي يمارسها المجلس الاقتصادي الاجتماعي
- إجراء الدراسات وتقديم التوصيات وذلك فيما يتعلق بالشؤون
الدولية والاجتماعية والصحية وكل ما يتصل بهذه الشؤون
- تقديم مساعدات بالنسبة للدول الاعضاء خاصة فيما يتعلق بتنظيم

ساعات العمل وتنظيم فرص العمل والقضاء على البطالة وتقديم
مستوى عادل من الأجور •

- تقديم مساعدات بخصوص حماية العمال من الأمراض المهنية
وأصابات العمل وحماية الأحداث والنساء •

- تقديم المشورة فيما يتعلق بضمان معيشة العمال في حالات العجز
والشيخوخة •

- المساعدات في تنظيم وتهيئة فرص التدريب والتعليم المهني والفني
للدول الاعضاء في المنظمة •

٢ - صندوق الأمن المتحدة الدولي لغوث الطفولة (اليونيسيف)

وأنشأ هذا الصندوق عام ١٩٤٦ - ويتم التمويل بالنسبة له من
طرق متعددة منها الإعانات التي تقدمها الحكومات والمؤسسات
المختلفة وكذلك التبرعات التي يتم جمعها •

ومقر اليونيسيف هو مبنى الأمم المتحدة نفسه بمدينة نيويورك ويدير
الصندوق مهني تنفيذي يتكون من ثلاثين عضواً •

وأهم المسؤوليات التي تقوم بها هذه المنظمة :

- العمل على تأكيد احترام حقوق الإنسان وحراته الأساسية بصرف
النظر عن الجنس أو النوع أو العقيدة أو اللغة •

ومن اللجان التي يضمها هذا المجلس اللجنة الاجتماعية وهي
تختص بمشاكل الرعاية الاجتماعية على المستوى العالمي •

٣ - منظمة العمل الدولية :

أنشأت هذه المنظمة عام ١٩١٩ وقت أن كان يطلق على هيئة الأمم عصبة الأمم المتحدة ، وتختص هذه المنظمة بالتشريعات العمالية والتقدم الاقتصادي وقد مهدت وساعدت هذه المنظمة على تحقيق تقدم على المستوى العالمي في مجالات :

- العلاقات العمالية
- أنظمة التأمينات الاجتماعية •
- التشريعات المتعلقة بالأمية والطفولة •
- التشريعات المتعلقة بتشغيل الأطفال •

هذا وتدار منظمة العمل الدولية عن طريق مؤتمر يسمى مؤتمر العمل الدولي وتهتم منظمة العمل الدولية بصفة عامة •

- مساعدة حكومات الدول الأعضاء في تخطيط وتنفيذ برامج رعاية الأمومة والطفولة والشباب •
- تدريب الكوادر العاملة في هذه المجالات من الأطباء والمساعدين والاختصاصيين الاجتماعيين •
- تقديم خدمات مختلفة للأطفال الذين يتعرضون للكوارث على المستوى العالمي •

٤ - منظمة الصحة العالمية :

تتخذ هذه المنظمة مدينة جنيف مقراً لها ، ولها مكاتب اللبية

في كل من • آسيا ، وأفريقيا ، الشرق الاوسط ، أمريكا ، أوروبا
كما تتكون هذه المنظمة من جمعية عمومية (أعضاء الدول المشتركة في
المنظمة هم الذين يكونون الجمعية العمومية) تنتخب مجلس إدارة مكون
من ثمانية عشر عضوا بالإضافة الي المبرر العام •

وتقوم هذه المنظمة بالآتي :

- العمل علي رفع المستوى الصحي لشعوب العالم ، والمستوى
الصحي من وجهة نظر هذه المنظمة هو حالة الكمال الصحي
والعقلي والاجتماعي وليست مجرد غياب المرضي أو العجز
- القيام ببرامج مجالات صحية مختلفة كتحسين الخدمات الصحية
والعمليات ضد الأمراض والأوبئة •
- مساعدة الدول المشتركة في هذه المنظمة في هذا المجالات •

٥ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

أنشأت هذه المنظمة عام ١٩٤٥ وكان الهدف الأساسي من
إنشائها هو العمل علي تنمية أوجه التعاون بين دول العالم فيما يتعلق
بالتربية والتعليم والأنشطة العلمية والثقافية •

وقر هذه المنظمة بباريس ، وتنتخب الجمعية العمومية مجلس
الإدارة وهو يتكون من ثمانية عضوا بالإضافة إلي المبرر العام •
وتهدف اليونسكو في الوقت الحالي إلي :

- جمع وتحليل ونشر المعارف في مجالات التربية والعلوم والثقافة •
- العمل علي تحقيق التعاون الدولي ونشر التعليم علي كافة

المستويات •

- محاربة الأمية في جميع بقاع العالم •
- البحث والدراسات في مجالات تنمية المجتمعات المحلية والتخطيط الاجتماعي •
- تحقيق التقارب بين شعوب العالم عن طريق البرامج الخاصة ومؤتمرات الشباب ومعسكرات الأطفال •
- العمل على تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بين شعوب العالم بالإضافة إلى هذه الهيئات المتخصصة والهيئات المنبثقة من هيئة الأمم المتحدة نجد أن هناك برامج أخرى لها أنشطة في مجال الرعاية الاجتماعية كبرنامج الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية^(١٥).

مراجع الفصل الثالث

- ١ - ماجدة علام ، السيد عطية ، الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .
- ٢ - محمود حسن ، مقدمة الرعاية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٦٢ .
- ٣ - سامية فهمي ، مقدمة الخدمة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .
- ٤ - Walter Friend lander, Introduction to Social Welfare, prentice Hall Inc., 1955, PP. 18 - 19
- ٥ - الطاروق زكي بونس ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٧ .
- وحول التعليق علي قانون الفقر يمكن الرجوع الي
- Bruno - Stien, Work and welfare in Britain and the M.S. Macmilan press LTD., 1976, PP. 26 - 28
- ٦ - الطاروق زكي بونس ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، ص ٢٤ - ٤٠ .
- ٧ - سامية محمد فهمي ، مقدمة الخدمة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٦٠ - ٦١ .
- ٨ - أحمد مصطفى خاطر ، الخدمة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .
- ٩ - محمود حسن محمد ، مقدمة الرعاية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

- ١٠ - محمود حسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٧ - ١٤٨ .
- ١١ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، مدخل الخدمة الاجتماعية ،
المرجع السابق ، ص ٨٨ - ٩٢
- 12 - Walter Trattmenl, Ambn law to we pare state A History
to Social welfare Inc America, N.Y. Press, 1974, PP.100-105
- 13 - Alvin Shonn, Poor Kids Areport on children In Poverty,
N.Y. Basic Books, 1966, PP. 62 - 71
- 14 - Richard is band Others, Hand book of Community
Mental halth essey - Bass, 1969, PP. 47 - 48.
- ١٥ - سامية محمد فهمي ، المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٧٦
- ١٦ - وحول المنظمات العالمية ودورها في الرعاية الاجتماعية انظر كل من
- الفاروق زكي بونس ، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ،
المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٨ .
- أحمد مصطفى خاطر ، الخدمة الاجتماعية بالمرجع السابق ،
ص ١١١ - ١١٦ .

الفصل الرابع

تطور الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري

يشمل :

- المشكلات الاجتماعية
- الرعاية الاجتماعية في مصر الحديثة
- نماذج لبعض الجهود العلمية والتطبيقية للخدمة الاجتماعية

تطور الرعاية الاجتماعية في مصر

أولاً : المشكلات الاجتماعية

كانت الأسرة منذ أقدم العصور التاريخية هي الوحدة الأساسية التي تقوم بتوفير الخدمات لأفرادها في حالات العجز أو المرض أو الشيخوخة أو التمرل . وكان المجتمع المحلي منفلاً في القرية يُعتبر وحدة اجتماعية ترتبط بروابط القرابة والمصاهرة والجيرة المباشرة فكان المجتمع المحلي يتحمل مسؤولية مواجهة المشكلات العامة كالفيضانات العالية وإقامة الجسور والقنابر بأعمال الإغاثة في حالات النكبات أو الكوارث .

ولد تأصلت العائلة الدينية في قلوب المصريين منذ أقدم العصور ولذلك كان المصريون في العصر الفرعوني يؤدون بانتظام واجب البر بالقرابة تقريباً للألفة ورمية في إجتلاب المثوبة في الحياة الثانية ولذلك أقاموا المعابد في أنحاء متعددة من البلاد وتشير بعض أوراق البردي إلى أنه كان يلحق بالمصر الملك وبيوت الأئمة أماكن لتوزيع الحبوب على الفقراء وفقاً لقوائم تحوي أسماءهم . وفي عهد الأسرة الثانية عشرة كان هناك شخص مسئول عن توزيع هذه المساعدات على المحتاجين .

وكان الأهالي يؤدون كذلك واجب الصلة تقريباً للألفة وللمؤمنين القربان في الأعياد والمواسم المختلفة ، وكان الأئمة يحملون إلى المعابد بشائر محاصيلهم وطلوع نتاج قطعانهم ، فيوزع جز منه على

الكهنة ويوزع الباقي على الفقراء والمساكين . وعموماً كان القسوس والمسنين والأرامل والأيتام يجدون ألواناً من الرعاية في صورة الإحسان والصدقات .

ثم إنهارت الحضارة الفرعونية نتيجة التناقض الشديد بين ما كان ينعم به الحكام من بذخ وما يعاني منه الشعب من قيود وأغلال . وسقطت مصر فريسة الحكم الفارسي ولم تكن مظالم الفرس ومعاملتهم أقل تسوة مما كان عليه الشعب . وقام الإسكندر المقدوني بغزو مصر وضربها إلى إمبراطوريته التي آلت إلى البطالسة من بعده ، وظلوا يحكمون مصر إلى أن غزاها الرومان فأصبحت مصر ولاية رومانية .

وكانت الإمبراطورية الرومانية تعامل مستعمراتها معاملة سيئة ، وأصبحت مصر مجرد مخزن للغلال تقوم بتصديره لينعم به الشعب الروماني ، وقد فرض الرومان ضرائب باهظة على المصريين المغلوبين على أمرهم فانتشرت بينهم مظاهر الفقر والبؤس وساءت حالتهم الاقتصادية والاجتماعية .

وفي ظل الحكم الروماني دخلت المسيحية مصر بعد أن أصبحت الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية ، وتأثرت الرعاية الاجتماعية في تلك الآونة بالتحاليم المسيحية التي تدعو إلى مساعدة الضعيف ، والفقر ، والمحتاج ، إلا أن هذه الرعاية كانت من جانب المواطنين الأثرياء وحدهم ولم تبذل الدولة جهداً في تخليص الفقراء مما يعانونه من بؤس وفاقة .

وبانتشار المسيحية في مصر تحولت المعابد القديمة إلى عـدد كبير من الكنائس وكانت تقوم إلى جانب رسالتها الدينية بجمعـ الصدقات وتوزيعها على الفقراء . غير أن زيادة مظاهر البؤس في أواخر حكم الرومان نتيجة المظالم المالية واستبداد الموظفين الرومان بالأهالي أدت إلى ظهور الدعوة في القرن الخامس الميلادي إلى إقامة الأديرة في جوف الصحراء بعيداً عن الإضطهاد الديني والسياسي لحكام الرومان . وقد إستجاب الأغنياء لهذه الدعوة وتبرع الأهالي بكثير من الأموال لإقامة الأديرة ، التي فتحت أبوابها لجميع الفقراء فكانوا يتناولون الطعام ويلبـم لهم الكساء فضلاً عن المأوى .

وفي مصر العربية أنشأت إدارة خاصة بالاحسان تعمل عن طريق الزكاة وتلـمذ بميزانية مستقلة تماماً عن الميزانية الخاصة بالدولة . وكانت أموال الزكاة تنفق في مصاريفها الشرعية وتوزع على الفئات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية . وقد تنافس المسلمون ، خلفاءهم وأغنياءهم في تصديق على الفقراء والبر بالمعوزين والضعفاء ، فأقاموا دور الشفاء ، والبيمارستانات لعلاج المرضى وكذلك الأمراض العقلية ، والتكايا ، ورصدوا في بيوت المال أو بيوت القضاء ما ينفـث به الملهوف ويعان به المساكين ، ويخبر به الأرقاء .

وما يلاحظ في أوجه الرعاية الاجتماعية ما إشتـمل عليه تشريع أبي حنيفة الذي ظهر في القرن الثاني للهجرة من بعض النصوص التي تحدد مسئولية الدولة عن بعض الفئات العاجزة من رعاياها ومن أهمها :

(أ) إذا لم يكن للقيط مال ولا إرمي أحد نسبه وأبي الملتقط الإنفاق عليه وبرهن علي كونه لقيطاً ، يرتب له من بيت المال ما يحتاج إليه من نفقة ، وكسوة ، وسكني ، ودواء ، إذا مرض .

(ب) نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض علي بيت المال - إذا لم يكن له مال ولا قريب يعولهم .

(ج) تجوز الوصية للمساجد والتكايا والمؤسسات والمعارس وتصرف علي عمارتها ، وقراها ، وسراجها . وغير ذلك مما يلزم ... وتجوز لأعمال البر وتصرف في وجود الخير . ومنها بناء القناطر ومنها المساجد وسراجها ، وطلبة العلم ونحو ذلك من الأعمال النافعة التي ليس فيها تحليل لأحد معين .

وما أن بدأت الدولة في الإنملاخ حتي أخذ الولاة يبطلون العمل بأحكام الشريعة ، هـجئهم إلي ارتكاب المظالم وإبتزاز الأموال المخصصة لمساعدة الفقراء ، حتي أفتي علماء المسلمين في تلك العصور بجواز الإعتناع عن أداء الزكاة إلي الولاة الظالمين وإعطائها مباشرة للفقراء . وكان من نتيجة ذلك إنصراف الدولة تدريجيا عن جباية الزكاة وتعطيل ذلك الركن الهام من أركان تماسك المجتمع والبر والفقراء .

وقد ظل الأفراد يواطلون إخراج الزكاة والقيام بهذا الواجب الحيني طالما إستمر للدين تأثيره علي قلوب الناس ، ومع تعدت الحكام

ومصادرة أموال الأغنياء والإستيلاء عليها بالباطل ، وضعف الموازن
الديني عند الأغنياء ، امتنع كثير منهم عن دفع ضريبة الفقراء .

ومنذ العصور الإسلامية الأولى ظهر نظام آخر للبر بالفقراء
إلى جانب الزكاة ، وهو نظام الوقف ، أى حبس العين عن تملكها
لأحد مع التصديق بالمنفعة . وفي ظل هذا النظام قام كثير من
المحسنين بإنشاء المؤسسات الخيرية ومنها الملاهي ، والحمامات
العامة ، ومشارب الماء ، والنزل التي يأوي إليها المسافر الفقير
بدابته ويتناول فيها الطعام دون مقابل . كما اتجه كثير من المحسنين
نحو إنشاء المستشفيات وكان يطلق عليها " البيمارستانات " ومن
أهمها مستشفى قلاوون الذى أوقف عليه أموالا كثيرة قدرت بنحو مليون
درهم سنويا .

وقد ظلت الأوقاف هبات، أهلية يشرف عليها أشخاص يطلق
عليهم " نظار الوقف " ويقومون بتنفيذ وصية الواقف ، غير أن إنعدام
الرقابة والضبط جعل هؤلاء النظار يغتادون حقوق الأيتام والفقراء
ويخصون بها أنفسهم . وقد عانى المصريون في العصور الوسطى كثيرا
من الويلات بسبب الظلم والاستبداد والصراعات المتعددة بين الحكام
والسلطين وتعددت المجاعات نتيجة إهمال أحوال الزراعة والتجارة .
وكان بعض السلطين يخصص معاشات لرجال الدين والأرامل والأيتام
وكانت التكايا من أهم مظاهر الاحسان ، وكذا دور العبادة التي
كانت تلحق بها الكتاتيب لتعليم أبناء الفقراء بالمجان . وكان عدد

التكاثف في مصر في أول القرن التاسع الهجري نحو ٥٢ تكبسة ، وكانت هناك تكبة للنساء المطلقات والمهجورات والأرامل يمكن بها حتى يتزوجن أو يرهن أزواجهن .

وكان الحكم العثماني لمصر كابوساً ثقيلاً أدى إلى تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإنتشار مظاهر الفقر والعوز فكثر المتسولون والكسائي والعاطلين وانتقلت بهم الشوارع وأبواب المساجد . وأخذ الولاة في ارتكاب المظالم وإتزاز الأموال العامة المخصصة للأحسان مما اضطر بعض العلماء إلى الإقفاء بجوار الإمتناع عن أداء الزكاة للولاة وأعطائها مباشرة للفقراء .

ومع ما كان يعانيه الشعب من عوز وطاقة وكان أهل القسرى يساعدون بعضهم البعض في الكوارث والتكبات ، ويقسمون الطعام للمحتاج ، ويتعاونون في الزواج والمأتم بكثر ما تسمح به إمكاناتهم .

وبتتجة ظلم الحكام ، وتسفير الفلاح في العمل في أراضيهم ، وإخلاف مستحق الأجور ، وتعسف جباة الضرائب هرب كثير من الفلاحين ونزحوا إلى المدن القريبة . وزاد التسول في المدن خاصة في القاهرة والاسكندرية وتجمع الفقراء على أبواب المساجد والأضرحة يتسولون القوت الضروري . وكان المحسنون يقدمون الأطعمة للفقراء خاصة أيام الجمع ، وفي شهر رمضان والعاشيات الدينية .

ويؤكد كثير من الباحثين والمؤرخين أن اليوم الذي وطأت فيه

العملة الفرنسية أرض مصر عام ١٧٩٨ كان نهاية لهذا السبات الطويل
للمصريين ، لقد كان الشعب حتى ذلك اليوم يعيش في خراب العصور
الوسطى وكانت حياته الإجتماعية والفكرية قد بلغت حد الجمود
فإنحطت تدريجيا معنوياته وهبطت عزيمته .

ويمكن أن نستدل على الحالة التي وصل إليها الشعب من
دراسة أول نص تشريعي - صدر في عهد العملة الفرنسية - يحدد حق
الفلّاحين في إمتلاك الأراضي ، لو دفعوا " للسلطة الفرنسية المحتلة "
ما لربح عليهم من ضرائب ، وهو بتوليع " مينو " بتاريخ ٢٨ أكتوبر
سنة ١٨٠٠ .

" يا سكان مصر إصلوا إلي ما أقوله لكم بأسم الجمهورية
الفرنسية ، لقد كنتم أشقياء . وقد جاء الجيش الفرنسي الي مصر
يحمل لكم السعادة . كنتم تكفون تحت ثقل المضايقات من كل نوع .
ولقد فوضت من طرف الجمهورية ومن قبل انقلاب الأول بوناپورت
لأغلكم من شقاكم . إن عدداً لا يحصى من الضرائب كانت تنتزع
منكم ثمار أعمالكم . ولقد حطمت الجزر الكبير منها . ولم تكن
توجد أي قاعدة تحدد بطريقة دقيقة ما كان عليكم أن تدفعوه هذه
الحالة السيئة التي كان يعاني منها الشعب دفعت كثيراً من الناس
الي الهرب من الريف حتي يتخلصوا من ظلم الحكام ، والعذاب الذي
يلاقونه من جباة الضرائب ، ولم يكن لهم من سبيل يحفظونه من
حياتهم سوى الفسول يجمعون في الشوارع القاهرة ، وعلى أبواب

المساجد، والذين يجوز أن لا يخطبوا، مطبق على المراكز الفرنسية في جميع أنحاء
أن يصحراء نونا، بعض التيسير عام ١٩٩٨، ويشمل خصص افراد:

١ - القبض على كل من يضبط بقتلًا بجريمة التسلل، والتحقيق

بسجن اللعة، ويستثنى من ذلك ذوي العاهات، والتحقيق

والمقعدين، والعاجزين عن العمل :

٢ - تتعلق بكل طائفة دينية، مسلمين أو نصارى أو غيرهم، بالشباب

ذوي ذوي العاهات والتسول والعاجزين عن العمل لا يزالون

والتحقيق :

٣ - يكون رئيس الطائفة الدينية مسؤولاً عن تدبير نفقات الأوى ولكن

أن يشرك معه كل أفراد طائفته في تحمل نفقات إدارة هذا

الأوى :

٤ - التي أن يتم توفير هذه الأمكن يقوم رئيس الطائفة برعاية التحقيق

طائفته، وتقديم الأكل والتشوية لهم :

٥ - يقوم رئيس الطائفة بوضع النظام الخاص بإدارة المكان والتحقيق

أن يلقى الأوامر اللازمة لإدارته من شيخ البلد :

ويعتبر هذا القانون أول تشريع يهتم بالرعاية الاجتماعية للقراء :

ويعمل بين القراء القانون على العمل والقراء العاجزين الذين جعل

مسئولية رعايتهم تقع على كاهل الطائفة التي يتمتعون بها :

القانون هو الحالية الإحتياج في فترة وجود الفرنسيين في مصر :

وكان مجيئ الحملة الفرنسية إلى مصر بمثابة الشرارة التي ألهبت الوعي القومي ، فبم أولئك غزاة أجنبية ولغة ودينها ، وهم ثانياً لا يختلفون عن غيرهم في الظلم والانتهاك علي أقسويات الشعب ولذلك قام المصريون بالثورة تلو الثورة في وجه الجيوش الفرنسية حتي اضطرت إلى مغادرة البلاد . ولكن بالرغم من ذلك خلقت الحملة الفرنسية روح التحدي التي أدت بدورها إلى ثقة الشعب بنفسه وإدراكه للواقع الذي يعيش فيه ، بالمقارنة بالتقدم العلمي الذي أحرزه الأوروبيون ومن هنا بدأت البقعة أو عصر الاتصال بأوروبا ، وعن هذا الطريق أخذ المصريون يناضلون من أجل حلهم في الحياة والحرة والسيادة .

وما أن رحلت الحملة الفرنسية عن مصر حتي عاد الأمر إلى العثمانيين لعادوا إلى سياسة الظلم التي إتبعوها من قبل فأثقلوا كاهل الشعب بالضرائب وساد الظلم والتعسف وأخطر كثير من الفلاحين إلى ترك الحقول ثم اتجاههم أفراًداً وجماعات نحو هجر الأرض والهروب إلى المدن في مصر أو الشام . ولد لأبل محمد علي هذه الظاهرة بأجراءات مشددة كان أهمها " حظر الانتقال بحرية علي الفلاحين ، وتطبيق نوع من " البطاقات الشخصية " التي لا تغول لغير حاملها بالحركة من بلد إلى آخر .

في العدد رقم ٦٩ من الوقائع ، نقرأ أن " مجلس الشورى قرر أن يكون بيد كل انسان تذكرة بختم مصر تقدم عند خروجه من أبواب القاهرة ودخوله . وعند انتقاله من بلد إلى آخر " وتحف الوقائع برسم

٢٩ سنة ١٨٢٩ ما يمكن أن ينتظر الفلاحين الهاربين من عقاب
ثقل " اذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب (أى بجلد) ولا يقبل
في أى بلد إلا بتذكرة • وفي توجيهه يكون تذكرة يلحق بالجهادية •

وان كان محمد علي قد انفرد بالسلطة ، وقضى على الزعامة
الشعبية إلا أنه من ناحية أخرى لم يجد بدا من الاستعانة بأبناء
الشعب ، وكان عليه أن يبعث البعث إلى أوروبا وخاصة إلى فرنسا
ليدرسوا ويعرفوا لياخذوا أمأكتهم ويقوموا بتعليم مواطنهم على الأسس
العلمية الحديثة • هؤلاء المبعوثون كانوا النواة الأولى التي شعرت
بمشكلات الشعب الاجتماعية وسعت إلى إيجاد الحلول لها — من
خلال مشاهداتهم في الدول الأوروبية •

وعندما عاد رعاة الطيطاوي من بعثته في فرنسا عام ١٨٤٠
دعا إلى الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وتكوين الجمعيات الخيرية وحش
الأغنياء على التبرع برصد الأوقاف المفتلة للانفاق على الفقراء
والمحتاجين • وطالب بإنشاء مكاتب لتعليم البنات لا سيما فالكسات
البصر ، وإقامة العارسات لعلاج المرضى ولتوى العاهات من الفقراء
والعناية بالأيتام والشيوخ والبله والمجانين • كما دعا إلى تكوين
الجمعيات الخيرية لقطع دابر الربا الفاحش وإغاثة الطبوبين والمطلبين
من التجار والمعتقلين •

ولما قيم جمال الدين الافغانى الى مصر وأضي بها ثمانى
سنوات (١٨٧١ - ١٨٧٩) أخذ في حمل من يحضر مجلسه من أهل

العلم وأرباب الأقدام علي الكتابة في المواضيع الاجتماعية والعلمية
المختلفة وكلها تدعو إلى إصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق . وه عب
حركة الأفكار المتحررة عمدة المصيرين المبعوثين إلى الخارج وقيامهم
بتبصير إخوانهم وتوعيتهم بحروب الإصلاح المختلفة السياسية
والاجتماعية (١) .

ثانياً : الرعاية الاجتماعية في مصر الحديثة

نشأت الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث علي يد مجموعة
من المصريين المخلصين إحساساً منهم بالظلم الاجتماعي السائد في
البلاد وإيماناً منهم بضرورة اسهامهم في خدمة وطنهم وفي تخفيف
وطأة الظروف المأساوية التي أعقبت الحكم الإسلامي . فالبلاد كان
يسودها الفساد في الحكم وإستبداد الإستعمار وإستغلال الثروات
والفقر الشديد الذي جعل الناس تعيش في مستوى من أقل من حد
الكفاف .

وان كانت الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث بدأت أهلية
إلا ان الحكومة قد ساهمت فيها شيئاً فشيئاً وارتبط اسهامهم
بمصالح الشعب حتي ان الدولة اصبحت بعد التحول الإشتراكي تتحمل
كافة تكاليف الخدمات القومية بما فيها وبعض التكاليف في البعض الآخر .

وهناك خمس مراحل مميزة للرعاية : الاولى تبدأ خلال القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٩ ، والثانية : تبدأ منذ الاحتلال الانجليزي حتى فترة إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ والثالثة: منذ هذه الفترة حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والرابعة : من عام ١٩٥٢ الي عام ١٩٦٢ والخامسة : منذ هذا التاريخ والى الآن وستحدث عن كل منها بإيجاز فيما يلي :

المرحلة الاولى - خلال القرن التاسع عشر " مرحلة الوعي "

أبقت الحملة الفرنسية في مستهل القرن التاسع عشر الوعي المصري ليعثر على الأوضاع الاجتماعية السيئة والتي فرضها الحكم العثماني .

لقد إبتليت البلاد بفترة ركود وعانت من مشكلات واسعة الانتشار نتيجة الفقر الذي إشتدت وطأته وزاد عدد البؤساء والمسولين ووصل الحال الي ان العثمانيين انتهزوا الفرصة فألقوا كثيراً من الصناعات ونقلوا عدداً كبيراً من الفنيين الي بلاده كما إستولوا علي الغنائم والاموال والمواد الخام ، كما ساءت أحوال الزراعة وزادت الضرائب إرضاء الحكام واستغل المتزيمين الذين اذاقوا اللاهين الوان العذاب لجمع الضرائب وقد أدى سوء الحالة الاجتماعية والصحية والتعليمية الي إنتشار البقع وحلقات الذكر ، وكما إنتشرت المخدرات والإعطاش الخلقى والانحرافات الجنسية . وزاد الجهل وانتشرت الغرابات لدرجة أن الاناث كن يتركن أطفالهم سنين طويلة بدون إستعصام

اعتقاداً منهم انهم بذلك ينجين أطفالهم المرض والحسد^(٢).

ورد فعل لهذا ظهرت ضغوط المتحمسين من شباب الازهر الي اقامة كتاتيب لتعليم الصغار في الأزقة والأحياء المتخلقة . وظهرت التكايا الموقوفة لايوا المحتاجين والمتسولين ومرضى العقل تلك التكايا التي مازالت موجودة الي عهد الثورة في المقطم ، وفي أثناء الجلسة الفرنسية سنة ١٧٩٨ اصدر القائد الفرنسي قانوناً يقضي :

- ١ - القبض علي المتسولين علي العمل وابداعهم سجن القلعة .
- ٢ - علي كل طائفة أن تنشئ حائوت لرعاية ذوي العاهات .
- ٣ - بتكفل رئيس كل ملة بتحويل هذه الحوائت وادارتها .

عهد محمد علي وأسرته :

تولي محمد علي الحكم سنة ١٨٠٥ وشرع في تحقيق حلمه الكبير بتكوين إمبراطورية مصرية عظيمة متقدمة عسكرياً واقتصادياً . ولقد أدرك بليطنته ان ترك الإقتصاد حراً لن يحقق أطماعه وان الضل السبل لتحقيق أحلامه السيطرة علي جميع الموارد الاقتصادية وتوجيهها الي الاستثمار الذي يضمن التقدم والنمو . وبالرغم من ان بداية هذه الفترة اتمت بالاستقلال والفتوحات الحربية ولإنعاش لشئون التعليم وابداء البعثات الا ان الحياة الاجتماعية عامة ومستوى المعيشة خاصة بين الصناع والفلاحين قد سا بل زادت الحالة سوءاً حينما لجأ محمد علي الي احتكار الحاصلات الزراعية والصناعية والغا الالتزام بمضاعة الضرائب . وبدأت اعداد كبيرة تهجر الصناعة ولجأوا الي

الزراعة • ورغم إنشاء مدارس ابتدائية وتجهيزية وخصوصية • إلا
أن الشعب قاوم العمليات التعليمية لدرجة الاضرار باجسادهم وأحداث
الغابات لأطفالهم لعدم إلحاقهم بالمعارس • رغم أن التعليم كان
بالمجان ، ورغم أن الحكومة خصصت رواتب لمن يلتحق بالتعليم •

وفيما يتعلق بالبر والاحسان فقد اصغر محمد علي أول تشريع
حكومي لتنظيم شئون البر من خلال وزارة الاوقاف التي أنشئت في ذلك
الوقت لتشرف على الاوقاف الخيرية والاهلية في عام ١٨٣٥ وتتولى
شئون البر في أنحاء البلاد •

وإهتم محمد علي كذلك بالمؤسسات الايوانية مثل الملاهي
والنكاي التي تأوى المعتوهين والعجزة •

ولم يهتم المصريون في الوقت بهئة النكاي والمؤسسات للم
تأسس أكثر من مؤسستين حتي الربع الاخير من القرن التاسع عشر
وهما : جمعية المعارف التي إهتنت بالتأليف والطبع والنشر في عام
١٨٦٨ ، والثانية الجمعية الجغرافية التي إتحصر مجالها في البحوث
الجغرافية والطوبغرافية سنة ١٨٧٥^(٣) .

ثم تولى الحكم (الامير) عباس سنة ١٨٤٨ وكان عدواً لكل إصلاح
يكلل اموالاً وجهداً فألقي الكثير من المعارس وطرد الخبراء الاجانب
الذين كان محمد علي قد أحضرهم لتحسين أحوال البلاد وعادت البلاد
الي حالة سيئة من التخلف والجمود في جميع الشئون •

ثم جاء (الامير) سعيد الي حكم مصر فاعاد الملكية العترة
للأراضي الزراعية التي كان محمد علي قد إحتكرها • كما أن نظام
الحاصلات الزراعية وأغني الفلاحين من الضرائب المتأخرة • كما نظم
لائحة المعاشات للموظفين لحكوميين ولعمل أسوأ ما في هذا العهد
هو حضور الارسلات الاجنبية الدينية للقيام بعمليات التبشير في
البلاد والتي أدت الي مقاومة الحركات القومية تحت اسم الرعايــــــــــــة
الاجتماعية ونشر العلم ومدارس اللغات •

ثم جاء إسماعيل للحكم وكان مأخوذاً بالحضارة الاربية فشجع
عناصرها علي التغلغل في شئون البلاد ورافقها حتي وصلت البلاد الي
حالة من الإنحلال مازلنا نعاني من أثاره لآن • وقد أغرق إسماعيل
البلاد في الديون ومظاهر البذخ التي كانت الركيزة الاساسية في إحتلال
مصر عام ١٨٨٢ بعد ذلك • وقد كان مائلاً للترف والبذخ والمظاهر
زوالحلات الصاخبة • وفي وقت أصاب الفلاح المصري البقرى
وتعرض الملاك إلي كوارث إلتصامية وانخفض سعر القطن ما أعجز
الفلاحين علي سداد الضرائب الباهظة المستحقة عليهم • ورغم هذا
كله لم تلق الرعاية الاجتماعية نهاية وإهتمام رغم حاجة البلاد الشديدة
نتيجة الفقر ومظاهر الإنحلال المتفشية (٤) •

وكانت نتيجة ذلك ان الجمعيات التبشيرية والجاليات الاجنبية
في مصر زادت • العضوية فيها ما ادلى الي ظهور الحاجة الي
جمعيات وطنية وظهرت الجهود التطوعية الشعبية وقد وجد عبد الله
النديم أحد القادة الوطنيين في تلك المرحلة ان الجمعيات وسبــــــــــــلة

لتقوية المشاعر الوطنية دون تعرض الحكام لها وقد نصت أهداف وأغراض هذه الجمعيات على أنها بعيدة عن السياسة وإنما ستهتم فقط بالثقافة والأمور الاجتماعية ويبلغ عدد الجمعيات التي تكونت في نهاية القرن ٦٥ جمعية وتميزت الجمعيات في تلك الفترة بارتباطها الشديد بالدين واعتمادها على المتطوعين في نشاطها الذي ينحصر في نشر التعليم والاحسان •

ويلاحظ ان جهود هذه المرحلة كان من أغلبها جهود شعبية تنبعث من الاهالي في التعاون لعمل الخير والاحساس بالمشاكل الاجتماعية السائدة التي عجزت الحكومة على مواجهتها حيث كانت مشغولة بالإحتلال الاجنبي والأمور الداخلية المتصلة بالأمن وحفظ النظام (٥) •

ويلاحظ انه ظهرت محاولتين جادتين للرعاية الاجتماعية تمثلت الاولى في تكوين وزارة الاوقاف عام ١٩٢٩ لمراقبة النظام محاسبته على تصرفاتهم ورفع أربهم للقضاء بطلب عزلهم اذا أهملوا وأساءوا التصرف فيما تحت أيديهم من اموال •

اما الثانية : فتتمثل في بدء الإهتمام برعاية الاحداث في نهاية القرن التاسع عشر وبطلع القرن العشرين حيث أنشئت أول (صاحبة لاحداث عام ١٨٩٨ وأول مئكتين لاحداث بالقاهرة والاسكندرية عام ١٩٠٥ كما صدرت بعض القوانين الخاصة بالاحداث •

المرحلة الثانية (مرحلة الانتشار) ١٩٠٠ - ١٩٢٩ :

لم يلق الشعب المصري مقاومته رغم جهود الإستعمار لكـسـسـ حدة المقاومة الشديدة السائدة بين أبنائه .

وقد بدأت بقظة الشعب في أواخر القرن التاسع عشر وكانت نورة سنة ١٩١٩ هي التعمير الثوري من أهداف الشعب السياسية والاجتماعية ونضاله من أجلها ولكن الثورة لم تحقق كل آماله وانتهت بأهدافه السياسية إلى استقلال أسمى وأغلقت أهدافه الاجتماعية بشكل انتهى إلى تحالف بين الاقطاع والاستعمار للسيطرة على ثروات الشعب ومقدراته وترك الغالبية العظمى منه تعاني الحرمان والتخلف .

وكان معني هذا إستمرار النضال الشعبي في الميدانين السياسي والاجتماعي هكذا . وقد ظهرت إهتمامات لقادة البلاد منهم من نادى بكسر الحلقة المفرغة للظلم والجهل والمرض وهناك من إهتم بالعلاج وعموما كانت كلها جهود أهلية تابعة من وعي الشعب بمشاكله وبأن حكومته لا تمثله ولا تحرص على خدمته ولذلك عليه (أي الشعب) أن يتحمل مسئولية الرعاية الاجتماعية .

وفي ميدان المساعدات في عام ١٩٢٩ ظهرت المطاعم الشعبية وكانت إحدى مظاهر العلاج المسكن للمجاعات التي كانت تسود الشعب وفي مجال الاحداث ورعايتهم .

صدر تعديل القانون العقوبات الصادر عام ١٨٨٢ حيث نص

علي تخليف الاحكام الصادرة ضد الاحداث المتصرفين • وانشئت أول
إصلاحية للاحداث عام ١٩٠٥ وكانت بالمرج وكانت الاقامة بها شبه
عسكرية •

كما أنشأت الدولة محكمتين للاحداث بالقاهرة والاسكندرية
ويرجع التقدم في رعاية الاحداث في مصر الي المصريين العائدين من
بعثاتهم في الخارج • وفي عام ١٩٠٧ (أنشئت أول اصلاحية للبنات
وفي ١٩٢٢ صدر قانون تنظيم الإناث في الصناعة والتجارة •

وكان من آثار رجوع المصريين بالخارج أن تكونت جمعية الرواد
التي تشكلت عام ١٩٢٩ • فقد أدرك ضخامة المشكلات الاجتماعية في
مصر وتغلغلها مما دعاهم الي بدء حركة المحلات الاجتماعية في
مصر متأثر بتلك الحركة التي بدأت في إنجلترا ١٨٨٤ • وتم إنشاء
أول مجلة اجتماعية عام ١٩٢١ في هي " الطبيي " ومجلة اخرى في
" القلي " عام ١٩٤٠ وثالثة في مصر القديمة • وقد نادى الرواد كذلك
بانشاء مدارس متخصصة في الخدمة الاجتماعية تخرج المهنيين^(٦) •

وبنوا بالفعل بانشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة
١٩٢٧ وكانت الدراسة فيها مسائية لمدة ثلاثة سنوات تخصص السنة
الاخيرة منها للعمل الميداني وقد سبق إنشاء مدرسة القاهرة بمدرسة
بالاسكندرية عام ١٩٣٥ وقد بدأت تدريس اللغة الفرنسية وتم تعريبها بعد
ذلك وانضمت كلتا المدرستين الي الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية •

والتي أنشئت عام ١٩٣٦ والتي مازالت بصمتها بالية في مجالات الرعاية الاجتماعية في مصر حتى الآن •

هذا وقد قامت الجمعية المصرية بتكوين أول مركزين اجتماعيين بمصر في كل من قرية المنايل مركز شبين القناطر بمحافظة القليوبية وشطانوف بمركز اشمون منوفية وكان الهدف من هذه التجربة هو القيام بتقديم مختلف الخدمات التي تحتاج إليها القرية المصرية على أن تستخدم الامكانيات المحلية • وقد قامت التجربة على الاسس التالية •

- أن يشترك الاهالي مع الاخصائي الاجتماعي في جميع خطوات الاصلاح وان يستشار الاهالي حتى يشعروا بالرغبة في تغيير بعض الاوضاع القاسية التي يعيشون فيها •

- ان تكون البرامج شاملة لجميع جوانب التأخر في المجتمع الريفي في وقت واحد ليجب أن تكون جهوداً في النواحي الصحية والاقتصادية والتعليمية •

- ان يكون الاصلاح على اسس البحث العلمي وان يشترك فيه فنيون من المهن التي تقوم بخدمة القرية •

- إتجهت الحكومة عام ١٩٣٦ الي انشاء المجلس الأعلى للاصلاح الاجتماعي مكونا من مندوبين من وزارتي الداخلية والمعارف العمومية وتسعة أعضاء بعينهم مجلس الوزراء والهدف من تكوين المجلس كما حددته قرار انشاءه هو مراقبة احوال التطور الاجتماعي والنظر في المسائل والتدابير والاصلاحات التي ترمي

الى توجيه هذا التطور توجيهاً يتفق مع خصائص الشعب المصرى
ونقائده * واخص المجلس في بحث نظام الاسرة ودراسة
الاصلاحات التي تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها
وصيانة حقوق الولاية فيها كما اعطى المجلى الحق في ابداء
الرأى ملدما في كل مشروع قانوني ذي صفة أو هدف إجتماعي
والمجلس ان يستعين في ذلك بالإدارات الحكومية المختلفة عن
طريق الوزير *

المرحلة الثالثة : مرحلة الإشراف والتوجيه ١٩٣٩ - ١٩٥١ :

تبدأ هذه المرحلة بنقطة تحول في تطور الرعاية الاجتماعية
وذلك بإتشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ وكان انشاء الوزارة
بداية لتنظيم وتوجيه واشراف لاطار العمل في مجال الرعاية الاجتماعية
وكانت كل الظروف في مصر عام ١٩٣٩ تحتم إنشاء وزارة الشؤون
الاجتماعية لتواجه التخلل الذى فرضته على الشعب قوى الاستعمار
الاجنبى ، ونص مرسوم الوزارة علي ان تقوم علي الشؤون والمعالج
الآتية :

مصلحة السجون والمعاهد والمستعمرات المختلفة لتقوم الاحداث
والمجرمين والسارق ونور السبنا والنواى والجمعيات والمهرجانات
والموالد وبوليس الاناب والإتجار بالنساء والاطفال والجمعيات التعاونية
بمختلف صوره ، وأعمال البر والاحسان ومصلحة العمل لتحسين احوال
العامل والفلاح برفع مستوى المعيشة لهما واستحداث اسباب الترقية

في اوقات الفراغ ، والارشاد والدعاية والمحاضرات العامة للتثقيف
والتهذيب وحماية الطفولة وحماية الاسرة والمسابقات الرياضية ومسألة
العاطلين (٧).

وتكونت الوزارة من الاغارات الاتية :

- ١ - إدارة تعاون الفلاح .
- ٢ - مصلحة العمل .
- ٣ - إدارة الخدمة الاجتماعية .
- ٤ - مصلحة السجن .
- ٥ - إدارة الدعاية .
- ٦ - إدارة الاغاب العامة .
- ٧ - مكتب البحوث الفنية .
- ٨ - الادارة العامة .

والدارس لهذه الفترة من تاريخ الوزارة حتى قيام الثورة في عام ٥٢
يمكن ان يرجع أسباب التخلّف والقصور في تحقيق خدمات إجتماعية
مجددة ولموسة إلى عوامل متعددة (٨).

العوامل السياسية والاقتصادية :

يلاحظ ان نتيجة عدم وجود خطة للعمل وبرامج محددة الاهداف
والوسائل ما أدى الى فقد سياسة إجتماعية للاستقرار والتنسيق بين
الخدمات لتحقيق الاهداف المطلوبة .

عدم الاستقرار الحكومي :

كان لتعاقب الحكام الوزراء الأثر الكبير في عدم إستقرار الأحوال

السياسية •

العوامل الاقتصادية والسكانية :

فقد أدت الي زيادة عدد السكان دون أن تصاحبها زيادة في الموارد وفي الإنتاج والدخل الي فشل محاولات الإصلاح الإجتماعي. فقد عجز إيراد الامة عن الوفاء بإحتياجاتهم المتزايدة • ولم تكن المشكلة هي رفع مستوى المواطنين فقط بقدر ما كانت تهدف الي وقف التدهور الاقتصادي في إستوى الاقتصادى •

العوامل الفكرية والثقافية :

أدى نشاط الاستعمار ودخول الاجانب للبلاد لعموض سياسية الدولة الاحلامية واتسعت عمليات النقل الثقافي من الدول الاجنبية دون مراعاة لمستويات الناس الثقافية أو للظروف والاطواع التي كان يعيش فيها الشعب • ورغم زيادة عدد الجمعيات الا أنها كانت غير أصيلة ويعبده عن إحتياجات المواطنين •

هذا ويلاحظ ان الخدمة الاجتماعية كانت تنلون بطابع تقليدي يطابق نظم وبرامج الاحسان التي ميزت انجلترا وامريكا في نهاية القرن التاسع ، وكانت الخدمة الاجتماعية شائعة بين المختصين من ناحية

أخرى .

العوامل التنظيمية :

كانت الوزارة تؤدى خدماتها بصورة مركزية وكانت تشرف على جميع فروعها الموجودة في مصر . ولما كانت هناك موضوعات تختص بها الوزارة تتناولها أكثر من مصلحة ، فقد أدى هذا الى ان تكون كل مصلحة من هذه المصالح إدارات وأقسام ذات إختصاصات متشابهة . وأصبح بالتالي في كل محافظة وحدات تفتش لنفس الإدارات الموجودة في الوزارة المركزية .

وقد أدى هذا للتضارب بين الإختصاصات وبطء الاجراءات وعجزت الوزارة عن تحقيق أهدافها .

وعند قيام الثورة تغير نظام البناء الوظيفي للوزارة حيث فصلت عدة مصالح لتتبع وزارات أخرى .

وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم ١١٦ وقد أنشأ القانون للعمالة أن تصرف معاشات شهرية لأربع فئات من المحتاجين هم:

- ١ - الأرمال ذوات الأولاد .
- ٢ - الأيتام أو الاطفال الذين لا عائل لهم بشرط ألا يزيد سن الذكور عن ١٢ سنة والإناث عن ١٧ سنة .
- ٣ - المساكين بأنواع من العجز لا يمكنهم من القيام بالعمل .
- ٤ - الضعوف الذين لا مورد لهم .

وكانت فئات المعاشات الممنوحة لهذه الفئات ضئيلة فكان الحد الأقصى ٢٢٠ قرشا لمن يعيش في المدينة ، ١٦٠ قرشا لمن يعيش في الريف .

كيف نظمت الوزارة إشرافها على الجمعيات الخيرية :

١ - بدأت الوزارة بالتفتيش على الجمعيات للتأكد من التبرعات التي تجمعها للجمهور انها بالفعل تخصص للصرف على هذه الجوانب وان لدى الجمعية لوائح تنظيم عملها كان الاخصابون الاجتماعيون الذين لحقوا بالوزارة لهم دور فعال في تطوير أساليب العمل بهذه الجمعيات وتنوع مجالاتها مسترشدين بالاصول العلمية التي تلقوها في المدارس المهنية .

٢ - وفي عام ١٩٤٥^(٩) صدر قانون ينظم العلاقة بين الجمعيات الخيرية والوزارة وهو قانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ وكانت أهم مبادئه الآتية :

- تعريف " الجمعية " أنها كل جماعة من الافراد تسعى الى تحقيق غرض من اغراض البر سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية والمعنوية .

- وتعد كل مؤسسة إجتماعية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لخدمة معينة سواء كانت المؤسسة تقوم بـ
إحدى خدمة إنسانية دينية أو علمية أو فنية أو زراعية أو صناعية .
أو لأي غرض من أغراض النفع العام .

- ضرورة تشكيل وتسجيل الجمعية وفقا لأحكام القانون حتى تكتسب شخصيتها المعنوية ويتم التسجيل عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية مع نشر قرار التسجيل بالجريدة الرسمية .
- لوزارة الشؤون حق الاشراف المالي والتفتيش على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية للتفتيش من أن أموالها تصرف في أوجه البر أو في الأغراض الاجتماعية المحددة في لوائحها الأساسية .
- لوزارة الشؤون الاجتماعية الحق في طلب حل الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية إذا تبين أن أعمالها أصبحت غير محققة لأغراضها أو ثبت أنها عاجزة عن تحقيق الغرض الذي تسعى إليه أو أنها تصرف أموالها في غير الأوجه المحددة أو إذا خالفت لائحة نظامها الأساسي أو أنها خالفت النظام العام ويتم الحل عن طريق المحكمة الابتدائية التي تقع الجمعية في حدودها .
- يمكن حل الجمعية عن طريق القانون بالاشراف على شئونها وأعمالها وذلك بأغلبية ثلث الاعضاء ولا يحق التصرف في أموالها بعد الحل إلا بترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية .
- نص قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ على ان لا يسمح للجمعية ان تجمع تبرعات من الجمهور الا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة .

- ويصدر هذا القانون بأثر الوزارة تتدخل وتنظم وتخطط وتنسق وتراقب وتقوم الجمعيات • كما أعطي لها القانون كذلك حقوق الإشهار والحل والإدماج وقد أدى هذا الي أن الوزارة أصبحت في موقف صراع لا تحسد عليه فمثلا اذا خالفت احـــــدى المؤسسات القانون هل تشكوها الوزارة في المحكمة الابتدائية مما قد يؤدي الي إنهاء عملها أو أنها تسكت علي مخالفتها وهذا فيه إهدار لمكانتها في المجتمع •

- وقد أدت الثغرات التي وجدت في قانون ٤٩ الي ظهور قانون ٢٥٧ لسنة ١٩٥٢ لتعديل أحكام القانون الاول وذلك بإضافة مدة جديدة تعطى لوزير الشؤون الإجتماعية الحق في أن يعين بقراراً مسبب منه مجلس إدارة مؤقت للجمعية الخيرية يتولـــــى الاختصاصات المخولة لمجلس ادارتها في النظام الاساسي لــــى الاحوال التي حددها القانون وعلي الرغم من أن المشرع فـــــى القانون رقم ٥٢ خاعف سلطات الوزارة علي الجمعيات التطوعية إلا انه لم يرغب في توسيع سلطة المجلس المؤقت الذي جاء بغير طريق الإلتخاب لفوض له هذاً محدداً هو ان يدعـــــو الجمعية العمومية للانعقاد في ظرف ٦٠ يوما من تاريخ نشـــــر قرار تشكيله لنتخب الجمعية العمومية في هذا الاجتماع مجلس ادارة جديد •

- وعقب ذلك ظهر قوانين أخرى لسد ثغرات قانون ٥٢ مـــــل قانون ١٥٢ السنة ٤٩ الخاص بالأندية وقانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص

بالادخار وقانون ٦٦ لسنة ٥١ بشأن الجمعيات الدينية والادبية
وهكذا .

- وتنسم هذه المرحلة بزيادة تدخل الحكومة عن طريق وزارة الشؤون
الاجتماعية في النشاط الشعبي خاصة والرعاية الاجتماعية بصورة
عامة .

- كما يلاحظ ان هذا التدخل لم يكن عميق الأثر إذ أنه لم
يتجاوز حدود المساعدة والتوجيه أو علاج المشاكل التي تواجه
الجمعيات وذلك لأن نظام الحكم في البلاد كان غير مستقرًا .

المرحلة الرابعة - مرحلة التنسيق والتنظيم ١٩٥٣ - ١٩٦٠

تبدأ هذه المرحلة ببداية الثورة سنة ١٩٥٣ والتي تعتبر بحق
بداية تغير جذري في برامج الرعاية الاجتماعية نتيجة لتغير الفلسفة
الاجتماعية والنظرية الاجتماعية التي تعتمدها . وكان طبيعياً لتحقيق
هذه الاهداف أن تتدخل الحكومة لاحداث اصلاح الاشتراكي الشامل
وقد حددت فلسفة الخدمات علي الاسس التالية :

- ١ - الرعاية الصحية حق لكل مواطن .
- ٢ - حق المواطن في التعليم حسب مواهبه .
- ٣ - حق المواطن في الحصول علي عمل حسب كفايته واستعداده .
- ٤ - من حق المواطن التأمين عند الشيخوخة وكذلك رعاية للأفراد في
المرض .

وتتسم هذه المرحلة بتحمل الدولة عبئاً أكبر في توفير الحياة
المطمئنة للمواطنين فضلاً عن حماية الأسرة ورعاية الطفولة علي وجه خاص
بما يوفر لها حماية المجتمع واعداد أجياله المستقبلية وقامت الرعاية علي
أساسين :

الاول : وهو تحول الخدمات التي كانت للثقات خاصة قانـر عـلـي
الحصول عليها الي خدمات عامة للجميع حصل منها كل فرد بـقـدم
ما يؤهله إستعداده ومجهوده .

الثاني : وهو عدم التفريق في مستويات الخدمة لأى إعتبار سوى الحاجة
الفعلية لكل مواطن ورغم تحمل الدولة أعباء أكثر من الخدمات إلا ان
هذا لم يبلغ القطاع الخاص بل علي العكس أن قيام الجمعيات
والمؤسسات الأهلية في الخدمات زاد وعي القطاع الشعبي مما ضاعف
الإلتحام بين الوزارة وبين جميع الهيئات التي تتحمل عبء الخدمات .

وفي عام ١٩٥٢ صدر قانون ٢١٣ لإنشاء المجلس العام لتنمية
الإنتاج من أجل تنشيط الصناعة وقيامها بدورها في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية (١٢) . وقد تألف المجلس العام من وزارة الشؤون الاجتماعية
والمعارف والصحة والارشاد القومي والشؤون البلدية والقروية والاقتصاد
وسندوب عن كل من وزارة الزراعة والداخلية وكذلك مندوبين سبعة من
كبار المشتغلين بالمسائل العامة المتعلقة بالمجلس تعاونهم كهيئة
فنية واختص المجلس بالاعمال الآتية :

- بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة

والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها

بما يحقق النهوض الاجتماعي بما يتفق والسياسة العليا للدولة .

- توفير الخدمات العامة في الدولة والمعاونة على الوصول بها إلى

الحد الأعلى من الكفاية وإنجاح عن طريق رفع مستوى الاعتماد

المهني والفني والنظم والتوجيه والإرشاد وضمان تجاوب الشعب

ومشاركته في النشاط الاجتماعي .

- متابعة تنفيذ المشروعات المختلفة بتلقى التقارير الفنية والقوائم

بالأبحاث المطلوبة في المجالات التي تتطلب ذلك ، وفي عام

١٩٥٧ ضمت الدولة المجلس الدائم للخدمات مع المجلس الدائم

لتنمية الإنتاج القومي وذلك لتولي وضع الخطط اللازمة على

المستوى القومي .

- وفي عام ١٩٥٢ حدث تطور في تعميم الخدمة الاجتماعية حيث

أصبحت الدراسة أربعة سنوات بدلاً من ثلاث على أن يمنح

المعهد دبلوماً يعادل البكالوريوس هذا وقد طبق نفس النظام على

مفسسة الخدمة الاجتماعية بالأسكندرية ، وبالنسبة للحاصلين

على ثلاث سنوات نظمت لهم دراسات تكميلية وبعد أن كان

معهد القاهرة الحكومي مقصوراً على الفتيات أصبح في عام ١٩٥٨

يضم البنين والبنات .

- وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون ٢٨٤ لسد الثغرات في قانون ٤٩ لسنة

١٩٤٥ وذلك لدعم أنشطة الجمعيات وزيادة التنسيق بينهم

لرعاية فعاليتها وتضمن القانون ٥٧ مادة تناول بعضها جوانب تتعلق بالتنسيق المشترك والاندماج لتحقيق شكل أفضل من التنظيم لجهود الرعاية الاجتماعية الأهلية ومن أهمها :

١ - إعادة تحديد مفهوم الجمعية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض الحصول على ربح مادي *

٢ - ونصت المادة من هذا القانون على أن للجمعيات الحق في تكوين إتحادات فيما بينها على أن تحتفظ كل منها بنشاطها^١ وشخصيتها الاعتبارية ويكون لهذه الإتحادات الشخصيات الاعتبارية طبقاً للشروط والاضاع المقررة للجمعيات *

٣ - قصر التبرعات على الجمهور على الجمعيات والإتحادات المشهرة مع إستثناء دور العبادة التي تجمع المال عن طريق صدائق فهي مناسبات دينية لانفاقها على هذه المؤسسات *

٤ - أعطى القانون الحق للإتحادات بتوحيد مصادر جمع الأموال وتوزيعها على أوجه نشاط الجمعيات وهذه العطية التي تعرف بالتدويل المشترك وتودى العطية بأن يلوح وزير الشؤون احمسدى الجمعيات بجمع المال على أن توزع حصيلة الأموال على الجمعيات الوارد ذكرها بقرار من وزارة الشؤون *

٥ - إهتمت الدولة بالجمعيات ذات النفع العام وهي التي ياصد بها تحقيق مصلحة عامة على أن يصدر قرار من رئيس الدولة باعتبارها

• جمعية نزع عام

- ٦ - أعطى القانون الحق للجهة الإدارية المختصة أن تقرر إجماع أكثر من جمعية ذات نزع عام ترأّسها تسعى لتحقيق غرض مشترك أو أنها ترهد تعديل أغراضها تبعاً لإحتياجات البيئة أو لتحقيق التنسيق بين الخدمات التي تؤديها •

- ٧ - إشتراط القانون معايير جديدة لعضوية مجلس إدارة الهيئات العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية •

المرحلة الخامسة : مرحلة التخطيط الاشتراكي ١٩٦١ وإلى الآن :

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وما جاءت من مفاهيم جديدة دعت الظروف إلى ضرورة النظر في سياسة التشريعات الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية وفي أعقاب مرحلة التحول الاشتراكي وصدر الميثاق ١٩٦١ كان لابد من إصدار قانون يحدد أهداف العمل الاجتماعي ويحدد علاقة الدولة بالمؤسسات والجمعيات العاملة في ميادين الرعاية الاجتماعية والتنمية لصدر قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ مؤكداً لدور الهيئات والجمعيات في مشروعات الرعاية الاجتماعية والتنمية واحكام الاشراف على نشاط هذه الهيئات منعاً للانحراف بها عن أهدافها ولتنعيمها عن طريق تزويدها بالامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتمسين الخدمات التي تقدمها للمواطنين •

ولهذا ظهرت العديد من التشريعات التي تعدد حق المواطن

في الرعاية المناسبة كالحق في الحصول على الرعاية الطبية والقدر المناسب من التعليم والعمل الذي يتناسب مع الاستعداد والمهارات والحق في الحصول على التأمين ضد الشيخوخة والبطالة والأخطار والأزمات .

تعقيب على هذه المرحلة :

أصبحت الدولة مسئولة مسئوليّة تكاد تكون كاملة عن برامج الرعاية الإجتماعية حيث أنشأت المؤسسات والأجهزة التي تتولى الرعاية التعليمية وذلك بتوفير دور العلم في جميع المراحل وإعداد المدرسين وكذلك توفير المجانية لجميع مراحل التعليم .

وكذلك كفلت الحكومة توفير فرص العمل وتعيين العاملين ورعايتهم .

كما قامت بتطبيق المعاشات علي موظفيها بإصدار قوانين التأمين العامي وتدعيم قوانين الضمان الإجتماعي لتوفير حق كل مواطن في التأمين ضد البطالة والشيخوخة والمرضى والعجز .

في ظل هذه البرامج الحكومية للرعاية الإجتماعية ظهر من نطاق بأن النشاط الاهلي لا مكان له في المجتمع الاشتراكي ولكن ظهرت مجموعة أخرى اتجهت للرأى بأن النشاط الاهلي ضروري ومكمل ويجب أن يستمر رغم التطبيق الاشتراكي . وهكذا قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة داخلياً والعلاقة بالجهات

الرسمية من حيث الإشهار والتسجيل الأهداف والأغراض والموظفين والتمويل . وكذلك البرامج . ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي تدير عليها الهيئات الأهلية في مصر من حيث السياسة والخطوة والبرامج وكذلك من حيث العمليات والوظائف التي تقوم بها وكذلك من جانب الاشراف والتوجيه والمتابعة والرقابة والتمويل . . . الخ .

هذا وقد أعطت الدولة لوزارة الشؤون الحق في إنشاء إتحادات نوعية وإقليمية تنظم العلاقة بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتألف الجمعية العمومية للإتحادات من ممثلي الهيئات . وقد تم إصدار قرار وزير الشؤون في سنة ١٩٦٧ باللائحة الأساسية للنظام الموحد للإتحادات الإقليمية بالمعافظات . وقد انشئ أول إتحاد إقليمي في ظل قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ في عام ١٩٦٧ وفي عام ١٩٦٩ تم إنشاء أول إتحاد نوعي في الجمهورية . وفي عام ٦٩ أصدر قرار جمهوري بإنشاء الإتحاد العام للجمعيات تكون له الشخصية الاعتبارية وبشكل مجلس إدارته من رئيس الجمهورية^(١١) .

ومن أهم القوانين التي ظهرت في هذه المرحلة قانون ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالضمان الإجتماعي ويعتبر هذا القانون أساساً لنظام التأمينات الإجتماعية فهو يهدف إلى توفير الرعاية للأفراد والأسر المحتاجة من لا يستطيعون من قانون التأمينات .

هذا ولم تعد الدولة توصيات عامة بخصوص إعادة بناء القرية روضعت خطة لرفع مستوى القرية خلال عشرين عاماً بحيث يجب الاهتمام

بتوفير برامج الرعاية الاجتماعية على أساس المفهوم المتكامل للإنسان،
المجتمع الريفي من كافة جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية
والثقافية والتأكيد على ضرورة الإستفادة من الجهود الذاتية . كذلك
ضرورة إجراء البحوث عن تطوير القرية ووسائل هذا التطوير وأفضلية
الطرق لتوفير برامج الرعاية الإجتماعية وقد تمت البرامج على مرحلتين :
الاولى : وهي مرحلة التجريب وقد شملت ٧١ قرية موزعة على ٥١ محافظة
الثانية: وهي مرحلة التعميم إذ تم فيها توسع المشروع ليشمل ٧٥٠ قرية
(هي مجالس القرى الحالية) حتى عام ١٩٨٠ (١٢).

وتتميز هذه الفترة كذلك بالتقدم الكبير في تعليم الخدمة الإجتماعية
وإنتشارها حتى الأقاليم كذلك حدث تطور كبير في نوعية تعليم الخدمة
الاجتماعية . ففي عام ١٩٦١ أصبح إسم المؤهل العلمي الذي تمنحه
المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية ببيكالوريوس الخدمة الاجتماعية بدلا من
الدبلوم العالي .

وفي عام ١٩٧٠ أنشئ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بـ
الشيخ وفي عام ١٩٧٥ أنشئ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان
وفي عام ١٩٧٩ أنشئ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمهور وآخر
في عام ١٩٨٠ في بورسعيد .

كما ان الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية الماجستير بدأت
منذ عام ١٩٦٨ وفي عام ١٩٧٢ بدأت دراسات للدكتوراه في معهد القاهرة
كلية الخدمة الاجتماعية حالياً - وأخيراً بدأت الدراسات العليا بمعهد
العلوم الاجتماعية - جامعة الاسكندرية في عام ١٩٧٦ .

نماذج لبعض الجهود العلمية والتطبيقية للخدمة الاجتماعية

في مصر^{*}

أولاً : إنشاء معاهد الخدمة الاجتماعية :

لم تكن الخدمة الاجتماعية معروفة في مصر قبل عام ١٩٣٦ وكانت جميع الجهود الخاصة بالرعاية الاجتماعية تقع على أكتاف المصلحين المتطوعين الذين يقدمون خدماتهم بدوافع حب الإنسانية والرغبة في الأخذ بيد الفئات الضعيفة والعاجزة من أبناء المجتمع •

ولد كانت مدينة الإسكندرية من أنشط المدن في إنشاء الهيئات الاجتماعية المختلفة • ولد رأى بعض المصلحين الاجتماعيين الذين درسوا بالخارج إنشاء أو مدرسة للخدمة الاجتماعية بالبلاد سنة ١٩٣٦ ، وكانت المدرسة تضم لسمًا للطلاب الاجانب الذين يعملون في المؤسسات التابعة للمجاليات الأجنبية وتدرس فيه المواد باللغة الفرنسية •

وتعتبر الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التي تكونت بالقاهرة سنة ١٩٣٧ من أهم الهيئات التي استخدمت المنهج العلمي في ميدان الخدمة الاجتماعية وبدأت بإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وكانت الدراسة مسائية لمدة ثلاث سنوات تخصص السنة الأخيرة منها للعمل الميداني • وقد تأثرت برامج هذه المدارس بدرجة كبيرة بأسلوب العمل بالمدارس الغربية والأمريكية بصفة خاصة نتيجة تقدم الخدمات الاجتماعية في تلك البلاد •

ولم يقتصر العمل في مجال مهنة الخدمة الإجتماعية على هؤلاء الخريجين • بل شعرت بعض الهيئات بضرورة تنظيم دراسات خاصة في قطاعات معينة فأنشأت رابطة الإصلاح الاجتماعي معهداً لدراسات الطفولة كما أنشأت المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية لاعداد الباحثات الاجتماعيات • وعندما إنتشرت معاهد الخدمة الاجتماعية في كل من أسوان • كفر الشيخ • بورسعيد • كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم جامعة القاهرة • معهد الخدمة بمدينة بنها بمحافظة القليوبية وضعت ضمن برامجها خطة التدريب الميداني للأخصائيين الاجتماعيين • وكان التدريب منذ البداية يعتمد على إفتراضين • الاول هو أن النظرية والتطبيق هما وجهان لشيء واحد وينبغي التخطيط لهما كإجراء متكامل في عملية تعليمية كلية • والثاني هو متابعة تعليم الطالب بتوفير الإشراف والمناقشة في لاعات الدراسة بإعتباره جزءاً أساسياً في ممارسة الخدمة الاجتماعية • وهذا العمل الميداني لا يمكن موضوعياً أن يعزل عن المحاضرات بل كان يعتبر أداة في مساعدة الطالب عن أن يرى الدراسات النظرية في تطبيقها في مواقف الحياة الملموسة وبداية لتنمية المهارة في التطبيق الفعلي للخدمة الاجتماعية •

ثانياً : إصلاح القرية المصرية :

تعتبر الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التي تكونت بالقاهرة سنة ١٩٣٧ من أولى الهيئات التي إستخدمت الأسلوب العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية وقد باهر الاخصائيين الاجتماعيين إلى القيام بتجربة

رائدة للنهوض بالقرية والفلاح وتحطيم الحلقة الخبيثة التي أحاطت به وأدت الى تخلفه ، وهي الفقر والجهل . والمرض . وبدأ الاخصائيون الاجتماعيون تجربتهم العلمية في قرية (سلطانوف) مركز أشمون منوفية ، وفي قرية " المطايل " مركز شبين القناطر . للتعرف على أفضل السبل لاصلاح القرية وبدأ العمل على أساس الدراسة الاستطلاعية والاستفادة من خبرات الفلاحين أنفسهم والعمل معهم وسارت التجربة في القرية على الأسس التالية :

- ١ - الدراسة العلمية لموقع القرية ومساحتها وطبيعة التربة ومواردها الطبيعية والبشرية .
- ٢ - مشاركة الاهالي في جميع خطوات الإصلاح وتلبية دوافعهم للتغيير المجتمع . والتغلب على ما يواجههم من مشكلات عن طريق الحلول الذاتية التي تنبع منهم .
- ٣ - مراعاة التكامل في تخطيط البرامج بحيث تؤدي الى تعاضد علاقات اجتماعية إيجابية بين الاهالي ، وتوفير الخدمات الصحية والاتحادية والتعليمية .
- ٤ - التعرف على حاجات القرية ورغبات الاهالي وإتجاهاتهم نحو المشكلات المختلفة . ولما كانت الحاجات والرغبات دائمة أضخم من الامكانيات القائمة كان لابد من إختيار المشروعات أو البرامج وترتيبها حسب أهميتها .
- ٥ - إثارة وعي الاهالي للمشروعات التي تم الاتفاق عليها وكسب جانب المعارضين ، وتقبل الآراء المختلفة وتعديلها عن طريق

الافتتاح والمناقشة الهادئة •

٦ - وضع تخطيط برنامج واضح ومحدد المعالم وأيضاً خطوات محددة

الهدف في حدود الإمكانيات المتوفرة •

٧ - إكتشاف القيادات الطبيعية المحلية وتدريبها وإعدادها للقيام

بمهماتها في عملية النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته •

٨ - التقييم المستمر للمشروعات التي نفذت بالقرية والاستفادة من

العقبات والاختلاف في تعديل الخطة •

وفي ضوء التجربة التي قام بها الاخصالون الاجتماعيون تبين

أن مشاكل الريف متداخلة وأنه لا يمكن أن يتجه الإصلاح الي جانب

واحد • فالمشكلات الاقتصادية وثيقة الصلة بالمشكلات الصحية وهما

معاً يرتبطان بمشكلات العلاقات الاجتماعية المشكلات التعليمية •

وكانت التجربة وما حققته من نجاح من العوامل التي لفتت الانتظار

الي أهمية الخدمة الاجتماعية في النهوض بالقرية المصرية • كما وضعت

الاساس الاول الذي بنت عليه وزارة الشؤون الاجتماعية فيما بعد مشروعات

المراكز الاجتماعية الريفية ثم الوحدات المجمعية التي أنشئت في أعقاب

الثورة •

ثالثاً : وزارة الشؤون الاجتماعية :

كان إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٠ أغسطس عام ١٩٢٩

نقطة هامة للتحويل في تاريخ وتطور الرعاية الاجتماعية في مصر • وقد

تبعها تطور جهود المجتمع في محاولات لتخفيف مشكلات القر من

طريق الاحسان الفردى والصقات والمساعدات المتبادلة بين أهالى
المجتمع المحلي فى القرية أو الجيرة . ثم تفتح وعى الشعب وإهتمامه
بتكوين الجمعيات الخيرية لبعض الفئات الخاصة من أبناء الشعب لى
صورة المدارس الأهلية ، والملاجئ ، والمطاعم . لى محاولة لعلاج
مشكلات العوز والمالة عن طريق تنظيم الإحسان ، كما ظهرت بعض
الهيئات الحكومية التى تهتم ببرامج الرعاية الاجتماعية تعمل كـ
منها مستقلة عن الأخرى دون رابطة تجمع بينها . ثم بدأت المرحلة
العلمية بإزدهار العلوم السلوكية والطبية ، التى تعتمد على البحوث
والفراسة الاجتماعية وعلاج الحالات باعتبار كل حالة مبره عن غيرها
ولإستغلال الطاقات الذاتية لمساعدة الفرد على مساعدة نفسه . وكذلك
الإتجاه إلى تطبيق منهج خدمة الجماعة لى تنمية شخصية الفرد والتخلي
عن المساعدات المادية ، وتطبيق منهج خدمة المجتمع لى النهوض بالقرية
وتحقيق التنمية الإجتماعية عن طريق مشاركة الأهالى أنفسهم لى
إكتشاف الحلول الذاتية الملائمة للمجتمع المحلي بمعونة الأخصائى
فى الخدمة الاجتماعية .

تنسيق الخدمات الاجتماعية :

كان من نتيجة زيادة عدد الهيئات العاملة فى مجال الرعاية
الاجتماعية فى المحافظات الكبرى أن بدأ التفكير فى إنشاء هيئة مركزية
بالمحافظة تقوم بالتنسيق بين جهود هذه الهيئات حتى تستطيع القيام
بوظيفتها بطريقة أفضل ولما كانت الهيئات الاجتماعية تستهدف

المصلحة العليا لنفس المجتمع الذي تعمل في إطاره كان لابد من تضافر الجهود والعمل المشترك لتحقيق رفاهية المجتمع .

وقد إختارت ادارة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٥ محافظة الاسكندرية لإنشاء أول سجل " لتبادل المعلومات " وأسند المشروع لجمعية المراساء . فقامت بإنشاء السجل بالتعاون مع الهيئات الأهلية بالمحافظة وسار نظام الاشتراك في السجل إختيارياً من جانب الهيئات حتى صدر قانون الضمان الإجتماعي سنة ١٩٥٠ فجعل إشتراك الهيئات الحكومية وغير الحكومية في السجل اجبارياً .

ويبلغ عدد الهيئات التي إشتكت في السجل عند إنشائه ١٦ جمعية إلتقت فيما بينها على أسس العمل الآتية :

١ - تقوم الجمعيات والمؤسسات التي تزاوِل نشاطها بمحافظة الإسكندرية بإبلاغ السجل بالحالات التي تقدم لها مساعدات أو إعانة من أى نوع دائمة أو مؤقتة .

٢ - تقوم الجمعيات والمؤسسات التي تتعامل مع السجل أو المنظمة إليه بإخطاره شهرياً بالتعديلات التي طرأت على المساعدات والإعانات التي تقدم لكل حالة .

وقد نجح السجل في إيجاد نوع من التخصص الجغرافي إذا قام بتوزيع ألسام المحافظة على الجمعيات بحيث ينحصر نشاط كل جمعية في منطقة جغرافية معينة ، وترتب على هذا التوزيع تمثيل بعض

الحالات من هيئات الى أخرى ، وإدماج المساعدات التي كانت تحصل عليها بعض الحالات من أكثر من جهة . كما ترتب لي نظام الاشتراك الإجباري واستبعاد بعض الهيئات التي لا يرتفع مستوى ما تقدمه — من خدمات الى المستوى الملائم .

رابعاً : التأهيل الاجتماعي للمعوقين :

البرامج الحديثة لتأهيل ذوي العاهات في مصر جاءت تطبيقاً للمادة ٤٢ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ ، تنص هذه المادة على قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالإتفاق مع الوزارات والهيئات المختصة بإتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء وتنظيم المعاهد والمدارس اللازمة لتوفير الخدمات الخاصة لعلاج ذوي العاهات وتدريبهم وإعدادهم للعمل .

ومن ثم أنشئ قسم للتأهيل الاجتماعي ضمن المراقبة العامة للمساعدات بمصلحة الضمان الاجتماعي وقد حول هذا القسم — إلى إدارة للتأهيل ألحقت بالإدارة العامة للمساعدات والهيئات الاجتماعية . وقد بدأ هذا القسم نشاطه بوضع برنامج للتأهيل وإعداد الوسائل اللازمة لتنفيذه ، ومنها إرسال بعض الموظفين للتدريب بالخارج على نظرة هيئة الأمم المتحدة لدراسة نظم التأهيل ورعاية ذوي العاهات وكذلك إنشاء مكتب تجريبي للتأهيل بالقاهرة في فبراير عام ١٩٥٢ .

وفي أوائل عام ١٩٥١ تقرر إنشاء مركز نموذجي لرعاية (المكفولين

بجبة الزيتون بالقاهرة تستفيد منه كافة الدول العربية .

خامساً : الإصلاح الزراعي :

كان أول عمل تصدت له الثورة لتغيير المجتمع المصري هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذي أصبح بمـــــــووم إصداره عيداً للفلاح وقد فرض القانون حداً أعلى للملكية الزراعية يجعلها ٢٠٠ فدان . ولم يلبث أن خفض الي ١٠٠ فدان في يوليو سنة ١٩٦١ ، وحسب الإحصاء الرسمي بلغت مساحة الأراضي الموزعة ٦٩٩ ، ٦٤٤ فداناً وعدد الأسر المستفيدة ٢٦١٤٣٩ أسرة وذلك حتي ١٩٦٤/١١/١ ولا جدال في أن الإصلاح الثوري ليس عملية توزيع للأرض لحسب بل هو عاصم من الاستغلال وتنظيم الإنتاج ولذلك شمل الإصلاح الزراعي مصر العناصر الأساسية في الإنتاج ، فشمـل الأرض قاعدة الإنتاج ، وشمـل وسائل الري والصرف ، والباني ، والعواشي ، والآلات الزراعية ، ومحطات البذور ، ومصانع السماد ، ومؤسسات الإرشاد الزراعي والرقابة والوحدات المجمعـة . كما شمل البنوك والجمعيات التعاونية ونظام التسويق وغيرها من لوازم الإنتاج الزراعي .

توزيع الارض الزراعية :

أخذت جمهورية مصر العربية بنظام توزيع الارض علي المعـصمـين ومن في حكمهم لعلاً وفي العناية كانت الاسرة المكونة من خمس أشخاص تحصل علي المتوسط علي خمسة أفدنة . إلا أن التوزيع جرى بعد ذلك

على أساس ما بين فدانين وثلاثة للأسرة تحصل عليها ملكاً ولكن التصرف فيها مقيداً بشروط .

حماية المستأجر :

حدد القانون إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة المقررة عليها وقد أدى ذلك إلى حماية المستأجرين من إستغلال الملاك وزيادة نصب المستأجر من ريع الأرض وارتفع دخل المستأجر من الفدان الواحد من نحو عشرة جنيهات إلى نحو الثلاثين جنيهاً . كما حرم إخراج المستأجر من العين المؤجرة مادام يقوم بالتزاماته . وبهذا يضمن لهم الإستقرار ورفع عن كاهلهم تحكم الملاك وإستبدادهم .

على الرغم من صدور تشريع آخر وأعضاء الملك الحق في زيادة الإيجارات وفقاً لمحددات ترتبط بالتغيرات الإقتصادية التي طرأت على المجتمع ، كما أعطى المالك الحق في الحصول على أرضه المؤجرة في حالة عدم قبول المستأجر بالإيجار الجديد .

الجمعيات التعاونية :

ختم القانون على المستفيدين الذين وزعت عليهم الأراضي الإنضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية حتي يمكنهم الحصول على المساعدات المختلفة كالسلف الزراعية أو الحصول على ما يلزمهم لإستغلال الارض كاليدور ، والسماذ ، والماشية ، والآلات الزراعية ، والمبيدات ،

ادارة الجمعيات التعاونية ويشترط القانون الحالي أن يكون أربعة
أخماس أعضاء المجلس من صغار المزارعين الذين لا تزيد حيازتهم
ملكاً أو اجاراً عن خمسة أفدنة بزراعها بنفسه .

كما يناقش الفلاحون الخطط المختلفة ويشاركون في وضعها
ويتحمسون لتنفيذها . وقد أدت هذه الحقوق إلى ظهور قيادات واعية
بين الفلاحين في مواقع العمل تستطيع كسب ثقة الفلاحين وتنويرهم ورعاية
حماسهم وقبادة نشاطهم في العمل السياسي والتنظيم ، وإلى جانب
التنظيم السياسي تقوم المنظمات والمؤسسات الديمقراطية الأخرى
مثل نقابة العمال الزراعيين والجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية
وبغيرها من التنظيمات الجماهيرية التي تساعد الفلاحين وتفرجهم من
الحرمة إلى الجماعة .

مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية :

لما كانت الأسرة هي أساس المجتمع ، ويتوقف على سلامتها
بقاء المجتمع واستمراره فكان حتماً أن يولر لها المجتمع أسباب الحماية
والرعاية . وفي العصر الحديث نتيجة التقدم الحضاري والتغيرات
الاجتماعية تعرضت الأسرة لظروف ومشكلات جديدة تختلف عن مشكلات
الحاجات الاقتصادية ، هذه العوامل تؤثر في وظيفة الأسرة الاجتماعية
والنفسية وبالتالي في طبيعة تفاعلها واستجابتها في المجتمع . وكان
لتقدم العلوم النفسية والاجتماعية والفروية نتائج تطورت معها مفاهيمهم
وطرق رعايتها الأسرة وحل مشكلاتها .

وتمشياً مع احتياجات التغير الاجتماعي الذي طرأ على حياة الأسرة وعلاجاً للمشاكل والأزمات التي أصبحت تتعرض لها وتهدد أمنها وسلامتها واستقرارها أنشئت مكاتب التوجيه الأسري التي يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي :

- ١ - علاج المشاكل التي تتعرض لها الأسرة ، وتلصي أسبابها .
 - ٢ - تهئية الجو العائلي السليم الذى يكفل للأطفال نشأة اجتماعية سليمة صالحة .
 - ٣ - توجيه الأسرة نحو مصادر الخدمات الاجتماعية المختلفة لمبني المجتمع المحلي والانتفاع بها .
 - ٤ - معاونة قضاء الأحوال الشخصية في بحث العوامل المسببة للمنازعات الزوجية والعائلية .
 - ٥ - القيام بالبحوث والدراسات المتصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الإطار العام للخدمات اللازمة لها .
- وتعمل هذه المكاتب على تحقيق أهدافها بطريقتين :

الأول : الطريق العلاجي :

وذلك بدراسة الحالات التي تقدم إلى المكتب ويبحث أسباب المشكلات المختلفة وتحليل هذه الأسباب وتشخيصها تشخيصاً دقيقاً والعمل على علاجها بإتباع طريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية .

الثاني : الطريق الوقائي :

وذلك عن طريق برامج التوعية الاجتماعية والأسرية • وإقامة المحاضرات والندوات والإستعانة بوسائل الإعلام المختلفة ، وإجراء البحوث والدراسات وإقامة المؤتمرات بهدف زيادة الوعي بالمواقف الأسرية حتي يمكن تجنب المشكلات والمنازعات قبل وقوعها •

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء هذه المكاتب في عواصم المحافظات بالإشتراك مع الهيئات الأهلية •

جهاز العمل بالمكتب :

يشرف علي المكتب مدير من ذوي الخبرة بالخدمة الاجتماعية ويفضل المتخصصون في مجال الأسرة ويقاونه إثنان من الأخصائيين الاجتماعيين ، ويمكن الإستعانة بأخصائي نفسي ، وأحد رجال القانون ، والاقتصاد في الموضوعات التي تستدعي مشورتهم أو توجيههم

تنظيم الأسرة :

من المعروف أن الفقر والتخلف من الأسباب التي تدعو الأسرة إلي زيادة أبنائها وهذا القانون الطبيعي يؤدي إلي بناء المجتمع واستمراره • فالملاحظ أن ولغات الأطفال تزداد بين الأسر التي تعجز عن تدبير وسائل المعيشة والصحة الملائمة لأطفالها • ولذلك تعمل هذه الأسر علي سد النقص الذي يحدث نتيجة الولادات بزيادة نسلها •

ومن الملاحظ أن التعليم يرتبط بالوعي والتخطيط في تنظيم حياة الأسرة كما أن التعليم وسيلة طبيعية لرفع مستوى معيشة الأسرة في النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية . ولذلك تعمل المرأة المتعلمة الى تنظيم عملية الإنجاب وتعدد النسل لأنها تدرك بوضوح الحاجات الأساسية التي يحتاج اليها الأطفال ، وقدرتها المحدودة في الإنفاق على عدد معين منهم كما أنها تدرك طبيعة الجهد الصحي والتربوي الذي تحصله عندما تنجب عدداً كبيراً من الأطفال وتصبح مسئولة عن الإشراف عليهم .

وتنظيم النسل طريقة معروفة منذ القدم عندما كان الرجل يمتنع عن الإنجاب من جوانبه ، كما يلجأ اليها الرجل في حالة ضعف الزوجة أو مرضها ، وعدم قدرتها على تحمل عملية الحمل والوضع . وترمي حركة تنظيم النسل الى المحافظة على كيان الأسرة وتدعيمها من النواحي الصحية والإقتصادية والاجتماعية والتربوية حتى يمكن إيجاد المجتمع السليم . ويمكن تلخيص أهمية تنظيم الاسرة فيما يلي :

١ - الناحية الاقتصادية :

لما كانت موارد الاسرة الاقتصادية لا تزيد بزيادة عدد أفرادها فإن الحاجة الاقتصادية تمثل عبئاً ثاقباً على جميع أفراد الأسرة فبحرم الأطفال من التغذية الصحية والملابس الواقية والسكن الملائم . كما ينعكس الضيق الاقتصادي في حدة مزاج الأبوين وسرعة الإنفعال نتيجة الحرمان من إشباع حاجاتهم الأساسية .

٢ - الناحية الصحية :

لا جدال في تكرار مرات الحمل في فترات متقاربة تؤدى إلى تدهور صحة الأم وإصابتها بالهزال والأمراض المختلفة ، والعجز عن الإشراف على أولادها ، ولذلك كان من الضروري أن تحصل الأم على فترة راحة كافية عقب كل ولادة حتى تستعيد قوتها البدنية .

٣ - الناحية الاجتماعية :

يؤدى العدد الكبير من الأبناء مع عدم توفر الأمن الإقتصادى إلى تفكك الروابط الأسرية فيهرب الأب من البيئة الاسرية ، وتهمل الأم رعاية أطفالها ، ومن ثمة ينصرفون إلى التسول والتشرد أو الإنحراف

٤ - الناحية النفسية :

لا يمكن أن يستطيع الأبناء إشباع الحاجات النفسية لعدد كبير من الاطفال تتقارب أعمارهم ويستبد بهم الصراع حول الحصول على الحب والأمن والتقدير والإهتمام من جانبهم ومن ثمة تنشأ كثير من مظاهر الغيرة والعدوان أو الأنطواء والسلبية من جانب الطفل الذى يشعر بالإهمال أو النبذ . وترتبط عطية تنظيم الاسرة بالاتجاهات والقيم السائدة في مجتمع من المجتمعات فقد يرى البعض أنها عطية تتعارض مع الدين وأنها تعتبر تدخلا في إرادة الله . وقد يرى البعض وخاصة في المناطق الريفية أنها تؤثر في الدخل الإقتصادى للأسرة باعتبار الابناء مورداً اقتصادياً تستعين به . وقد يرى البعض الآخر

أن الأسرة الكبيرة قوة تفرض الإحترام والمهابة على الآخرين * والواقع أن تنظيم الأسرة أو التخطيط للإنجاب عملية ترتبط كلية بالاهتمام بالأسرة والحب العميق والحرص الشديد على توفير أفضل الظروف الملائمة لتربيتهم *

الاسباب التي تدعو الى الأخذ بتنظيم الأسرة :

هناك مبررات قوية تدعو الى الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة فهي

جمهورية مصر العربية ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - زيادة عدد السكان بصورة مفرطة * ولقد زاد عدد السكان فهي

السنوات الأخيرة *

٢ - إن خطة التنمية الاقتصادية الشاملة مع ما تحلقه من نجاح فهي

سبيل الاصول إلى الرفاهية الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة

تقابلها كثير من العوائق والعقبات وأهمها زيادة الاستهلاك التي

حد غير معقول وبذلك فإن كل جهد يبذل في عملية التنمية

الاقتصادية لا يكون كافياً لأكثر من الاحتفاظ بالمستوى الحالي

للمعيشة * وهو مستوى منخفض ترهد أن تتقدم عنه حتي تتحول

من دولة نامية إلى دولة متقدمة *

ولقد بدأت حركة تنظيم الأسرة في مصر حوالي عام ١٩٢٥ عندما

تكونت " جمعية تنظيم النسل " ولقد استطاعت هذه الجمعية الحصول

على فتوى شرعية من مفتي الديار المصرية في ذلك الحين تنص على

إباحة تنظيم النسل ومنع الحمل في ظروف خاصة أهمها الخوف على صحة الأم ، كما قامت بعقد مؤتمرات لبحث هذا الموضوع من النواحي الاجتماعية ، والدينية ، والصحية ، والاقتصادية ، وقد حالت ظروف كثيرة دون إستمرارها في أداء مهمتها .

مراكز تنظيم الأسرة :

تؤدي مراكز تنظيم الأسرة دوراً خطيراً في التوعية بتنظيم لسترات الحمل والولادة وأهمية التخطيط في حياة الأسرة وإظهار الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تعود على الأسرة من الاسراف في إنجاب الاطفال دون أن تقابل هذه الزيادة في عدد الأشخاص زيادة ماثلة في إمكانيات الأسرة أو مواردها .

ويمكن تلخيص أهداف هذه المراكز فيما يلي :

- ١ - رفع مستوى الأسرة الإجتماعي عن طريق الموازنة السليمة بين عدد أفراد الأسرة وبين الدخل الإقتصادي الذي تحلقه الأسرة .
- ٢ - رفع مستوى الأسرة الصحي عن طريق التخطيط لعلمية الإنجاب بحيث لا تقل الفترة بين حمل وآخر عن سنتين تستجم فيها الأم وتسترد صحتها بعد عمليات الحمل والوضع والرضاعة .
- ٣ - القضاء على عملية الإجهاض التي تلجأ اليها الأم في حالات الحمل غير المرغوب فيه حماية للأم من أخطار الإجهاض .
- ٤ - علاج العقم حتى تستقر الحياة الزوجية والقضاء على أسباب

التفكك وتعدد الزوجات والطلاق التي تنشأ عن عدم الإنجاب •

٥ - تشجيع الأم التي تسمح حالتها الصحية والمادية علي إستئناف

الحمل بمجرد زوال الظروف التي كانت تتطلب إرجاء الحمل •

ما تقدم يتبين أن الغرض الاساسي من هذه المراكز لا يتجه الي

منع الحمل أو تحديد النسل • وإنما يهدف إلي تشجيعه وتأمينه

وتنظيمه بما يكفل رفاهية الطفل وسعادة الأسرة وإستقرارها •

مراجع الفصل الرابع

- ١ - محمود حسن محمد ، مقدمة الرعاية الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٣ ، ص ٢١٤ - ٢٢١ .
- ٢ - محمد رفعت ، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة ، مكتبة الهلال بالقاهرة ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٣٠ .
- ٣ - يحيى درويش ، الوسيط في تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مطبعة دار الصفا ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩٧ .
- ٤ - محمد رفعت ، تاريخ مصر السياسي ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .
- ٥ - سيد أبو بكر حسنين ، يدخل الي الخدمة الاجتماعية ، مكتبة التعاون والتجارة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠٥ .
- ٦ - محمود حسن محمد ، الخدمة الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ٩٦ .
- ٧ - محمد كامل البطريق ، حسن طه ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .
- ٨ - _____ ، نفس المرجع السابق ، ص ١٠٦ .
- ٩ - يحيى درويش ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ - ١٧٦ .
- ١٠ - أحمد وفاة زيتون ، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية المكتب التجاري الحديث ، ١٩٨١ ، ص ٢٠ .
- ١١ - سيد أبو بكر حسنين ، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

١٢ - يحيى درويش ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ٢١١

١٣ - وحول الجهود العلمية والتطبيقية للخدمة الاجتماعية انظر :

محمود حسن محمد ، مقدمة الخدمة الاجتماعية ، المرجع

السابق ، ص ١٢٢ - ٢٧٣ .

الفصل الخامس

خدمات الرعاية الاجتماعية في القرية المصرية

الواقع والمستقبل

ويشمل :

التطور التاريخي لمجهود الإصلاح الريفي للقرية المصرية

- المراكز الاجتماعية

- الوحدات المعونة

- جمعيات تنمية المجتمع

- مراكز الشباب الريفي

- الضمان الاجتماعي

المراجع المستخدمة

خدمات الرعاية الاجتماعية في القرية المصرية

" الواقع والمستقبل " *

يعتبر تخلف القرية المصرية نتاجاً تاريخياً وتراكماً لعدة قرون طويلة عاشتها في ظل إستنزاف اقتصادي وقهر سياسي وتخلُف اجتماعي ، أنعكس بوضع علي كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ... الخ ، ولذا فإن تنمية المجتمعات الريفية يجب أن تنطلق من خلال فهم الحقبلي للأبعاد الآتية :

أولاً : أن تخلف القرية المصرية يعتبر جزءاً من تخلف المجتمع ككل ، والذي يجب أن ندركه أن ظاهرة التخلف لها جذورها التاريخية .
ثانياً : أن هناك تناقضاً تاريخياً بين الريف والحضر والعوامل المحيطة له لازالت قائمة .

ثالثاً : أن كثير من مظاهر التخلف لاتزال قائمة ، وهي جزء من مظاهر التخلف في المجتمع ككل .

وتمثل القرية المصرية الدعامة الأساسية للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للتنمية القومية ، بل لابد أن ندرك أن تطور التنمية القومية تبدأ عادة من تربة الريف .

وإذا كانت المجتمعات الريفية لا تزال تعاني من كثير من المشكلات

* قام المؤلف بتقديم هذا البحث للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة وتم نشره عام ١٩٩٣ .

كجمود العلاقات والتقاليد وتخلف التنظيم ، وسوء الحالة الصحية ، وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي ، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات الإصلاح الاجتماعي كبداية لبرامج الرعاية الاجتماعية ، ونلسك علي يد مجموعة من المصلحين الاجتماعيين منذ بداية القرن التاسع عشر ، وتبلورت هذه الجهود علي يد أعضاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٢٩ ، وذلك من خلال تجربتهم الرائدة في قرية المنايل وشطانوف محافظة القليوبية بهدف النهوض بهذه المجتمعات .

وعلي الرغم من جهود الرعاية الاجتماعية للقرية المصرية قبل الثورة وما بعدها وظهور العديد من المؤسسات الخدمية والتنمية في الريف المصري ، إلا أن مشكلات القرية لازالت قائمة باحثة عن حل لها وبناءً علي ما تقدم يحاول هذا العرض الموجز تقديم عرض نقدي تحليلي لنماذج من خدمات الرعاية الاجتماعية في القرية المصرية والقضايا ومستقبلها والتركيز علي المراكز الاجتماعية ، والوحدات المجتمعية ، ومراكز الشباب الريفي ، وجمعيات تنمية المجتمع الريفي ، والضمائم الاجتماعي ، حيث يتم التركيز علي واقع الممارسات لهذه المؤسسات من جانب ، وتحليل لأسباب قصورها وعجزها للوفاء بالأهداف المحددة لها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق التقدم لهذه المجتمعات .

وفي هذا الجزء سنقدم عرضاً مختصراً لأهم خدمات الربايع الاجتماعية في القرية المصرية وألقها ومستقبلها علي النحو التالي :

أولاً : التطور التاريخي لجهود الإصلاح الريفي في القرية المصرية

إذا أردنا رصد حركة الإصلاح الاجتماعي في القرية المصرية فإن هناك ضرورة للتطرق إلي أهم المنظمات التي قدمت هذه الخدمات ، والتي اختلفت اختلافاً جلياً قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبَعْدَها .

لقد كانت الخدمات الريفيه قبل الثورة لا تزيد عن كونها هبة وقة من الاقطاعيين وأصحاب النفوذ سواء أكانت هذه الخدمات هبة أو تعلبية أو ترفهية ... الخ ، ولا تقدم إلا في الجود التي تخدم في النهاية أغراض المستعمر والأقطاعيين ، وعلي الرغم من ذلك فقد ظهرت بعض الجهود الإصلاحية من جانب بعض الأفراد والجماعات والجمعيات التي كانت علي رأسها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التي تبنت فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية ، وظهرت الجهود الحكومية علي المستوى الرسمي بظهور وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ والتي أولت بعض الاهتمام بالقطاع الريفي .

ويمكن أن نستعرض بإيجاز تطور جهود الإصلاح الريفي من خلال المراحل الآتية :

الفترة الأولى من عام ١٨٤٠ - ١٩٢٢

عام ١٨٤٠ أنشئت كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم .

- عام ١٩٠٩ أنشئت مجالس المديرية وقضت سلطة فرض الضرائب وإنشاء مدارس المرحلة الأولى .
- عام ١٩١٠ بدأت الحركة التعاونية ونقابات وشركات التعاون في شبرا النملة بطنطا .
- عام ١٩١٢ أصدرت الحكومة المصرية قانوناً لحماية صغار الملاك
- عام ١٩٢٢ صدر قانون التعاون إلا أنه تعذر لعدم كونه حركة تعاونية^(١).

الفترة الثانية من عام ١٩٢٤ - ١٩٣٧ م

- عام ١٩٢٤ صدر قانون التعليم الأساسي الإلزامي ، الذي يقضي بجعل التعليم في المرحلة الإلزامية مجانياً إلا أن عجز الميزانية حال دون التوسع في إنشاء المدارس في القطاعات الريفية .
- عام ١٩٢٧ صدر قانون التعاون رقم ٢٣ لمساعدة الزراع وتقديم الخدمات لهم .
- عام ١٩٣١ أنشأت الحكومة بنك التسليف
- عام ١٩٣٤ صدر قانون إنشاء مجالس المديرية لتنفيذ وإدارة مؤسسات الخدمات .
- عام ١٩٣٧ تم تعديل قانون التعاون الذي صدر عام ١٩٢٢ ، وتعذر لعدم كونه حركة شعبية وتم تعديله عام ١٩٣٧ حيث أصبح حركة شعبية حكومية^(٢).

وانتسبت هذه المرحلة بالاصلاح عن طريق إصدار التشريعات والقوانين ، وأن كانت هذه القوانين والتشريعات لا تنظر إلى مراعاة الوضع القائم للفلاح وظروفه واحتياجاته ، ونتيجة ذلك أخذ الفلاح المصري الاتجاه السلبي في المطالبة بحقوقه والاعتماد الكلي على ما تقدمه الحكومة والنظر إلى عدم جدية التشريعات والقوانين ولقد الثقة في الحكومة وموظفيها وأصبح اسم الموظف يقرن بما يسببه للفلاح من أضرار نتيجة مخالفته للقوانين والتشريعات^(٢)

الفترة الثالثة من عام ١٩٢٩ - ١٩٥٢

عام ١٩٢٩ أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية وأخذت على عاتقها مسئولية تحسين أحوال المواطنين ، وخاصة حال الفلاح عن طريق استنارته للعمل مع الموظفين الحكوميين والتعاون على حل مشاكلهم ، وعمل برامج تدريبية كمنـاجـة للإسترشاد بها لتحسين دخولهم ومعيشتهم كما قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بتجربة رائدة في المنايل وشطآنوف محافظة القليوبية عام ١٩٢٩ وذلك للنهوض بالمجتمعات الريفية ، وانتهت التجربة بإنشاء مركزين اجتماعيين في القرين .

عام ١٩٤١ قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ روح المراكز الاجتماعية مسترشدة بتجربة المنايل وشطآنوف وبنشأ المركز لخدمة ١٠ عشرة آلاف نسمة وتبرع لأهالي بمبلغ ١٥٠٠ جنيهًا .

- عام ١٩٤٣ قامت وزارة الصحة بإنشاء الوحدات الصحية القروية لمعالجة الأمراض وتحسين البيئة الريفية عن طريق توفير المياه الصالحة للشرب ودم البرك ... الخ . كما صدر القانون رقم ٤٦ الخاص بتنمية الصحة القروية وإنشاء ما يسمى بالمجموعات القروية لتقديم الخدمات الوقائية لنحو ٣٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ ألف نسمة من السكان ، كما أصدر مجلس الوزراء في عام ١٩٤٣ قراراً بتشكيل لجنة تقوم بتنسيق الخدمات العامة .
- عام ١٩٤٤ قامت وزارة الزراعة بإنشاء الوحدات الزراعية ، بحيث تخدم كل وحدة ما يقرب من ٣٠٠٠٠ الى ٣٥٠٠٠ ألف نسمة من السكان ويخدم كل وحدة مجلس زراعي . كما صدر أول تشريع في مصر لمكافحة الأمية وهو القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ، وإن كان قد سبق صدور هذا القانون جهود حكومية وشعبية في هذا الشأن .
- عام ١٩٤٥ أنشئ المجلس الأعلى للعمال والفلاحين لتنسيق خدمات البيئة الريفية ووضع نظام المجالس القروية .
- عام ١٩٤٦ قامت وزارة الصناعة بإنشاء مراكز التدريب الصناعي ووزارة التربية والتعليم بإنشاء المدارس الأولية ، وكانت النتيجة تضارب وتداخل الاختصاصات مع عدم استطاعة الدولة تغطية جميع النفقات المطلوبة لأداء الخدمات .

عام ١٩٥٠ صدر قانون الضمان الاجتماعي

ويتضح من هذه الفترة تنوع الخدمات الريفية ، إلا أن عدم التنسيق أدى إلى الازدواج والتكرار الذي حد من فعاليتها ، كما أن ضعف الميزانيات أدى بشكل واضح إلى عجز هذه المؤسسات للقيام بدورها ، كما أدى الصراع والتضارب بين المسؤولين عند تقديم هذه الخدمات إلى فشل هذه المؤسسات ، وأدى سقوط الوزارات وعدم التعاون بينهما وقيام حرب فلسطين كل ذلك كان له أكبر الأثر على الولاة بالميزانية المخصصة لهذه المشروعات (٤).

الفترة الرابعة من عام ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالي

بدأت الخدمات تتخذ اتجاهات وفلسفة جديدة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حيث ظهر قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ، ثم أنشئ المجلس القائم للتنمية الاقتصادية وللام دور واضح في مواجهة العمالة المعطلة في المجتمع الريفي وإنشاء المؤسسات التعليمية عام ١٩٥٢ التي كان لها الفضل في رفع المستوى التعليمي في الريف المصري علي وجه الخصوص .

وفي عام ١٩٥٤ بدأ تنفيذ إنشاء الوحدات المجمعية لكي تخدم كل منها ١٥٠٠٠ نسمة ، كما قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإتباع النظام اللامركزي وتأسيس الخدمات علي المستوى المحلي .

عام ١٩٦٠ أخذت الدولة بنظام الإدارة المحلية وأنشأت مجالس

- القرى واتخذت من مباني المراكز الاجتماعية مقراً لها^(٥)
- عام ١٩٦٤ أخذت الدولة بالتخطيط الشامل وإجراء البحوث اللازمة لذلك وتوفير الامكانيات ، كما أن شعبية المشروعات والبرامج كانت من سمات هذه الفترة واللامركزية في تنفيذ البرامج والخدمات ، وتم إنشاء جمعيات تنمية المجتمع بصور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة •
- عام ١٩٦٥ بدأت مشروعات استصلاح الاراضي نتيجة انشاء السد العالي ونتيجة للجهود التي بذلت لتخزين المياه وراء السد •
- عام ١٩٧٢ وحتى وقتنا الحالي قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ولازال هذا الجهاز مستولاً عن إجراء الدراسات والبحوث لتنمية القرية المصرية ، وكان هذا الجهاز وراء صدور قانون الحكم المحلي عام ١٩٧٥ ، وما تلاه من قوانين •

وسنحاول في هذا الجزء أن نقدم عرضاً موجزاً لأهم المؤسسات التي ظهرت في الريف المصري كبداء للاهتمام بتنميتها والتي من أهمها

ثانياً : المراكز الاجتماعية :

تعتبر المراكز الاجتماعية من أول المؤسسات والمنظمات التي وجدت قبل الثورة لخدمة المجتمع الريفي والريفين والارتقاء بمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية ... الخ ، هذا بجانب حل مشكلاتهم وتلبية إحتياجاتهم^(٦).

- فلقد أنشئ أول مركز اجتماعي في مصر عام ١٩٤١ في قرية منية الحيط بالفيوم تحت إشراف إدارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك بعد أن نجحت التجارب التي قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بقرية المنابل بمحافظة القليوبية ، وتوسعت الدولة بعد ذلك في إنشاء المراكز بقرى مصر حتي بلغ عددها ١٧٠ مركزاً عام ١٩٦١م ، ولقد وزارت الشؤون الاجتماعية أن تتضمن خططها خلال الاعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ إنشاء ٣٥٣ وحدة إجتماعية لا تختلف عن المراكز الاجتماعية الا بالنسبة لاضافة خدمات الضمان الاجتماعي والإشراف علي النشاط الأهلي علي المسئوليات الأساسية للمركز^(٧).

فلسفة مشروع المراكز الاجتماعية

١ - إثارة اهتمام الفلاحين أنفسهم نحو مشاكلهم المختلفة ، وتحريك طاقاتهم نحو القيام بعمل مشترك بهدف تحسين حالاتهم المعيشية في

مختلف الاتجاهات .

٢ - مساعدة الاهالي في إنشاء ما يعجزون بأنفسهم على إنشائه كمدار

رعاية الطفل أو مدرسة ثانوية ، الخ .

٣ - توجيه اهتمام الفلاحين نحو مشاكلهم وأشعارهم بحاجتهم إلى

الاصلاح وبت الرغبة في التغيير الاجتماعي .

وبناءً على ذلك أولت وزارة الشؤون الاجتماعية عناية كبيرة بشئون

الفلاح ، وأنشأت لذلك ادارة خاصة لتكون على علاقة وثيقة بالجمعية

المصرية للدراسات الاجتماعية سميت في هذا الوقت بإدارة الفلاح ،

واختصت بالاشراف على جمعيات التعاون ونشر الحركة التعاونية ،

وبحث أحوال الفلاح والعمل على تحسينها^(٨) .

وتقوم فكرة المراكز الاجتماعية على مجموعة من المبادئ الرئيسية

هي :

أولاً : شمول الخدمات وتكاملها :

فلقد كان المركز الاجتماعي يُعتبر الهيئة الوحيدة التي تقوم

بمهمة التنمية في مختلف مجالاتها في الريف في معالجة مشكلاته ، وذلك

عن طريق ثلاث وحدات رئيسية تتلاق فيما بينها على أداء خدماتها وهي :

إدارة الخدمة الاجتماعية ، دار رعاية الأيتام والطفولة ، والعبادة

الطبية ويعمل بهذه الوحدات الاخصائي الاجتماعي والطبيب والحكيمة

معاً لفريق عمل بالتعاون مع الهيئات الحكومية والأهلية للاستفادة بأكبر

قدر ممكن من جميع الهيئات الموجودة في البيئة ، وبذلك يقوم المركز بالتنسيق بين الجهود الحكومية والاهلية بالقرية وعدم التكرار والتضارب بينها (٩).

ثانياً : مشاركة الاهالي :

فالمركز الاجتماعي كان يقوم أساساً على إقناع الريفين بحاجة مجتمعهم إلى الإصلاح واشراكهم في بحث إحتياجاتهم والتخطيط لواجبها وبشاركتهم مادياً وإدارياً بالنصيب الأكبر في تنفيذ هذه البرامج ، وتتم مشاركة الاهالي على النحو التالي :

يتقدم أهالي القرية أو مجموعة من القرى المتجاورة بحيث لا يزيد عدد سكانها عن ١٠ر٠٠٠ نسمة إلى التفتيش الخاص بالفلاح بإنشاء مركز اجتماعي في بيئتهم ويتعهدون بالمشاركة في تكاليف الانشاء بحوالي ١٥٠٠ جنيه ، وقطعة ارض مساحتها من ١ - ٢ فدان .

على تقديم الطلب تقوم الجهة المختصة بعمل بحث اجتماعي اقتصادي لتحديد الموارد والامكانيات التي يمكن اعتمادها وتوفيرها وتمثل ذلك في الاعانات الفنية والارشادية ممثلة في الاخصائي الاجتماعي والطبيب والحكمة ومساعدة معلم وباقي الموظفين الاخرين ، وتقديم اعانة مالية انشائية قدرها ١٠ر٠٠٠ جنيه ، واعانة سنوية ٥٠٠ جنيه بجانب إبرارات المركز من الاشتراكات والتبرعات .

ثالثاً : توصيل الخدمات إلى الريفيين :

فالمركز الاجتماعي هو حلقة الإتصال بالمجتمع الخارجي ، ويقوم بإطلاع الأهالي علي ما يدور خارج بيئتهم كما يقوم بإبلاغ رغباتهم إلى المسؤولين ، وبذلك يمكن ربط القرية بصورة منظمة ومنسقة بالجهات الرسمية والاهلية علي حد سواء ، ومن ناحية أخرى ، فإن وجود الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية في مركز واحد للخدمة المجتمع المحلي عامل يدعو إلى تنسيق هذه الخدمات وعدم الازدواج والتكرار ، هذا من شأنه أن يقلل التكاليف ويؤدي إلى سرعة الأداء ، هذا بجانب سهولة الاستفادة من خدمات المركز من جانب الأهالي فهي قائمة بالقرية التي يعيشون فيها وفي متناولهم جميعاً ولا يسعون إليها في أماكن بعيدة عنهم ، وهكذا يمكن مواجهة كل احتياج أسرع وأقل جهد .

لجان جمعية المركز الاجتماعي :

يشكل مجلس إدارة الجمعية لجاناً من بين أعضاء الجمعية العمومية يرأس كل منها عضو مجلس إدارة ، وتشكل هذه اللجان وفقاً لما تحتاجه القرية وتمثل في :

- أ - لجنة الاقتصاد والزراعة : وتختص بالعمل علي تحسين الإنتاج الزراعي وتقديم خدمات للعمل علي زيادة دخل الفلاح وتحسين إنتاجه ، وإيجاد فرص عمل جديدة ، وتشجيع الصناعات المنزلية

وتوفير البذور الجيدة •

ب - لجنة الثقافة والنادي الريفي : وتختص بمحو الامية ، وتنمية

مدارك الفلاح ، وشغل وقت الفراغ وعرض الأفلام الثقافية •

ج - لجنة الشؤون العمرانية والصحية : وتختص بتوفير الخدمات الصحية

العامة ، ومكافحة الأمراض المتوطنة وتقديم أساليب الوقاية

والعلاج •

د - لجنة تقييم البر : وتختص بحصر الفقراء بالقرية والمحتاجين

منهم ، وتقديم المساعدات وتوزيع الزكاة •

هـ - لجنة المساحات : وتختص بغض المنازعات بصورة يومية^(١٠)

ولقد كانت تجربة المراكز الاجتماعية خلال الثلاثينات من هذا

القرن تجربة رائدة ، ويمكن تلخيص جوانب الاستفادة منها في تنمية

المجتمعات المحلية فيما يلي :

١ - عدم فرض التدخل على سكان المجتمع المحلي وتحديد نقطة التدخل

في الوقت المناسب عندما يكون المجتمع مستعداً ومهيأً لذلك •

٢ - استثمار موقف سخط الأهالي في التدخل - لأن موقف السخط

يتولد عنه إنفعال ويمكن أن يوفر هذا الإنفعال واقعية للعمل •

٣ - العدل من أجل تحديد أهداف ملموسة ، وليس أهداف معنوية ،

بشرط أن تؤدي تلك الأهداف الملموسة إلى منفعة عاجلة للمجتمع

٤ - يقتصر دور الأشخاص الاجتماعيين على الشرح والتوجيه ، على

أن يقوم سكان المجتمع بأنفسهم بالعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف .

٥ - الربط بين استثمار الموارد الذاتية للمجتمع ، مع الاستفادة أيضا من إمكانات خارجية .

٦ - عدم التوقف عند تحقيق الهدف العاجل ، بل استمرار التحرك من أجل تحقيق أهداف أخرى (١١) .

وعلى الرغم من الدور الهام والخبرة الرائدة للقيام بالمراكز الاجتماعية لتنمية القرى المصرية ، وإيمان الزوايا الأولى بدعم هذه المشروعات للقضي عليه في سنواته الأولى بسبب ما واجهته من معوقات كانت تحول بينه وبين تحقيق أهدافه (١٢) .

الصعوبات التي واجهت المراكز الاجتماعية :

١ - كان من نتائج تجربة المراكز الاجتماعية أن ظهرت مجموعة من الأخطاء التي ترجع إلى سياسات تخطيط هذا المشروع ، بالإضافة إلى ظهور العديد من المشاكل أثناء تنفيذه ، ولا يمكن إنكار معيومية الخبرة في هذا المجال بحكم حداثها من جانب ، وظهور التقاليد والعادات الريفية الراسخة تجاه هذا المشروع ومقاومته للتغيير من جانب آخر .

٢ - اتسم المجتمع الريفي بتاريخ الطويل ، وما صاحب ذلك من وجود مشكلات متراكمة ومتنوعة عان منها الريف المصري ، ولذا فليس

تستطيع المراكز الاجتماعية مهما توفرت لها الخبرة من مواجهة هذه المشكلات بسرعة وكفاءة عالية في وقت قصير ، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المقاومة لهذه المراكز .

٣ - ضعف مستوى الوعي لدى سكان الريف ، وقلة خبراتهم في الممارسة الديمقراطية أدى إلى ظهور السلبيات في عدم المساهمة الايجابية في نشاط المركز من خلال أعمال لجانه ، وعلى الرغم من نزعة بعضهم إلى الطاعة والاستسلام لأوامر السلطة وفق ما تعودوه في الماضي ، فإن بعضهم كان ينزع إلى الدكتاتورية ، ولمرض سلطته على الآخرين ، كما كان للعصبيات والعائلات الكبرى أثرا في إنشاء المركز الأمر الذي جعل الكثير يقف من المركز وخدماته موقفا سلبياً .

٤ - أدى عدم التنسيق الكافي بين أعمال مختلف الأجهزة الحكومية إلى التضارب والازدواج في أعمال مختلف الهيئات الحكومية ، مما أعاق قيام المركز بدوره المنشود .

٥ - الروتين الحكومي : فعلى الرغم من أن المركز أحد أنشطة جمعية أهلية ، إلا أن تبعيته الفنية والإدارية ، كانت تحكم عليه الإرتباط باللوائح والروتين الحكومي ، ولهذا كان الروتين مفرقلاً لتنفيذ أوجه النشاط التي تحتاج إلى القرارات من هذه الجهات

٦ - عجز المراكز عن تحقيق الاهداف التي أقيمت من أجلها بسبب عدم تعاون الهيئات الحكومية الأخرى لها ، فلم يتوافر الاطباء

أو الزائرات الصحيات بهئة المراكز لتقديم الخدمات الصحية ، ولم تتعاون وزارة الزراعة في تقديم الخدمات الزراعية بالجهد المطلوب الأمر الذى حال دون قيام هذه المراكز بدورها الفعال .

٧ - عزوف الموظفين عن الإقامة في الريف وتفضيلهم العمل في المدن ، فلقد كان من الصعوبة إيجاد هذا النوع من العاملين المتخصصين للعمل بالمراكز مع تعذر توفير الحافز المادى والمعنوى لهم .

٨ - ضعف ثقة السكان الريفيين في العاملين من موظفي الحكومة بسبب الخبرات السيئة في الماضي ، ومن ثم كان من الصعوبات أمام الاختصاصيين الاجتماعيين إقامة العلاقات وإعادة الثقة بين الريفيين وموظفي المركز (١٣) .

٩ - عجز الاعتمادات المالية حالت دون الاستجابة لكثير من احتياجات الريفيين بالإضافة الى عدم توفير العاملين المدربين للعمل بهئة المراكز وضعف مستوى الإشراف على هذه المراكز الأمر الذى أدى إلى عدم قيامها بدورها الفعال في هئية المجتمعات (١٤) .

ومن خلال هذا العرض الموجز للمراكز الاجتماعية بالريف المصرى يتضح ما قامت به من جهد في تنمية هذه المجتمعات ، الا أننا لا نستطيع الحكم عليها بالنجاح الكامل لعدم قيامها بدور فعال في التنمية الريفية ، وذلك بسبب ما واجهها من مشكلات وصعوبات عديدة حالت دون تحقيق هذه الأهداف ، بالإضافة إلى حرمان القرى الريفية غيـر

القاهرة على المساهمة المادية في إنشاء هذه المراكز من الخدمات والبرامج الاصلاحية ، كما كان للمجاملات السياسية دوراً هاماً في إقامة هذه المراكز في مناطق دون أخرى ، وعلى الرغم من ذلك فتعتبر المراكز الاجتماعية تجربة رائدة لتنمية واصلاح المجتمع الريفي وتباعد حقيقتة لاشتراك المواطنين في أمور مجتمعهم .

ثالثاً : الوحدات المجمعية :

كان للعام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أكبر الأثر على الاهتمام بالقطاعات الريفيه ، منذ أن اهتمت الحكومة بالتنسيق في تقديم الخدمات وأنشأت المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، ويختص بدراسة المشروعات التي تقوم على أساس الانتفاع بموارد البلاد وتنمية الاقتصاد القومي ، والبحث عن الموارد المتاحة ، وتحديد أولويات المشروعات مع الاهتمام بمشروعات زيادة الانتاج الزراعي والصناعي ، وأنشئ المجلس العالم للخدمات العامة ويختص في بحث السياسة العامة بوضع الخطط الرئيسية للتعليم ولاصحة وال عمران والشلون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينهما .

وقد قرر المجلس البدء بمشروع الوحدات المجمعية لتؤدي للريف مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية بحسب تـ شمل خدماته كل ما كانت تقوم به المراكز الاجتماعية ، والمجموعات الصحية ، والوحدات الزراعية واعناد أهل الريف للحكم المحلي (١٥).

والوحدة المجمعية يمكن اعتبارها فكرة مكملة لمشروع المراكز الاجتماعية ، ولكنها قامت كلية معتمده على المجهيزات الحكومية مع بداية الثورة التي رأت الخدمات الاجتماعية حق طبيعي لكل مواطن قادر أو غير قادر ، لذا بدأ تنفيذ مشروع الوحدات المجمعية ، في الريف المصري ابتداءً من عام ١٩٥٤ على أساس أن تكون هناك وحدة مجمعية لكل تجمع سكاني يتجاوز يبلغ عدد سكانه ١٥ ألف نسمة على أن يتمتع بأولوية هذه الوحدات المناطق الخالية من الكثافات الاجتماعية أساساً ، وقد قامت أول وحدة اجتماعية بمجمعة في قرية برنشت في محافظة الجيزة عام ١٩٥٥ ، ثم بلغ عددها ٢٥٠ وحدة عام ١٩٦٠ ، حيث تقام الوحدة على مساحة تتراوح بين ٥ - ٧ أفدنة يخصص جزء منها للعامة الشعبية ، وجزء لحلل ارشادي والتجارب (١٦) .

أقسام الوحدة المجمعية

١ - القسم الطبي :

ويضم هذا القسم بـمختبر الوحي العدي بين المواطنين ، والقفل على تغيير عاداتهم الضارة ، مع توقيع الكشف الطبّي على المرضيّين ، ومعالجة الأمراض الطوطنة ، ويضم هذا القسم مستشفى صغير وميادة خارجية ، ودار الرعاية الطفل ، ومعمل للتحليل ، ومرفق عيادات الخ ، ويعمل بهذا القسم طبيب عقيم ، ومراقب صحي ، وحكيمة وممرضتان ، وبعض المعاوين الصحيين .

٢ - القسم الاجتماعي :

ويهتم هذا القسم باعداد البحوث والبيانات الخاصة بالمنظمة التي تقوم الوحدة بتنفيذها بالإضافة إلى نشر الوعي والثقافة بين الأهالي ونشر روح التعاون وتنمية روح العطاء وتلبية الصلات بين السكان ، مع الإهتمام بتربية النشء جسمياً وترفيهياً واستثمار وقت الفراغ ، ولذا اشتملت الوحدة المجمعة على حالة للإرشاد ، ومكتبة ، ومتحف ، صفيح ، ودار حضانة أطفال ، ونادى رياضي (١٧) .

٣ - القسم الزراعي :

ويهتم هذا القسم بتقديم الخدمات الزراعية للمنطقة ، سواء بتقديم الشتلات أو توزيع البذور والنقاوي وتحسين سلالات الماشية والدواجن ، والإرشاد الزراعي ، ومقاومة الآفات الزراعية ، وإنشاء الصناعات الزراعية ، ويشرف على هذا القسم مهندس زراعي ، بالإضافة إلى وجود طبيب بيطري .

٤ - القسم التعليمي والثقافي :

ويضم هذا القسم مدرسة من عشرة فصول ابتدائي تسع حواسبية خمسمائة تلميذ وتلميذة ، ولصالح للصناعات الزراعية ، والرفقة ، هذا بجانب تنفيذ برامج لمحو الأمية للكبار من جانب ، وإعداد مجموعة من المحاضرات والندوات بصفة دورية من جانب آخر بالإضافة إلى إكتشاف المواهب وتنمية القدرات الفنية .

المصعيات التي واجهت الوحدات المجمعية :

١ - عدم إشتراك الأهالي في إنشاء الوحدات المجمعية وكذلك وضع برامجها ، ولذا فكان ذلك بمثابة إهمال إشتراك الأهالي واستشارة جهودهم الايجابية في شئون مجتمعهم ، الأمر الذي أدى إلى انفصال الوحدة المجمعية عن الأهالي للذين وقفوا موقفاً سلبياً منها واقتصروا دورهم على تلقي الخدمات دون مشاركة ، في أدائها والحفاظ عليها وتدعيمها .

٢ - ضخامة المسؤولية لإدارة هذه الوحدات والقلة العنصرية على عاتق الأخصائي الاجتماعي والزراعي ، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على مواجهة كافة الإحتياجات والمطالب للأهالي من جانب تنفيذ أهداف هذه الوحدات من جانب آخر مما كان الجهد المبذول من جانب هذا الأشراف .

٣ - ضعف برامج إعداد الموظفين وتدريبهم ، الأمر الذي أدى إلى عدم الفهم الواعي بتخطيط وتنفيذ البرامج اللازمة لتنمية القرية ، مع عدم القدرة على مواجهة تحديات التغيير في هذا القطاع .

٤ - تعدد جهات الإشراف على الوحدة المجمعية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة التعقيدات الروتينية ، ولقد كان هناك أربعة جهات إشرافية تبدأ ، بالمجلس الأعلى للوحدات المجمعية ، والمجلس التنفيذي ، والمجلس الإقليمي ، ومجلس إدارة الوحدة هذا بجانب إنتقال الاختصاصات الإشرافية للوزارات المعنية

عام ١٩٦٠ حيث طبق نظام الامارة المحلية ، الأمر الذى أدى الى إشراف كل من مديرية الصحة ، ومديرية التربية والتعليم ، أما القسم الاجتماعى ، والزراعى فكان تبعية إشرافية تؤول الى المحافظة .

٥ - ضخامة المبانى وارتفاع تكاليفها كان من أسباب رهبة الريفيين على التردد عليه بجانب إشغال الإدارة بأمور الصيانة والحراسة مع عدم توفير الإعتماد المالى لإجراء التعديلات المطلوبة للنهوض بخدمات هذه الوحدات (١٨) .

ومن هذا يتضح أن الوحدة المبيعة قد أخفقت فى القيام بدورها لتنمية المجتمع الريفي وقد يرجع ذلك لعدم إشترك المواطنين فى اختيار أنسب الحلول لمواجهة مشكلاتهم ، هذا بجانب إحساس الريفيين بالإغتراب عما يدور فى بيئاتهم الطبيعية دون الأخذ بأرائهم ولهم لمشكلاتهم وإحتياجاتهم الحقيقية ، لأن قضية التنمية الريفية ليست قضية قرار سياسى فقط يتخذ فى غياب كامل عن أصحاب المصلحة الحقيقية فى التنمية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن المجتمعات الريفية فى مصر كانت متشككة من مثل هذه القرارات نتيجة لطول معاناتها فى فترة الاستعمار .

وعلى الرغم من التكاليف الباهظة التى إستغرقت فى إنشاء هذه الوحدات ، إلا أنها فى النهاية تشكل خطوة على طريق التنمية الريفية ، الأمر الذى يحتاج منه الى دراسة متعمقة لهم وتحليل مثل هذه التجارب والوقوف على موقفا من خلالها من قضايا تنمية المجتمعات الريفية .

رابعاً : جمعيات تنمية المجتمع الريفي

التطور التاريخي لجمعيات تنمية المجتمع

لم تختلف حركة الاصلاح الاجتماعي في الريف المصري عن الدول التي قامت بالدعوة الي ضرورة قيام المصلحين وأهل الخير الي بذل الجهود لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات ، ولم يتعدى هذه الجهود توزيع المعونات المالية لسي المواسم والأعياد ، ولقد ظهر نوع من الخدمات المتخصصين لسي قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية ، وتنمية المجتمعات المحلية والرفقة والحضرة ، وعلى أثر ذلك أنشئت الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية منذ بداية القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد عام ١٨٢١ ، ولقد زاد نشاطها بعد ثوره ١٩١٩ .

ولكن علي الرغم من ظهور هذه الجمعيات فكانت تفكر في الأسلوب العلمي حتي تم تخريج متخصصين في الخدمة الاجتماعية الا أن هذه الجمعيات لم تستطيع الوفاء باحتياجات الأهالي نظراً لإفتقارها الي الدعم المالي بما أدتالي زيادة الجهود الأهلية^(١٩).

ولقد صدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ لتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوحدة الخيرية وكان له اللضل لسي التعديلات التالية لعام ٥٦ ، ٦٤ ، ١٩٧٢

ولقد خدد القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ الجمعيات والمؤسسات الخاصة

بأنها " كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي " وكل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو الآداب أو لسبب أو لغرض غير مشروع ، أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهور أو بشكل الحكومة الجمهوري أو نظامها الاجتماعي تكون بالطله •

كما استرط القانون في إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب مواعليه من المؤسسة ، ويجب الا يشترك في تأسيسها أو تنظيم مضمونها أى من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية الا بتصرح من الجهات الادارية المختصة (٢٠).

جددت اللائحة التنفيذية للقانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المبادئ التي

تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الوجه التالي :

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| ١ - رعاية الطفولة | ٢ - رعاية الأسرة |
| ٣ - المساعدات | ٤ - رعاية الشيوخة |
| ٥ - رعاية الفئات الخاصة | ٦ - الخدمات الثقافية والعلمية |
| ٧ - تنمية المجتمعات المحلية | ٨ - رعاية المسجونين |
| ٩ - تنظيم الاسرة | ١٠ - التنظيم والادارة |
| ١١ - الصداقة بين الشعوب | ١٢ - النشاط الانبي |

كما نص القانون على أن النظام الأساسي للجمعية يجب أن يشتمل

على البيانات الآتية :

- ١ - إسم الهيئة وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافي ومركز إدارتها علي أن يكون هذا المركز في جمهورية مصر العربية .
- ٢ - الأمراض البعيدة والقريبة التي أنشئت من أجلها
- ٣ - موارد الهيئة وكيفية إستغلالها والتصرف فيها .
- ٤ - الأجهزة التي تمثل الهيئة واختصاص كل منها وكيفية إختيار أعضائها وطرق عزلهم ، الجمعية العمومية ، ومجلس الإدارة ، واللجان .
- ٥ - نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم .
- ٦ - نظام المراقبة المالية .
- ٧ - كيفية تعديل النظام الاساسي .
- ٨ - قواعد حل الهيئة وكيفية التصرف في أموالها بعد الحل (٢١) .

وتعتبر جمعية تنمية المجتمع الريفي منظمة اجتماعية تطوعية تسعى نحو تحقيق التغير الاجتماعي للإنسان من خلال تكوين انماط جديدة لعلاقة الإنسان بالإنسان، والإنسان بالبيئة الريفية المحيطة ، وذلك من خلال تعبئة وتنسيق الجهود والموارد والامكانيات المتاحة لمواجهة المشكلات والاحتياجات للمجتمع المحلي الريفي (٢٢) .

أما عن وظيفة الجمعية فيمكن النظر اليها باعتبارها منظومة اجتماعية ذات طبيعة وأهداف خاصة ، فأهدافها هي تنمية المجتمع المحلي الذي توجد فيه وتتكون من الأهالي أنفسهم ويتدعم من الأجهزة الحكومية الموجودة .

وتقوم الجمعية بعدد وظائف في القرية أساسها دراسة المشكلات واحتياجات المجتمع المحلي سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية وتعمل على تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد حلول ذاتية لما يواجهه المجتمع من مشكلات والاستفادة بالامكانيات المتاحة في البيئة ، وكذلك تعمل على تحسين الأحوال العامة للمجتمع المحلي من حيث تزويده بالمرافق والمياه الصالحة وزراعة الأشجار ونظافة القرية .

ويتشكل البناء التنظيمي للجمعية من جمعية عمومية تتكون من جميع الأعضاء المشتركين والمسجلين للإشتراكات ، وتختص بوضع السياسة العامة للجمعية ، وإعتماد التقرير السنوي ومشروع الميزانية والحساب الختامي وإعتماد تقرير مراقب الحسابات ، وإنتخاب الأعضاء الجدد في مجلس الإدارة .

وينتق من الجمعية العمومية مجلس إدارة منتخب يضاف اليه أعضاء معينون بحكم وظائفهم بالقرية وهم أخصائيي التقنية ، والمشرف الزراعي ، وطبيب القرية ، وناظر المدرسة ، بحيث لا يتعدى عددهم عن الأعضاء المنتخبين .

وتتمثل إختصاصات مجلس الإدارة في تنفيذ السياسة العامة ، وإعداد التقرير السنوي ومشروع الميزانية ، ووضع اللوائح المالية والإدارية وتعيين العاملين وتشكيل اللجان اللازمة لمساعدة المجلس ، أما اللجان الفنية بالجمعية فتتفضل في لجنة رعاية الأسرة والطفولة واللجنة الاجتماعية ، واللجنة الاقتصادية ، ولجنة الإسكان ، واللجنة الرياضية

وتتمثل موارد هذه الجمعيات في إشتراكات الأعضاء والإعانات الحكومية والتبرعات ، والهبات والوصايا ، وإيرادات مقابل خدمات ، وموارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة^(٢٣) .

أغراض ووظائف جمعيات تنمية المجتمع

- ١ - دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع الريفي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .
 - ٢ - العمل على تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لمسا بضاف إلى القرية من مشكلات والاستفادة من الامكانيات والموارد المتاحة .
 - ٣ - تحسين الأحوال العامة في القرية من حيث صيانة المرافق وتزويد القرى بمياه الشرب النظيفة وزراعة الأشجار ، ونظافة القرية .
 - ٤ - إنشاء المؤسسات الزراعية .
 - ٥ - تقديم برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة .
 - ٦ - القضاء على الأمية الهجائية وزيادة الوعي الثقافي .
 - ٧ - العمل على زيادة الدخل للأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروع الأسر المنتجة .
 - ٨ - تثقيف الأهالي بالقرية ونوعيتهم المهام بقضايا مجتمعهم الريفي^(٢٤)
- أما عن عدد جمعيات بتنمية المجتمع الريفي فيمكن تتبعه في الجدول التالي^(٢٥) .

السنة	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٩٠
عدد القرى	٤٠٦٦	٤٠٨٦	٤٧٩٨
عدد الجمعيات	٣٠١٥	٣٢٢٣	٣١٧١

والتأمل لهذا الجدول يجد أن الزيادة في عدد الجمعيات بهذا المعدل لا يوازي الزيادة السكانية من جانب ، أو عدد القرى ، أو بمعنى آخر أن عدد الجمعيات المشهرة أقل من نصف عدد القرى ، وهذا يشير إلى أن نصف قرى مصر لا تتوافر بها هذه الجمعيات التنموية ورغم انخفاض أعداد هذه الجمعيات إلا أنها لم تستطع القيام بدورها في تنمية القرية ، وذلك لكثير من الأسباب منها الافتقار إلى المتخصصين في مجال التنمية الأمر الذي أدى إلى قيام بعض الشباب ذوي الخبرات المحدودة للإشراف عليها ، هذا بجانب العجز المالي الدائم وافتقار مواردها لتحقيق أهدافها ، مع غياب واضح للإشراف الفني والإداري الأمر الذي أدى إلى عدم فهم روعي كثير من أهالي القرى بدور هذه الجمعيات لعدم قيامها بدور ملموس .

ولقد أظهرت كثير من الدراسات المعوقات التي تحول دون قيام هذه الجمعيات بدورها في تنمية المجتمع الريفي ، والتي من أهمها عدم مشاركة المواطنين في جهود التنمية مع ضعف تنظيماتها على القيام بتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ، وضعف مشاركة المرأة الريفية^(٣٦)

كما أشارت إحدى الدراسات أن ضعف المشاركة الشعبية وشعور الفلاح المصري بالإطهاد وسيطرة البعض على هذه الجمعيات من أهم معوقات التي تواجه هذه المنظمات^(٢٧).

وتتضح معوقات هذه الجمعيات في جمود العضوية وضعف الإشراف عليها بالإضافة إلى انخفاض الوعي والخبرة لدى القيادات الريفية ، وضعف قنوات الاتصال وضعف البرامج وضعف الإمكانيات من أهم المعوقات التي تحول دون قيام هذه الجمعيات بدورها في التنمية^(٢٨).

وعلى الرغم من المشكلات والمعوقات التي تحول دون قيام جمعيات تنمية المجتمع الريفي بدورها في إحداث التغيير والتنمية في القرية المصرية إلا أن هناك البعض من هذه الجمعيات ضربت المثل في تحقيق التنمية ، إذا ما تولف لها المناخ الملائم للقيام بهذا الدور سواء بتوفير الدعم المالي أو بتوفير الخبرات والمتخصصين للعمل بها والإشراف المالي والإداري الدائم .

وعلى ذلك فإن هذه الجمعيات التنموية لا يمكن أن تؤدي دورها إلا بالقضاء على هذه المعوقات وزيادة الدعم المالي والخبرات الفنية ، ولأن أصبحت هياكل جوفاء عاجزة عن الوفاء بالحد الأدنى من تقديم الخدمات .

خامساً : مراكز الشباب الريفية

استمرت المحاولات والجهود لتنمية القرية المصرية من خلال الجهود الأهلية والحكومية ومن هذه الجهود إنشاء النوادي الريفية قبل الثورة ، وتعتبر النوادي الريفية منظمات أهلية أنشئت عام ١٩٤٩ ، معتمدة على جهود الأهالي والشباب ، وتستعين بالإعانات التي تتراوح ما بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه سنوياً من الجهات المعنية ، وكان الهدف من هذه النوادي النهوض بالقرى من جسيماً حتى تتمكن من النهوض بهم عالياً ونفسياً واجتماعياً لتكون جيل رياضي واع بمسئوليته ، كما تسهم هذه النوادي في قضاء وقت الفراغ للريفيين بصورة إيجابية واكتشاف المواهب والقطرات (٢٩) .

وتعتبر مراكز الشباب من /أهم المؤسسات التي تعمل على دعم الشعور بالانتماء عند الشباب/ وخاصة إعطاؤهم حرية التعبير و - - - - - رغباتهم وتشجيعهم على تحمل المسؤولية ، ولقيامهم بالأنوار الاجتماعية وبذلك تكون الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والرياضية أساليباً لدعم الشعور بالانتماء بين الشباب (٣٠) . -

وتكمن أهمية مراكز الشباب كجهاز في استخدام الأسس العلمية والأساليب الفنية التي تعمل على إشباع حاجات المستفيدين وتنظيم حركتهم بما يحقق أهدافهم مستعيناً في ذلك بالصي استفادة ممكنة من معرفة خبرات ومهارات وقدرات العاملين فيه .

أهداف مراكز الشباب

تتطلب ممارسة النشاط ترجمة حقيقية لهذه العام ، وهو
تقديم الخدمات طبقاً للأغراض وأهداف إنشائه ، ويمكن تقسيم خدمات
مراكز الشباب إلى أهداف لربعة بحيث تعمل جميعاً في انساق وتكامل
لتحقيق الهدف العام للمركز .

ومعنى ذلك ألا يقتصر مراكز الشباب على الأنشطة الرياضية
أو الثقافية أو الترفيهية فقط بل يمتد النشاط إلى تزويد الأعضاء
بالثقافة وزيادة وعيهم وإتقانهم لمجتمعهم المحلي والوطني ، أو بمعنى
آخر يمكن القول بأن المركز كجهاز يمكنه أن يحقق أهدافاً وثلاثية
وانشائية وعلاجية لأعضائه ، كما يمكن أن يكون مصدراً إشعاعاً للبيئة
المحيطة به .

البناء الإداري لمركز الشباب

تتكون إدارة مركز الشباب الرياضي من جمعية عمومية تشمل جميع
الأعضاء المشتركين في المركز والمُسَدِّين لاشتراكاتهم ، ينبثق منها
مجلس إدارة وعدد من اللجان التي تساعد المركز في ممارسة نشاطه
وتكون مسئولة أمام مجلس الإدارة عن هذا النشاط ، ويعين مدير منفذ
لمركز يعاونه العدد اللازم من العاملين .

ويتلسم العاملون في المركز إلى متخصصين وهم الذين يؤدون عملاً
فنياً ، وإلى عاملين في الشؤون الفنية والمالية والإدارية مع الاستعانة

بالخبرات والنقد المحققين بالاعتماد على المراكز

تمويل المراكز

١٩٩١ م

توجد مجموعة من المراكز لتمويل المركز للقيام بالأنشطة والبرامج

لتحقيق أهدافه فمنها ما يلي:

١ - لجنة اشتراكات الأعضاء طبقاً لما يجتبهه القانون الأساسي

أو اللجنة الداخلية للمركز

٢ - الإعانة الحكومية التي تقدمها الدولة ليقول هذه الأجهزة بمتوسط

هذه الاعانات على ما تقوم به هذه المراكز من أنشطة وبرامج

وإلى ما تحققه من أهداف لخدمة الشباب والمجتمع المحلي

٣ - التبرعات والهبات ووصايا الأفراد أو الهيئات ، وعادة يقدم

القانون الأساس أو اللائحة الداخلية للمركز ما يقبله هـ

الجهان من تبرعات وهبات

٤ - ريع الحفلات والمشروعات التي يقوم بها المركز

٥ - الرسوم التي تفرض على تقديم خدمات مثل استخدام صالات العرض

بالمركز (٢١)

أما عن عدد مراكز الشباب في قرى مصر فيوضحها الجدول الآتي (٢٢)

السنة	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠
عدد مراكز الشباب بالقرى	١٦٦٤	٢٤٣١	٢٩٥١	٣٤٦٨

يتضح من هذا الجدول أن هناك زيادة في عدد مراكز شباب القرى ، فلقد زاد العدد ما بين عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨١ ما يقرب من ١٢٧ مركزاً ، وكانت الزيادة في عدد المراكز ما بين عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٥ حوالي ١٣٠ مراكز ، بينما بلغت الزيادة في عدد المراكز فيما بين عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٠ حوالي ١٠٢ مركزاً .

أما اذا قارنا عدد المراكز عام ١٩٩٠ فلقد بلغت ٣٤٦٨ مركزاً بعدد قرى مصر في نفس العام فلقد بلغت حوالي ٥٠١٣ قرية تقريباً بمعنى أن هناك ما يقرب من ١٥٤٥ قرية لا يوجد بها مركز شباب .

وقد يشير هذا الرقم إلى حرمان هذه القرى من الأنشطة والبرامج التي تقدمها مراكز شباب القرى سواء أكانت برامج رياضية أو ثقافية أو ترفيهية ... الخ الأمر الذي قد يؤدي إلى حرمان شباب هذه القرى وبالتالي عدم توظيف واستثمار أوقات فراغهم من جانب ، وظهور الإنحرافات السلوكية وسوء استغلال وقت الفراغ من جانب آخر .

أما عن نشاطات مراكز الشباب المعاصرة في القرية المصرية فلا تتعدى ممارسة الأنشطة الرياضية لقط دون الاهتمام بالبرامج الثقافية أو الترفيهية أو برامج تنمية وعي الشباب .

أما عن المشكلات التي تواجه مراكز شباب القرى فأنها متعددة أهمها القصر المادي مع عدم مواظبة الأعضاء على تسديد الاشتراكات بجانب قصر الدعم الحكومي وضعف الإشراف الفني والاداري بهذه المراكز .

ويرتبط مستقبل مراكز الشباب الريفي بجموعة من المحاور التي تلعب دوراً هاماً في مدى تحقيق هذه المراكز للأهداف التي أنشئت من أجلها وتتلخص فيما يلي :

- أ - زيادة مراكز شباب القرى بحيث تشمل جميع قرى مصر .
- ب - الإهتمام بالدعم المادى الحكومى حتى يتسنى لهذه المراكز القيام بخدماتها وتنفيذ كافة البرامج والمشروعات .
- ج - توفير المتخصصين في شتى الأنشطة والبرامج .
- د - الإهتمام بالإشراف الإدارى والفنى لمراكز شباب القرى .
- هـ - النظر إلى مراكز شباب القرية على أنها مؤسسات تنموية تساهم في تنمية الموارد البشرية للقرية المصرية .

أما إذا ما استمرت المراكز بهذه الصورة وبهذه المشكلات فأنها لم تستطع القيام بخدماتها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ولقد الشباب ثقته في هذه المؤسسات ، الأمر الذى قد يؤدى إلى ظهور مشكلات شغل وقت الفراغ للشباب وظهور الانحرافات السلوكية لسوء شغل وقت الفراغ لديهم ولقد المواطن الريفي ثقته فيها .

سادساً : الضمان الاجتماعي :

ظهرت فكرة الضمان الاجتماعي كضرورة ملحة لحماية الفرد والأسرة ضد التهديد الدائم بالحرمان من مصادر إشباع الحاجات المتجددة والضرورية وحماية الفرد من بعوله ضد المخاطر التي تزايدت حثتها نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في عالم اليوم ، وذلك بعد أن فقدت الأسرة للكثير من وظائفها ، وسادت العلاقات الثانوية والمصالح المتبادلة كأساس للتعامل بين الأفراد^(٣٣) .

ولا شك أن موضوع الضمان الاجتماعي يمثل أهمية خاصة لدور العالم الثالث ، وذلك نظرا للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الهائل يعاني منه معظم شعوب المنطقة ، فأغلب دول العالم الثالث قاصرة عن توفير العمال الذين يصابون في حوادث العمل ، كذلك لا تقدم الخدمات الصحية والضمانات الأخرى التي تقدمها تشريعات الدول المتقدمة .

ويمكن القول بأن سكان العالم الثالث لا يتمتعون إلا بقر بسيط ومحدود من الحماية في مواجهة المخاطر الاقتصادية التي تهددهم والتي تزداد اتساعا مع بداية حركة التصنيع . فأنظمة الضمان الاجتماعي في هذه الدول مازالت متأخرة وبسيطة ومحدودة ، وذلك لتأخر النظم الاقتصادية ، وضعف الموارد المالية والإدارية والفنية^(٣٤) .

تعريف الضمان الاجتماعي

يُعرف مفهوم الضمان الاجتماعي Social Security أيضا

حتى الأربعينات من هذا القرن ، بالرغم من أنه عرف بصورة أو بأخرى عند قدماء المصريين والرومان والفرس ، وجاء الإسلام ليوضح هــنـة الرعاية من طريق الإحسان والزكاة والنفقات ومصاريف بيت المال . وقد عرف الضمان الاجتماعي بعد ذلك في إنجلترا عام ١٦٠١ بما سمي بأسم قانون الفقر Poor Law ، ثم عرف الضمان الاجتماعي بإسم التأمين الاجتماعي Social Insurance عندما وضع بمسـارـك قانون التأمين ضد المرض عام ١٨٨٢ ، وقانون التأمين ضد الحوادث عام ١٨٨٩ ، وقد أضيف لفظ اجتماعي Social لأنه وجد أن هناك فئات أخرى في المجتمع - غير العمال - محتاجة الي الحماية (٣٥) .

قدم المشرع الانجليزي بيلدرج عام ١٩٤٢ مـهـومـاً للضمان الاجتماعي بأنه " تأمين دخل معين يحمل محل الكسب عندما ينقطع بسبب المرض والبطالة والإصابة والشيخوخة والموت ، أو يقوم بتغطية النفقات الاستثنائية التي تنجم عن الزواج والولادة علي أن يكون ذلك مقروناً بالعمل علي إنهاء حالة إنقطاع الكسب بأسرع وقت ممكن " .

واقصر هذا التعريف علي كـيـن الضمان الاجتماعي تأمين دخل معين ، ولم يحدد فئة التأمين سواء أكان تجارياً أو اجتماعياً .. الخ كما أنضح الخلط بين مفهوم الضمان وما يقوم به الشركات التجارية من تأمين ضد اـحـصـاـبـات العمل والمرضى والحوادث (٣٦) .

ولقد أصدرت منظمة العمل الدولي عام ١٩٥٢ مجموعة مـسـنـن العـراـسـات حول للضمان الاجتماعي واعتبرته " مجموعة من النصوص اللغية

التي تعطي الفرد الحق في الحصول على بعض الإعانات في حالة
الحوادث والطوارئ المستوجبة لهذه الاعانات *

ورغم القوي وهذا المظهر فإن الضمان يشير إلى الحماية والتحرر
من الخوف ، ولهذا يرى البعض أن الضمان الاجتماعي هو ضمان الدخل
أو مجموعة التناهب التي تتخذها الدولة لتضمن للبعض أو للجميع ليكون
مطابقاً للتأمين الاجتماعي ، أو بمعنى أوسع ليشمل ضمان الدخل
والخدمات الصحية والخدمات الخيرية التي تقدم حالات الكوارث والحوادث

ويرتبط الضمان الاجتماعي سواء في نطاق تطبيقه أو في لوائح
المستفيدين منه أو قيمة المساعدات بطبيعة كل مجتمع وما يمر به —
تطورات إجتماعية واقتصادية وسياسية ، وتبنى الدولة لهذا النظام هو
تدخل منها لمواجهة مخاطر الشيخوخة والأمراض ورعاية الأمومة والبطالة
والحوادث وأمراض المهن والعجز والظواهر والترمل واليتيم ، ويمكن
حصر وسائل الضمان الاجتماعي في ثلاث *

١ - وسائل علاجية وتتمحور في تقديم الإعانات والخدمات عند وقوع
المخاطر والطوارئ ، ويستخدم لتحقيق هذا وسيلة التأمين
والمساعدات الاجتماعية *

٢ - وسائل إنشائية وتهتم بتدريب العمال وتشغيلهم وعلاج المرضى
والعجزة وإعانةهم للعمل *

٣ - وسائل وقائية وتعني بمخاطرة البطالة وحوادث العمل والأمراض
كما تهتم بإعادة توزيع الدخل القومي تحقيقاً للعدالة الاجتماعية (٣٧)

وتختلف المساعدات الاجتماعية عن التأمينات الاجتماعية من حيث

الجوانب الآتية :

١ - مصر تمويل التأمينات الاجتماعية إشتراكات يدفعها صاحب العمل والعامل والدولة ، أما المساعدات الاجتماعية فتحصل من الخزنة العامة للدولة ، أو بمعنى آخر أن التأمينات الاجتماعية تعطى مقابل الاشتراكات ، أما المساعدات الاجتماعية فتعطى بدون مقابل .

٢ - تعطى مزايا التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليه إذا ما توافرت شروطها بقصد النظر عن دخله ، أما المساعدات الاجتماعية فلا تؤدى مزاياها لطالب المساعدة إلا إذا ثبتت من حالته الاجتماعية إحتياجه للمساعدة .

٣ - تُعتبر المزايا التي تقدمها التأمينات الاجتماعية حقاً للمؤمن عليه يمكن المطالبة بها قضائياً إذا لم تصرف له ، أما المساعدات الاجتماعية فهي إختيارية بترك أمر تقديرها للجهة الادارية المختصة .

نظام الضمان الاجتماعي في المجتمع المصري

بعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٢٩ بدأ الاهتمام بتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة لأفراد المجتمع ، وتم إنشاء أقسام تتولى أعمال البر والإحسان وانتشرت الوحدات الاجتماعية فسي المدن من القرى عام ١٩٤٩/٤٨ ، وحاولت الوزارة عام ١٩٤٩ وضع

نظام التأمين فأدت مشروعات بالإشتراك مع هيئة العمل الدولية •

وتم إصدار قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٠ لينتفع منه جميع المواطنين بصرف النظر عن نوع عملهم أو اقامتهم تتكفل الدولة بتمويله ، حيث كفل حق التقدير في معاش نقدي في حالة العجز والشيخوخة واليتم والترمل •

ولقد صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ باعتباره مكملاً لنظام التأمينات الاجتماعية ويهدف إلى زيادة المعاشات المساعدات بما يساوي ٣٠٪ ، ثم صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، وتم تعديله بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ ، وستقوم بعقد مقارئة بين هذه القوانين من حيث قيمة هذه المعاشات والفئات المستحقة ومدى مواجهة احتياجات المستفيدين منها في القرية المصرية •

مطابقة بين القوائم المطابقة للخصن الاجتماعي في القرية المصرية
الفترة ما بين ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩١ (٢٨)

عجز كلي أو	شخص بعينه	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	شخص بعينه	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة	رجل ثلاثة
------------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------

تابع المذكرات

١٢	-	٦	٨٧٥	أربعة أفراد	المصروفة	٢	٢٠٠	١	٨٠٠	شخص واحد ولزوجة ولطغان	شخص واحد
١٢	-	-	٧٠٠	خمس أفراد		١	٥٠٠	١	٢٠٠	شخص واحد	شخص واحد
						١	٧٠٠	١	٤٠٠	شخص واحد	شخص واحد
						٢	٠٠	١	٦٠٠	شخص واحد	شخص واحد

والمأمل للجدول السابق بجد بجداء عدم جدوى هذه المعاشات التي تقدم للفئات المختلفة فعلى سبيل المثال إذا تتبعنا قيمة المعاشات في الفترة ما بين ١٩٥٠ حتى ١٩٩١ نجد قيمة المعاش المستحق للأيتام في القانون ١٦ لسنة ١٩٩١ بلغ للفرد الواحد ثلاث جنيهات بمسدد أقصى للأسرة المكونة من أربعة أو أكثر إثني عشر جنبا وهذا المبلغ لا يفي بتوفير الخبز فقط لهذه الأسر طيلة أسبوع أو أسبوعين وهذا يوضح الصورة أمام هذا النظام ، على الرغم من تضليل الارقام فقط للزيادة في قيمة المعاش للأيتام في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ .

أما عند قيمة المعاش المستحق للأرامل ذوات الأولاد في ظل القانون ١٦ لسنة ١٩٩١ فلقد بلغ خمس جنيهات للفرد بمسدد أقصى اثني عشر جنبا للأسرة المكونة من أربعة اشخاص فأكثر ، وهذا ينطبق على قيمة المعاش الخاص بالعجز الكلي والشلل .

يتضح من ذلك أنه على الرغم من الزيادة التي تحدث في قيمة المعاشات الخاصة بنظام الضمان الاجتماعي إلا أن هذا النظام لم يثبت فعالته أو مواجهة مشكلات الفقراء في الريف المصري ، بل أنه لا يعدوا نظاماً شكلياً من أجهزة الدولة يعطي الشكل دون الجوهر من جانب ، وعجز هذا النظام بمواجهة المشكلات الاقتصادية للريف المصري .

بيان بعدد الوحدات الاجتماعية والريف المصري والفقرىما بين ١٩٧٣ الى ١٩٩٠ (٣٩)

العوام	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٩٠
مسدد الوحدات في الريف	٧٦١	٧٤٤	٨١٣	٨٢٨	٨٨٠	٩٣٣	١٠١٧

فالملاحظ من هذا الجدول أن هناك زيادة في عدد الوحدات الاجتماعية في الريف المصري ، ولكن علي الرغم من هذه الزيادة إلا أنها لا تستطيع أن تواكب الزيادة السكانية في الريف المصري من جانب ، وفي تغطية الاحتياجات الحقيقية لهذا القطاع ، فالتأمل هذه الأرقام نجد أن الزيادة في عدد الوحدات بلغ ٢٥٦ وحدة علي مستوى القطاع الريفي في مصر خلال سبعة عشر عاماً الأمر الذي يعكس بوضوح عدم تغطية قري مصر بهذه الوحدات وعدم قدرتها علي الوفاء لاحتياجاتها .

الفقر والضمان الاجتماعي في مصر

ليس هناك مصدر للبيانات التي يمكن إستخدامها لتقدير التغيرات في معدل زيادة الفقر في ريف مصر علي مر الزمن ، ولكن تأتي مجموعة البيانات الأكثر مصداقية من سلسلة لثلاث عمليات مسح لميزانية المستهلك قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في الفترات ما بين ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٧٥/٧٤ ، وبحوث المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالسياسة الغذائية في مصر عام ١٩٨٢ ، حيث بلغت النسبة المئوية للأسر الريفية التي تعيش دون خط الفقر في عام ١٩٥٩/٥٨ (٢٧٪) ، وفي عام ١٩٦٥/٦٤ بلغت النسبة (٢٣٪) وعام ١٩٧٥/٧٤ (٦٠٪) ، وانخفضت النسبة عام ١٩٨٢ الي (١٧٪) .

ويقل هذه التغيرات المتيرة في معدل الفقر في ريف مصر يمكن

تفسيرها استناداً لعوامل كثيرة ، فخلال الخمسينات وفي مطلع الستينات إنخفض معدل القدر في الريف بسبب المبادرات المصرية المتتالية للإصلاح الزراعي والتي كان لها أثر واضح في زيادة الدخل في الريف ، وبحلول منتصف الستينات إنتهت هذه المبادرة •

وفي عام ١٩٦٧ عانت مصر من الضغط العسكري أدى إلى دفع الحكومة لضمان الأموال اللازمة للطعام القومي ، إلى تعزيز طبقة عديد من الضوابط التسويقية والانتاجية في الريف لتأمين زيادة تطلق اللوائح من البضائع الزراعية القابلة للتسويق في الخارج غير أن هذه الضوابط أثارت جدلاً حول جدواها على اللادين لكونها لم تفعل سوى القليل لتحسين حالة فقر الريف

وكان لتحسينات المصريين العاملين بالخارج أثره على زيادة الدخل في الريف المصري وذلك منذ عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٢

١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٢/٨١
١٢٨	٣٦٥	٨٩٦	٢٣١٤	٢١٠٠

يوضح هذا الجدول تحسينات العاملين بالخارج بملايين الدولارات الأمريكية ، ويبدو ملاحظاً أن نسبة ٣٠ و ٤٠ في المائة من هذه التحسينات تصل للريف المصري ، وهذا ما أوضحته تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٧٩ وأثر هذه التحسينات بطريق

غير مباشر على الدخل الريفي من خلال أثرها على الأجور الزراعية الحقيقية (٤٠).

والمقابل للزيادة السكانية المخيلة في المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة ، وتقلص فرص العمل بالخارج بعد حرب الخليج وإعتماد هذه الفول على المستحدثات التكنولوجية في شتى مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية ٠٠٠ الخ ، هذا بجانب زيادة الدين وفوائدها على الحكومة المصرية الأمر الذي أدى إلى زيادة اللقـر في المجتمع المصري والمجتمع الريفي على وجه الخصوص ، ولذلك إرتفع عدد الأسر المصرية الفقيرة في ريف مصر هذا الأمر الذي يزيد من مسئولية الحكومة على الوفاء بالحد الأدنى للمعيشة لهؤلاء الفقراء .

ولذا كان هناك عبئاً على نظام الضمان الاجتماعي في المجتمع المصري الذي يتكالب عليه العديد من الأسر الريفية والتي لا تحصل الا على مبالغ ضئيلة لا يمكن بأي حال أن تفي إحتياجاتها الشهرية من الغير فقط ، وهذا يعكس إنعكاساً حقيقياً لما يمكن أن يؤدبه الضمان الاجتماعي في ظل ميزانياته المحدودة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً لميزانية الدولة .

كما يرى البعض أن نظام الضمان الاجتماعي بهذه الصورة هو لنيل على التدهور في المجتمع ، بل هذا النظام يُعتبر مسكن للكلام بقصد تغطية مساوئ النظام الرأسمالي ، فالاصل هو تأمين فرص العمل للأفراد أولاً ، ثم تأتي وسائل المساعدات في حالة الحاجة والعوز .

تعقيب

من خلال العرض السابق لبعض الخدمات المقدمة إلى الريف المصرى رأينا أن تكون مناقشتنا لهذه الخدمات مقرونة بالبيانات والإحصائيات الموضحة لسير هذه الخدمات خلال السنوات السابقة مرتبطة بعدد سكان الريف .

الا أن مستقبل هذه الخدمات لابد وأن يرتبط بمدى كفاءة المؤسسات الخدمية والتنمية بالقرية المصرية خلال الفترة السابقة ، ومدى مواجهة المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات وقدرتها على مواجهة التغيرات السكانية المستقبلية .

ولكى نستطيع أن نعطي بعض الاسقاطات المستقبلية بهذه الخدمات لابد أن نربط بين كثافة هذه الخدمات ، وبين مساهمة المجتمع المصرى ، ولستطيع أن نستعرض مجموعة من المحاور الرئيسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الخدمات المقدمة إلى المجتمعات الريفية والتي من أهمها :

- ١ - مدى وضع السياسات المرتبطة بتنمية الريف المصرى .
- ٢ - مدى وضع الرغبة الأكيدة في حدوث هذه التنمية .
- ٣ - أى النماذج أفضل أن تطبق لتنمية الريف المصرى .
- ٤ - موقف الفلاح المصرى من المشاركة الفعالة في هذه الخدمات .
- ٥ - إلى أى وقت ستحصل المدينة على النصب الأكبر من الخدمات والنفار القوي إلى مثل هذه الخدمات .

ويمكن أن نضع مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن توضحها

لإرتباطها بمستقبل هذه الخدمات وأهمها :

- ١ - توفير الدعم المادى لهذه المؤسسات •
- ٢ - الإهتمام بالإشراف المادى والإدارى والفنى •
- ٣ - توفير الإمكانات المادية والأبنية المُجهزة للقيام بدورها فى خدمة هذه المؤسسات •
- ٤ - إثارة الوعي بين أهالى المجتمع وإستشارتهم للمشاركة الفعالة لإنجاح هذه المؤسسات •
- ٥ - وضع خطط التنمية لهذه المؤسسات وعدم تغيرها بتغير المسئولية عنها •
- ٦ - التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات •

من خلال هذه الأبعاد نستطيع أن نأمل فى نجاح وفعالية هـذه

المؤسسات لتقديم دور ملموس فى تنمية الريف المصرى •

مراجع الفصل الخامس

- ١ - أحمد كمال أحمد ، الخدمة والمجتمع ، مكتبة القاهرة الحديث ،
القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٧ - ١٩٣
 - ٢ - مختار حمزة ، وآخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ،
ص ١٤٠ - ١٤٢ .
 - ٣ - كمال الحسيني ، تطور جهود التنمية الاجتماعية في القريـــــــــــــــــة ،
مجلة المجتمع المصري ، العدد ١١٣ ، ١٩٦٧ ، ص ٢١
 - ٤ - وزارة الشؤون الاجتماعية ، دراسة ميدانية عن اللجان الشعبية
للتنمية ، دراسة غير منشورة بالادارة العامة للتخطيط الاجتماعي ،
١٩٧٨ ، ص ٦٠٥
 - ٥ - كمال الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٢٣
 - ٦ - عبد الفتاح الزباد ، مؤسسات تنمية المجتمع الريفي لـــــــــــــــــي
الجمهورية العربية المتحدة ، مجلة تنمية المجتمع ، سريس اللبان
المجلد ١٣ ، العدد الاول والثاني ، ١٩٥٦ ، ص ٤٧ - ٤٨
 - ٧ - هدى بخران ، تنظيم المجتمع ، بطبعة الطبعي ، الجيزة ،
١٩٦٩ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- وحول المراكز الاجتماعية يمكن الرجوع الى :
- سعودى عبد الهادى ، مقال تطور ممارسة تنظيم المجتمع في
لبنانريف المصري ، في إبراهيم عبد الرحمن وآخرون ،
أساسيات تنظيم المجتمع ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،
القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .

- عبد المنعم بدر ، مجتمعنا الريفي دراسة تحليلية مقارنة في علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠٧-٢١٠
- ٨ - أنظر في هذا الشأن كل من:
- وزارة الشؤون الاجتماعية ، نشأتها وتطورها ، دار الكتاب العربي بمصر ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦ - ٢٤ .
- يحيى درويش ، تجربة رائدة في تنمية المجتمع الريفي لمصر محاضرات عمر منشورة لدراسات العليا ، ١٩٧٧ ، ص ٤٧ - ٤٨ .
- ٩ - عليه حسن حسين ، التنمية نظريا وتطبيقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩١ .
- ١٠ - يحيى درويش ، مرجع سابق ، ص ٤٩
- ١١ - عبد الحليم رضا عبد العال ، تنظيم المجتمع والنظرية والتطبيق ، المطبعة التجارية الحديثة بالقاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٨ - ٦٩
- ١٢ - عباس عمار ، أثر المراكز الاجتماعية في الاصلاح الاجتماعي لسيدي الريفي ، وزارة الشؤون الاجتماعية المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤١ ، ص ٢٧ .
- ١٣ - عباس عمار ، المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٤ .
- ١٤ - علي نواز أحمد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٦ .
- ١٥ - يحيى درويش ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .
- ١٦ - عبد المنعم بدر ، المرجع السابق ، ص ٢١٤
- ١٧ - حسن علي حسن ، الريفي دراسة بصرية ، المكتب الجامعي

- الحدث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢١٠ - ٢١١ .
- ١٨ - عبد الحميد محمود سعد ، المدخل الصرولوجي لدراسة المجتمع الريفي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠
ص ٢٢٦ - ٢٢٧
- ١٩ - يحيى درويش ، مصطفى مطر ، الادارة في الخدمة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢١ .
- ٢٠ - سامية محمد فهمي ، الادارة في المؤسسات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .
- ٢١ - سامية محمد فهمي ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- ٢٢ - محروس محمود خليفة ، جمعية تنمية المجتمع في القرية المصرية الحديثة ، دراسة وصفية ، مطبعة علي جمعية قرية عمر شاهين لطاع جنوب التحرير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٧٥ .
- ٢٣ - عبد المحي محمود حسن صالح ، التحديات الاجتماعية والثقافية للتحديث التكنولوجي وعلاقتها بالخدمة الريفية ، رسالة تكميلية غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٧ .
- ٢٤ - سعد الطاروق حمودة ، الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي والحضرى ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .
- ٢٥ - انظر في هذا الشأن كل من :

- وزارة الشؤون الاجتماعية المؤشرات الاحصائية في مجالات الرعاية والتنمية ، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ، ديسمبر ، ١٩٧٩ ، ص ٨٦ .
- وزارة الشؤون الاجتماعية ، المؤشرات الاحصائية في مجال الرعاية والتنمية ، الاداره العامة لمركز المعلومات والتوثيق ، ١٩٨٢/٨١ ، ص ١٦٦ .
- وزارة الشؤون الاجتماعية ، المؤشرات الاحصائية في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية ، الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ، ١٩٩٠/٨٦ ، ص ١٧٢ .
- ٢٦ - فوزى بشر ، معوقات تنمية المجتمع المحلي في الريف المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٢٧ - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية ، بحث غير منشور ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالاشتراك مع كلية الزراعة بالاسكندرية ، ١٩٨٧ .
- ٢٨ - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، مآسة تنظيم المجتمع لمواجهة معوقات مشاركة المواطنين بقرية زهرة ، محافظة البحيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٨٢ - ٨٥ .
- ٢٩ - عبد المحي محمود حسن ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
- ٣٠ - محمد علي محمد ، وقت الفراغ في المجتمع الحديث بحث لسي

علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ ،
ص ١٥٤ .

٢١ - محمد نجيب توليق ، الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ،
دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٢٢٥-٢٢٦
٢٢ - المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، الادارة العامة للاحصاء ،
شهر يونيو ١٩٩١

٢٣ - محروس محمود خليفة ، ممارسة الخدمة الاجتماعية ، قسراة
جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ،
الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص٣٩٠ - ٣٩١ .

٢٤ - محمد أحمد بيومي ، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية
ونشريعاتها ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص٢٣١
٢٥ - يمكن الرجوع الي كل من :

- Marshall, T., H., Social policy In the Twentieth. Century,
London : Hutchunson, 1975, PP. 108 - 120

- محمد مبارك حجر ، الضمان الاجتماعي ، دراسة مقارنة ، دار
النهج للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص١١ - ١٢ .

٢٦ - صادق مهدي السعيد ، الضمان الاجتماعي ، دراسة مقارنة ،
دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر ، ١٩٥٨ ، ص٢-١

٢٧ - محمد مبارك حجر ، المرجع السابق ، ص٧٠ - ٩٥

٢٨ - يمكن الرجوع الي كل من :

- ادارة المعلومات والعلاقات العامة ، وزارة الشئون الاجتماعية

- في ٢٥ عاما ، دار مطابع الشعب ، ١٩٦٤ ، ص ٣٢٨ .
- الادارة العامة للضمان الاجتماعي ، نشره بالقيم الشهرية
للمعاش الضمان القانون ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، وتعديلاته القانون
٦٣ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون ١٦ لسنة ١٩٩١ .
- ٣٩ - أنظر في هذا الشأن كل من :
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصاء
السنوي لجمهورية مصر العربية من ٥٢ - ٧٨ السكان ، يوليو
١٩٧٩ ، ص ١٢٦ .
- وزارة الشؤون الاجتماعية ، المؤشرات الاحصائية في مجالات
الرعاية الاجتماعية ، الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق
١٩٩٠/٨٩ ، ص ١٧٣ .
- ٤٠ - ريتشارد ، ، أدامز ، ترجمة ، م . العمر ، التنمية والتغير
الاجتماعي في مصر ، الدبوان للطباعة والنشر والتوزيع ،
بيروت ، بدون سنة نشر ، ص ٢٧ - ٣٠ .

